جامعة الجيلالي بونعامة – خميس مليانة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الاجتماعية

مقياس : الانثربولوجيا الجنائية

ماستر 2 علم الاجتماع الجريمة و الانحراف

الأستاذة: مصبايح فوزية

مطبوعة لمحتوى مقياس الانثربولوجيا الجنائية

2021-2020

فهرس المحتويات لمقياس الانثربولوجيا الجنائية

مقدمة	02-01
الفصل الأول مدخل مفاهيمي لمصطلحات الانثربولوجيا الجنائية	03
أولا-تعريف الانثربولوجيا	03
1-1- التعريف اللغوي للانثربولوجيا	03
1-2- التعريف الاصطلاحي للانثربولوجيا	03
ثانيا- تعريف الجريمة	04
2-1- التعريف اللغوي للجريمة	04
2-2- التعريف الاصطلاحي للجريمة (الاجتماعي، النفسي، القانوني)	04
ثالثا- تعريف علم الإجرام	06
رابعا- تفسير الجريمة عبر العصور	07
4-1- تفسير الجريمة في العصور القديمة	07
4-2- تفسير الجريمة في الحضارة الإسلامية	07
4-3- التفسير الحديث للجريمة	08
الفصل الثاني في دلالة الانثربولوجيا الجنائية	09
أولا – ماهية الانثربولوجيا الجنائية	11
ثانيا- موقع الانثربولوجيا الجنائية مع العلوم الأخرى	12
الفصل الثالث التكوين البايولوجي للإنسان المجرم	13
تمهيد	13
أولا- النظريات (الدراسات) البايولوجية قبل لومبروزو	14
1-1- دراسة ديلابورتا لافارتا	15

1-2- دراسة بول بروكا	15
ثانيا- النظرية اللومبروزية وتفسير الإنسان المجرم	16
2-1-لمحة تاريخية عن حياة سيزار لومبروزو	16
2-2- محتوى النظرية اللومبروزية	16
2-3- أنماط المجرمين عند لومبروزو	17
2-4-نقد وتقييم النظرية اللومبروزية	19
2-4-1- نظرية داروين وموقف العلم الحديث منها	24
2-4-2-أصل فكرة قردية الإنسان	24
2-5- النظرية البايولوجية عند انريكو فيري	24
2-6- النظرية البايولوجية عند رافاييل جارفيلوا	25
ثالثا- الدراسات البايولوجية الجنائية بعد لومبروزو	25
3-1- الدراسات البايولوجية الأوروبية بعد لومبروزو	26
3-2- الدراسات البايولوجية الأمريكية بعد لومبروزو	26
رابعا- عناصر أخرى للسلوك الإجرامي	27
4-1- الوراثة	28
4-1-1- دراسة شجرة العائلة	35
4-1-2- دراسة الإحصائية لأسر المجرمين	36
4-1-3- دراسة التوائم	36
4-2- الخلل العقلي وعلاقته بالجريمة	36
4-2-1- الفصام	36
4-2-2- الذهان التأويلي	37
4-2-3- الهوس والاكتئاب	38

4-2-3- الخلل العقلي وعلاقته بالجريمة	38
خلاصة الفصل	40
الفصل الرابع التكوين النفسي للإنسان المجرم	45
تمهيد	
أولا- مدرسة التحليل النفسي	61
1-1- التعريف بمدرسة التحليل النفسي	61
1-2- أقسام الشخصية عند سجموند فرويد	62
1-3- تفسير السلوك الإجرامي عند فرويد	62
1-4- نقد النظرية	
ثانيا- نظرية الفريد أدلر	62
2-1-تفسير السلوك الإجرامي عند افريد ادلر	62
2-1-نقد نظرية ادلر	63
ثالثا- الأمراض النفسية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي	64
رابعا- التخلف النفسي وعلاقته بالسلوك الإجرامي	64
4-1-مفهوم التخلف النفسي (السايكوباتي)	74
4-1-1-سمات الشخصية السايكوباتية	78
4-1-2- التخلف النفسي والجريمة	79
سادسا- الغرائز واختلالاتها الإجرامية	79
6-1-أنواع الغرائز	80
6-1-1- الغريزة الجنسية	80
6-1-2- غريزة المقاتلة	81
6-1-3- غريزة حب التفوق	82

6-2- أصناف الاختلالات الغريزية	82
6-3- الاختلالات الغريزية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي	83
سابعا- العواطف وانحرافاتها	86
خلاصة الفصل	
الفصل الخامس اثر العوامل البيئية في تكوين الإنسان المجرم	
تمهيد	87
أولا- البيئة العائلية	87
1-1- إجرام بعض أفراد العائلة	87
1-2- التفكك الأسري	88
1-2-1- الطلاق	89
1-2-2- وفاة احد الوالدين أو كليهما	89
1-2-3- الهجر والانفصال	90
1-3- المشاكل وعدم التوافق بين أفراد العائلة	96
1-4- التربية الأسرية الخاطئة	97
ثانيا- البيئة المدرسية	100
2-1- سوء اختيار المدرسين والقائمين على المدرسة	100
ثالثا- بيئة العمل	101
رابعا- البيئة الترويحية	102
ثالثا- السينما كوسيلة اتصال	103
خلاصة الفصل	103
	106

الفصل السادس منهج البحث الانثربولوجي وتقنياته	
أولا– تعريف منهج البحث الانثربولوجي	106
ثانيا– تقنيات البحث الانثربولوجي.	106
خاتمة	116
قائمة المراجع	118

مقدمة

يختلف كل علم عن العلوم الأخرى في نظرته للإنسان، فرجال الاقتصاد ينظرون إلى الإنسان كساع وراء جمع الثروة أو متصرف فيها بالإنفاق وهو صانع للاختيارات من أجل حصوله على الوسائل النادرة لإنجاز أهدافه، وينظر الفلاسفة إلى الإنسان باعتباره حيوانا عقلانيا، ويدرس علم التاريخ سجل حياة الإنسان مرتبا أحداثه الهامة ترتيبا زمنيا، ويتناول علم النفس عقل الإنسان من حيث كونه فردا ذا سلوك، أما علم الاجتماع فإنه يدرس العلاقات الاجتماعية ذاتها أو المجتمع نفسه، ويؤكد الأنثروبولوجيون أن الإنسان يتميز بعدد من الخصائص الرئيسية، فهو حيوان ثديي يتم إنجابه بيولوجيا، وتقوم الأم بحمله وتغذيته وتربيته وتهذيبه، كذلك فهو ليس حيوان فقط، بل حيوان عاقل يعرف ويدرك والكائن الوحيد الذي يتمتع بالثقافة، فالثقافة سمة بارزة لدى الإنسان فهو ينتجها ونتاج لها في نفس الوقت، وتتجلى ثقافته في مظاهر عديدة كاللغة، المؤسسات، العادات ،التقاليد، الفن، الفلكلور...الخ ، فعالم الحيوان يفتقر إلى العادات والتقاليد والقيم والقانون.

يتميز الإنسان بأنه يتصل بأقرانه عن طريق الرموز،أما الحيوانات فيتصل بعضها ببعض عن طريق الإشارات كما يتمتع الإنسان بتاريخ طويل وخصائص اجتماعية، ولهذا يذهب الشماس (2004) أن القول أن العلم الذي يهتم بهذا الكائن الفريد من نوعه ألا وهو الإنسان هو الانثربولوجيا ويعتبرها الدراسة المتكاملة للإنسان بما تحويه من جوانب سيكولوجية وبيولوجية وفسيولوجية وثقافية واجتماعية، وحتى منتصف القرن التاسع عشر كانت جميع العلوم الإنسانية والاجتماعية تستخدم هذا المفهوم. (الشماس ،2004،ص13)

فالانثربولوجيا علم واسع متعدد التفرعات والأقسام وذو شمولية على كل العلوم على اعتبار أن الإنسان محور أبحاثه سواء من ناحية النوع أو الجنس ،السلالة ،اللغة، الثقافة، الجريمة.

وهاته الأخيرة التي تركز على الإنسان المجرم الذي يمثل لولب الجريمة ومحركها والمسئول الأول عنها لأنه هو من يفكر ، يحضر، يخطط لها ثم ينفذها أو لا ينفذها اختياريا أو اضطراريا، وكما هو معروف أن المجرم برئ حتى تثبت إدانته لهذا لا يعد المجرم في نظر القانون مجرما إلا إذا قام بالفعل وتثبت التهمة عليه بالأدلة والبراهين، فكل مجرم له دوافع وأسباب تؤثر عليه وتدفعه لارتكاب الجريمة وهذا ما تسعى الانثربولوجيا الجنائية البحث فيه عبر مجموعة من المحاضرات تهدف إلى تعريف الطالب بالأنثروبولوجيا الجنائية ، موقعها من العلوم الأخرى ، مجالات تكوين الفرد المجرم وذلك بالتطرق إلى اثر العامل البايولوجي في تكوين الفرد المجرم والتي تمثله المدرسة اللومبروزية ، إلا أن الكثير من الباحثين كانت لهم بصمة في الجانب البايولوجي سواء قبل لومبروزو أو بعده بفضل العديد من الأبحاث والدراسات التي بينت ذلك، كما تطرقنا إلى اثر العوامل النفسية في تكوين الفرد المجرم عبر تصنيفاتها المختلفة كالأمراض والعلل والعقد النفسية بالإضافة إلى الغرائز واختلالاتها والعواطف المنحرفة وكلم يساهمون في تكوين شخصية شاذة منحرفة مجرمة، كما عرضنا في هاته المحاضرات اثر العوامل البيئية في تكوين الفرد المجرم عبر مؤسساتها المختلفة كالأسرة ، المدرسة، بيئة العمل، البيئة الترويحة، لنصل في الأخير إلى التحدث عن أهم التقنيات والمناهج التي تعتمدها الانثربولوجيا الجنائية للكشف عن الإنسان المجرم .

أولا- مفهوم الانثربولوجيا:

1-1- التعريف اللغوي للانثربولوجيا:

حسب مصطفى تيلوين (2011) صدرت كلمة "أنثروبولوجيا" (Anthropology) عن الأصليين اليونانيين: "أنثروبوس" (Anthropos) ومعناه الإنسان، و"لوغوس" (Logos) ومعناه علم أو عقل أو دراسة وعليه فإن الترجمة الحرفية لكلمة أنثروبولوجيا تعني علم الإنسان ، أما من المعنى الفلسفي تعني الانثربولوجيا العلم الوصفي للإنسان.(تيلوين، 2011، ص19)

1-2- التعريف الاصطلاحي للانثربولوجيا:

يرى الشماس (2004) أن الانثربولوجيا: هي علم (**الأناسة**) الذي يدرس الإنسان كمخلوق، ينتمي إلى العالم الحيواني من جهة، ومن جهة أخرى أنّه الوحيد من الأنواع الحيوانية كلّها، الذي يصنع الثقافة ويبدعها والمخلوق الذي يتميز عنها جميعاً أي علم دراسة الإنسان طبيعياً واجتماعياً وحضارياً فهي لا تدرس الإنسان ككائن وحيد بذاته، أو منعزل عن أبناء جنسه، إنّما تدرسه بوصفه كائناً اجتماعياً بطبعه، يحيا في مجتمع معين له ميزاته الخاصة في مكان وزمان معين وبالتالي فهي علم شامل يجمع بين ميادين ومجالات متباينة ومختلفة بعضها عن بعض، اختلاف علم التشريح عن تاريخ تطوير الجنس البشري والجماعات العرقية، وعن دراسة النظم الاجتماعية من سياسية واقتصادية وقرابية ودينية وقانونية، وما إليها ...الخ، وكذلك عن الإبداع الإنساني في مجالات الثقافة المتنّوعة التي تشمل التراث الفكري وأنماط القيم وأنساق الفكر والإبداع الأدبي والفني، بل والعادات والتقاليد ومظاهر السلوك في المجتمعات الإنسانية المختلفة. (الشماس ،2004، ص14).

أما محمد عباس إبراهيم (2006) فقد عرف الاثربولوجيا أنها علم موضوعه الإنسان وأجداده وأصوله وعاداته وقيمه و مهاراته وصنائعه وتراثه الحضاري والمادي والمعنوي منذ أقدم العصور والأزمنة إلى يومنا هذا (إبراهيم، 2006، ص05)

وهاهو "تايلور" (Tylor) يعرفها أنها الدراسة البيوثقافية المقارنة للإنسان فهي تحاول الكشف عن العلاقة بين المظاهر البيولوجية الموروثة للإنسان وما يتلقاه من تعليم وتنشئة اجتماعية (عيسى الشماس ،2004،ص13)

وحسب سمية امزيان (2012) فان الانثربولوجيا استصعب تحديد تعريف شامل من طرف العلماء نظرا لاتساع معاني دلالته الاصطلاحية وتعدد مفاهيمه بين علم الإنسان من حيث ماهو كائن فيزيقي واجتماعي وأفعاله وسلوكه (أمزيان، 2012، ص03)

ومنه يمكننا القول بأن الانثربولوجيا هي ذلك العلم الذي يهتم بالإنسان سواء من ناحية تكوينه العضوي الطبيعي والخصائص التي تميزه عن بني جنسه من حيث التركيبة المورفولوجية (لون البشرة ، الشعر ، طبيعة الجسم ...الخ) أو من حيث التركيبة الفزيولوجية والتي تلعب فيها وظائف مكونات جسم الإنسان دور كبير في اتجاهاته و سلوكه ، كما أن الإنسان له نظم و عادات و فيم و طبائع و جوانب نفسية تختلف من شخص إلى أخر تسعى الانثربولوجيا إلى دراستها و البحث فيها للوصول إلى سبب هذا التباين و الاختلاف الموجود

ثانيا – مفهوم الجريمة :

2-1- التعريف اللغوي للجريمة :

الجريمة في لغة العرب هي : الكسب والقطع والذنب ويقال فلان جرم: أي كسب لقوله تعالى "و لا يجرمنكم شنأن قوم (سورة المائدة ، الآية 02)".

أي لا يحملنكم ،لا يكسبنكم ،ويقال الرجل جرمه يجرمه جرما أي قطعه ،والجرم : التعدي والجرم هو الذنب و الجمع إجرام والمجرم هو المذنب والكافر وقد وردت مشتقات الفعل (جرم) ستا وستين مرة في القران الكريم (المشهداني ،2005،ص45).

2-2- التعريف الاجتماعي للجريمة:

يتفق علماء الاجتماع على أهمية العوامل الاجتماعية وتأثيرها في تكوين شخصية المجرم وفي تحديد سلوكه المنحرف ،فالسلوك الإجرامي هو اعتداء على القيم السلوكية في مجتمع معين حيث يرى "**لافي بروهل** " أن الجرم هو كل فعل يصدم بشدة الضمير الجماعي لجماعة معينة فيحدث ردة فعل لديها ضد الفاعل المفترض ،فالأهل يرسمون لأبنائهم خطة يسيرون عليها في أساليب تعاملهم مع الآخرين و هؤلاء الأبناء يرسمون لمن يأت بعدهم مثل هذه الخطة وهكذا ،ومع الزمن تتبلور الخطة لتصبح على شكل قيم سلوكية معروفة يلتزم بها الأفراد في مجتمع معين وإن كان هؤلاء الأفراد قد أصبحوا مستقلين ببلوغهم سن الرشد عمن فرض عليهم هذه الخطة باختيارهم نهجا معينا في حياتهم فإذا خرج احد الأفراد عن النهج المرسوم سابقا بحكم التربية والتقاليد يصبح في حالة سوء توافق مع سائر أفراد المجتمع ونظرتهم إلى سلوكهم الفريد مما يجب اتخاذ تدابير تختلف باختلاف السلوك الذي ارتكبه الشخص ومدى تأثيره سلبا على المجتمع وتقاليده وعاداته وقيمه فإذا كان سلوك الفرد يهدد احد المبادئ الأساسية للمجتمع كانت العقوبة شديدة وأصبح الشخص في نظر المجتمع مجرما، أما إذا كان السلوك الذي يقترفه الشخص يمس عادات وقيما ثانوية للمجتمع فإن ردة الفعل الاجتماعية تكون بالاحتقار واللوم فالجرم هو العمل الذي يهدد قيما أساسية في مجتمع معين. (الداهري ، 2011، ص28)

ويرى محمد الأمين البشرى(1999) أن الجريمة ظاهرة اجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بأعضاء المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم والمتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يمر بها المجتمع (البشرى، 1999،ص13).

لقد أقر **إميل دوركهايم** العقوبة الجزائية تفرض على من يمس الشعور القوي للضمير الجمعي سواء من فرد أو من مجموعة أفراد أعضاء في مجتمع معين على القيم المشتركة الخاصة بهذا المجتمع ويفسر "**لاغاش** " فكرته عن الجريمة والسلوك الإجرامي بقوله : أن المجرم بفعله الإجرامي يرفض قيما مشتركة في الجماعة التي ينتمي إليها أو يقضي عليها واضعا في اعتباره قيما ومعايير أخرى خاصة به آو مشتركة مع جماعة أخرى فهو يعز أو يخرج منها كما تعمل الجماعة على عزله أو إخراجه أو حتى القضاء عليه ، فالصفة التي يتصف بها السلوك الإجرامي هي عدوانية السلوك سواء أكان هذا العدوان على حياة أقرانه أو أملاكهم أو سمعتهم ويذكر الباحث ربيع وآخرون أن الجريمة هي سلوك ينتهك القواعد الأخلاقية التي وضعت لها الجماعة جزاءات سلبية تحمل صفة الرسمية فالجريمة سلوك تحرمه الدول وتحتم على مرتكبيه عقوبة معينة نتيجة لما يترتب عليه من ضرر على الفرد وعلى المجتمع (الداهري ، 2011، ص28) .

و مما ذكر نقول أن الجريمة تعتبر انتهاك للمعايير الثقافية التي تشكل الضمير الجمعي للجماعة و الخروج عنها مما يترتب عليه ضرر على الفرد والمجتمع .

2-3- التعريف النفسي للجريمة :

إن فهم الجريمة من وجهة النظر السيكولوجية كان من خلال التقدم الذي أحرزه علم النفس وخصوصا الخطوات التي خطتها مدرسة التحليل النفسي وتقنيات أبحاثها، فكانت هناك دراسات رائدة مركزة على الشعور واللاشعور والكبت الناتج عن وجود صراع نفسي، وقد اعتبرت الجريمة تعبيرا عن طاقة غريزية كامنة في اللاشعور تبحث عن مخرج وهي غير مقبولة اجتماعيا (خلفة سارة ، 2017،ص 89).

ويرى أكرم عبد الرزاق المشهداني (2005) أن الجريمة من وجهة نظر علماء النفس هي تعبير عن طاقة انفعالية لم تجد لها مخرجا اجتماعيا فأدت إلى سلوك لا يتفق والأوضاع

التي يسمح بها المجتمع ،فهي سلوك متعمد وغير مشروع يصدر عن مظاهر نفسية هي أعراض الكبت والاضطراب الداخلي لإشباع احتياجات تدفع الفاعل نحو هذا السلوك (المشهداني، 2005، ص ص 45،46)

ويعرف sillamy الجريمة بأنها: مُخالفة خطيرة للقانون المدني أو الأخلاقي وحسبه الجريمة نوعان: مرضية وغير مرضية، فأما الجريمة المرضية فقليلة الانتشار نسبيا وهي تظهر عند المصابين بالصرع في مرحلة الخلط العقلي التي تتبع النوبة الصرعية حيث بعد النوبة تفقد الذاكرة والوعي فيقوم بأفعال إجرامية خارج إرادته ولا يتذكر أي شيء من تلك الأفعال، القتل غير المتوقع أو الفجائي الذي يقترفه الفصاميون أو العظاميون وكذا الهذيانيون الذين يتوصلون عن طريق استقراءات خاطئة إلى جعل الآخرين مسئولين عن ألامهم وأحزانهم فيقترفون الجريمة لأنها في أعينهم فعل عادل، أما الصنف الثاني من الجرائم فيظهر عند الأشخاص لا هم عصابيين ولا مرضى عقليين، لكنهم اختاروا أفعالهم هذه للانعزال عن المجتمع . "(خلفة ، 2017،ص 89) .

ومنه يمكننا القول أن الجريمة من منظور نفسي مرتبطة بالنفس البشرية وما يعتريها من عاهات وأمراض تؤثر على الشعور الطبيعي للسعادة وتدفع إلى السلوك الشاذ والقيم الانحرافية تحقيقا للسعادة والهروب من العقد والمشاكل و الاختلالات التي تصيب النفس.

2-4- التعريف القانوني للجريمة :

هي كل سلوك يمكن إسناده إلى فاعله يضر أو يهدد بالخطر لمصلحة اجتماعية محمية بجزاء جنائي (سليمان ، 2002، ص59).

و في تعريف آخر :هي الخروج على ما يقتضيه نظام المجتمع المدون ، وهو القانون ويقصد به القانون الوضعي (شفيق ،دت ، ص18)

فالجريمة مثل المرض الذي يسمم جسم القاتل أو المجرم ولها مقاييس لتطبيقها (origien,2002,p14).

كما تعرف أيضا أنها : نشاط إنساني يدرسها علم الإجرام الذي يدرس المجرم وفعل الإجرام ورد فعل المجتمع وهذا كله يسمح بمكافحة الجريمة(LARGUIN,1999, p04)

فالجريمة هي ضد الإنسانية بجميع أنواعها سواء كانت عن طريق القتل أو التسمم أو التعذيب وحتى القيام بتهديد شخص ما(BERNARDINI ,2000,p15).

أو باستخدام العنف الذي يعتبر من الظواهر الاجتماعية المعقدة ومن الجرائم والسلوكات الغير مشروعة ،التي تدخل في نطاق الجريمة ومثل هذه السلوكات هي مجرّمة. (NICOLAS, 2003,p07)

– حسب عبد الله سليمان (2002) لا يمكن أن يطلق على سلوك انه جريمة إلا أذا اقترن بأركان الجريمة: (سليمان ، 2002، ص332)

2-4-1- الركن الشرعي: هو النص القانوني الذي يبين الفعل المكون للجريمة ويحدد العقاب الذي يفرضه على مرتكبيها .

2-4-2- الركن المادي: هو السلوك الإجرامي والنتيجة التي تحققت والعلاقة السببية التي تربط بين السلوك و النتيجة، فهو إذا الفعل أو السلوك الذي يصدر عن الإنسان ويتدخل من اجله القانون ويفرض عليه العقوبة

2-4-3- الركن المعنوي: هو تلك الرابطة المعنوية أو الصلة النفسية أو العلاقة الأدبية التي تربط ماديات الجريمة ونفسية فاعليها (عبد الله سليمان ، 2002، ص332).

ثالثا– تعريف علم الإجرام :

يختلف تعريف علم الإجرام تبعا للاختلاق الذي تقدم حول تعريف الجريمة وهو أمر طبيعي مادام أنها موضوعه الذي يقوم عليه ويستمد منه وجوده فقد ظهر فريق يتوسع في التعريف و يقابله فريق أخر يضيق فيه ،ومن جانب أخر هناك اختلافات في حصر اهتمامات هذا العلم ،هل يهتم بوسائل تقويم المجرمين أم انه يترك ذلك لعلم العقاب والسياسة الجنائية وأكثر الباحثين ذهبوا إلى الفصل بين وسائل تقويم المجرمين كوظيفة خاصة بعلم العقاب والسياسة الجنائية وبيان العوامل الإجرامية وصفا وتفسيرا والتي ينبغي أن تكون موضوعا لعلم الإجرام ولهذا جاء تعريف هؤلاء مقتصرا على هذه العوامل فحسب منصور الرحماني (2002) : هو العلم الذي يدرس الظاهرة الإجرامية سواء في حياة الفرد أو المجتمع بغية بيان العوامل الدافعة للانحراف ،وذلك عن طريق الوصف والتفسير ومحل هذا العلم يتمثل في الجريمة والمجرم وهدفه بيان أسباب انحراف السلوك ووظيفته مد كل من قانون العقوبات وعلم العقاب بالقوانين العلمية التي تساعدهما على أداء وظيفتهما من حيث إعداد القاعدة الجنائية وتطبيقها بواسطة القضاء واختيار أفضل الجزاءات الجنائية وانسب وسائل التنفيذ التي تتناسب وحالة المجرم. (رحماني ، 2006، ص 21)

أما بشير سعد زغلول (2010) فيذهب للقول بأن علم الإجرام هو علم الجريمة أو علم ظاهرة الإجرام أو هو علم العلم الذي يهتم بدراسة الظاهرة الإجرامية أو هو العلم الذي يدرس أسباب الجريمة، سواء تعلقت هذه الأسباب بشخص المجرم أم بالبيئة المحيطة به(زغلول، 2010، ص03).

وقد ذهب" الدكتور القهوجي " بالقول أنه الدراسة العلمية للجريمة كسلوك فردي وكظاهرة اجتماعية دراسة تستهدف الانتقال من الوصف والتحليل إلى بسط العوامل الدافعة إلى ارتكاب الفعل المكون للجريمة ،ويترتب على هذا التعريف أن البحث في الجريمة لابد أن يكون له أساس علمي يعتمد على العلوم المساعدة في الكشف عن عوامل الإجرام الحقيقية

بالنسبة للفرد من جهة وبالنسبة للمجتمع من جهة أخرى ، وهذا التعريف على إيجازه قد تضمن الإشارة إلى عوامل الإجرام المختلفة سواء العوامل البيولوجية والسيكولوجية بالنسبة للفرد أو الاجتماعية والثقافية وحتى الاقتصادية بالنسبة للمجتمع (رحماني ، 2006، ص 22).

ونقصد بعلم الإجرام انه العلم الذي يهتم بأسباب الجريمة ومكوناتها وسياقها ونتائجها باعتبارها واقعة حقيقية من اجل علاجها والوقاية منها.

رابعا – تفسير الجريمة عبر العصور :

4-1- تفسير الجريمة في العصور القديمة :

تعود أقرب مرحلة تتوفر خلالها أدلة علمية على شكل حياة الإنسان إلى العصر الحجري فخلال تلك المرحلة عاش الإنسان حياة خوف وصراع من أجل البقاء في بيئة لا يبق فيها إلا الأقوى والأكثر شراسة من البشر والحيوانات على حد سواء، حينها كان الإنسان والحيوان يمثل كل واحد منهما غذاءً للآخر وخطرا على الآخر، فالقتل كان من الأعمال التي توفر العيش لكليهما يأتيانه بالغريزة، ويعتقد العلماء أن طابع العنف هذا موجود حتى فيما بين البشر أنفسهم ،لأن قسوة الحياة ووحشيتها جعلت كل فرد يعتقد أن بقاءه يعتمد على فناء الآخر، وتحت وطأة هذه الخصائص المتوحشة وما تعج به الطبيعة من ظواهر مهلكة تميزت الحياة الاجتماعية الأولى بالاندفاع الشديد نحو الميتافيزيقيا الخرافية، وتمجيد القسوة والعنف، وهذا ما يفسر اقتصار التجريم في المجتمعات البدائية الأولى بعد أن نشأ فيها نوع من أنواع السلطة على ثلاثة أنماط سلوكية هي:

(محمد المدواه، midwah2011.blogspot.com)

الخروج عن طاعة السلطة ، انتهاك حرمة رابطة الدم بزنا المحارم، الخروج عن الطقوس والمعتقدات السائدة. فالمجتمع لم يكن خاليا من الأفعال الإجرامية الأخرى كالقتل والسرقة

غير أن بدائية الحياة وقسوتها أبقيا هذين الفعلين وغيرهما من ضروب العدوان خارج نطاق التجريم لزمن طويل، أو هي جرائم بسيطة في أحسن الأحوال ، أما تفسير الجريمة فلا يوجد ما يشير إلى أي اهتمام لدى إنسان العصر الحجري بتفسير علة الجريمة، وبالتالي فقد كان تفسير العقاب غائبا أيضا، فرد الفعل يأتي من جنس الاعتداء، وفي الوقت نفسه. ولما كان أي تجمع يفرز بالضرورة سلطة ما، فإن السلطة التي ظهرت في بداية تشكل المجتمع خلال المراحل المتأخرة من العصر الحجري أو بعده كانت معبرة عن كل هذه الظروف ومرتكزة عليها فالخرافة والقسوة والعنف هي التي تقيم السلطة وتمنحها الشرعية. وبفضل الخصائص التي ميز الله تعالى بها الإنسان استطاع أن يحقق تقدما مستمرا باتجاه مزيد من التجمع والاستقرار، فظهرت الملْكية الجماعية وفكرة الملْكية الفردية، وازداد عداد الأسر واتسعت الروابط القرابية والعلاقات الاجتماعية، وبدأ الإنسان في ابتكار الآلات من الخامات المتوفرة له كالحجارة والخشب، وصاحب هذا التغير الكمي تغير نوعي في الأفكار والمعتقدات أدى إلى ظهور مرتكزات جديدة للسلطة، دينية وأسرية وعشائرية وقبلية، وشيئا فشيئا حتى بدأت الحضارات القديمة تتشكل في الألف الخامسة قبل الميلاد، وتحولت السلطة إلى سلطة مركزية تهيمن على الجميع بالتزامن مع اتساع نطاق التجريم ليشمل عددا أكبر من الأفعال.

من الواضح أنه كلما تقدمت الحياة الاجتماعية نحو مزيد من الاستقرار كلما أصبح الإنسان أكثر تنظيما، فخلال مرحلة ليست بعيدة عن نهاية العصر الحجري الحديث نشأت حضارة بابل التي ظهرت في إحدى فتراتها مدونة حمورابي سنة 1875 ق. م، وعلى الرغم من أن هذه المدونة لم تكن الوحيدة في مجال الجريمة والعقاب خلال تلك الحقبة، فإنها تعد أول مدونة فقهية مكتوبة ذات أهداف اجتماعية محددة، وإجراءات وتعليمات تفصيلية دقيقة في تعيين حقوق الأفراد وواجباتهم، فهذه المدونة، على سبيل المثال، قد حرَّمت الانتقام الشخصي من الجاني، وكفلت حقوق كل من الجاني والمجني عليه، وكفلت كذلك حماية الضعيف من القوي، والتزمت بالقصاص وفق مبدأ العين بالعين والسن بالسن. وحين جاءت الحضارة الإغريقية كان الإنسان قد وصل إلى مستوى أكثر شغفا بالتفكير فزاد الاهتمام

بتفسير الجريمة، لكن هذا التفسير لم يخرج عن إطار الثقافة الطوطمية التي كانت سائدة في المجتمع الإغريقي، وموروثه من ثقافة الحضارات السابقة، فقد كان تفسير السلوك الإجرامي عند الإغريقيين ينبثق من أسس خرافية فالجريمة عندهم تنتج بسبب دخول أرواح خفية شريرة إلى جسم الفرد، وتأمره بمعصية طوطم معين من خلال قيامه بفعل إجرامي، وكذلك بسبب وجود قوى شريرة تتحكم في الكون، وتعمل على أذى الإنسان بإحداث الكوارث الطبيعية كالعواصف والفيضانات والزلازل والبراكين، وتسخير أشخاص من البشر للقيام بأفعال الشرور والإجرام، ويرى قدماء الإغريق أيضا أن الطبيعة والجريمة محكومة بمشيئة الآلهة وأن المجرم ما هو إلا شخص أصيب بلعنة الآلهة، ولم يكن هذا الاعتقاد دينيا فحسب، بل نجده أيضا في فكر أفلاطون حين عزا الجريمة إلى قدرات الشيطان الخارقة التي يوجهها لإجبار بعض الأشخاص على اقتراف الأفعال الإجرامية، وهذا الرأي وما على شاكلته هو السبب الذي أدى إلى استمرار العقوبات البدنية القاسية ذات الطابع الانتقامي حتى في أوج الحضارة الإغريقية، كالقتل البطيء من خلال تقطيع أجزاء الجسم بالتدريج، والتعريض للوحوش، والجلد والتعذيب لاستخراج الأرواح الشريرة من جسد المذنب. فقد استخدم الإغريقيون المحدثون جميع العقوبات البدنية التي كانت موجودة قبلهم، وزادوا عليها ما ابتكروه من عقوبات، فأصبحت العقوبات لديهم أكثر عددا مما كانت عليه، كدفن الجاني حيا، أو تقطيع أوصاله، أو محاكمته بالتعذيب على اعتبار أن المتهم البريء لن يحس بالألم، أو إغراقه في الماء، أو سلخ جلده، أو صلبه حيا، أو قطع رأسه، أو شطر جسمه إلى نصفين بواسطة خيول تجري في اتجاهين متعاكسين، أو حرقه، أو رميه من شاهق، أو تقديمه وليمة للحيوانات المفترسة، أو تجويعه حتى الموت، هذا إلى جانب عقوبات أخرى يعدونها أقل ضررا مثل النفي، والاسترقاق، والجلد، والوصم على الجبهة، وبتر الأعضاء، وحرق كتب المفكرين، والتشهير، والسجن مع الأشغال الشاقة في المناجم والمراكب البحرية، والغرامة والتعويض، وإجبار الأحداث الجانحين على العمل ضمن الجيوش المحاربة. وفوق هذا لم تكن منزلة الناس أمام هذه العقوبات متساوية، إذ كانت العقوبة تفرض بصورة

اختيارية تراعي الاعتبارات السياسية والإدارية والاقتصادية (محمد المدواه، midwah2011.blogspot.com)

ومنه نقول أن التجريم في العصور القديمة ليس ماهو عليه اليوم وإنما كان مشروعا خاصة وان الإنسان في تلك الفترة يعيش حياة صراع وجدل وقوة مع الحيوان للحصول على الطعام فقد كان لكل منهما نصيب في قتل الآخر لفرض البقاء داخل مجتمع حيواني، ونظرا لفكرة الإلهة التي كانت تحكم سلوك المجتمعات فالمجرم كان يمثل خروجا عن طاعة الآلهة والتوجه للسلوك الشيطاني الذي يفرض عليه ارتكاب الجرم ، لذلك فالعقاب في نظرهم كان للشيطان الذي يسكن الإنسان، فقد سيطرت الكنيسة على التفكير العقلاني خاصة في القرون الوسطى بينما كانت الحضارة الإسلامية في أوج عطائها.

4-2- تفسير الجريمة في الحضارة الإسلامية

حسب حسن عيسى عبد الظاهر (1985) الجريمة في الشريعة الإسلامية هي محظورات شرعية زجر الله بحد أو تعزير، وتنقسم على تعددها وتنوعها من حيث جسامة العقوبة المقدرة عليها إلى ثلاثة أقسام :(عبد الظاهر ،1985، ص14)

4-2-1- جرائم الحدود وهي: الزنا، والقذف، وشرب المسكر، والسرقة، والحرابة، والردة، والبغي وعقوبات هذه الجرائم مقدرة من الله حقا خالصا له تعالى، لا زيادة فيها ولا نقصان منها، ولا تقبل الإسقاط بأي وجه من الوجوه متى ما ثبتت أية جريمة من هذه الجرائم.

4-2-2- جرائم القصاص والدية وهي: القتل العمد، والقتل شبه العمد، والقتل الخطأ، والجناية على ما دون النفس عمدا، والجناية على ما دون النفس خطأ وعقوبات هذه

الجرائم مقدرة حقا للأفراد، ومعنى أنها مقدرة هو أنها ذات حد واحد فلا زيادة فيها ولا نقصان منها، وهي قابلة للإسقاط إذا عفا المجني عليه أو ولي الدم.

4-2-3- جرائم التعزير: وهي جرائم غير محددة بعدد، وقد ورد في الشريعة الإسلامية ذكر أمثلة لها، كالرشوة، والربا، والسب، وتركت الشريعة الإسلامية لولي الأمر النص على بقية الجرائم حسب ما يتحقق به الدفاع عن مصلحة الجماعة ولا يخالف الشريعة الإسلامية، وليس لهذا النوع من الجرائم عقوبات محددة، فالقاضي يمكنه أن يختار العقوبة المناسبة لنوع الجريمة وظروف الجاني، فقد تبدأ العقوبات التعزيرية بأهونها كعقوبة التوبيخ، وتنتهي بأشدها كعقوبة القتل تعزيرا.

- فلقد عالجت الشريعة الإسلامية الجريمة انطلاقا من مصادر التشريع الإسلامي الأساسية (القرآن الكريم، والسنة المطهرة، والإجماع) و بينت أن للجريمة ثلاثة أركان هي:

أ - الركن الشرعي ويمثله النص الشرعي بالأمر أو النهي.

ب- الركن المادي ويمثله العمل المكون للجريمة من فعل أو امتناع أو قول.

ج- الركن الأدبي أو المعنوي ويمثله توفر عنصر المسؤولية الجنائية كأن يكون الفاعل مكلفا.

لقد أحاطت الشريعة الإسلامية جميع أوجه حياة الإنسان حتى منذ ما قبل وجوده على هذه الأرض، قال تعالى: "وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا وَلاَ تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْظَّالِمِينَ(القران الكريم، سورة البقرة ، الاية35)

ولا شك أن الله تعالى سن شريعته الغراء لمصلحة بني البشر، فلم ينه عن فعل إلا كان في إتيانه مضرة على الإنسان، قال تعالى:"فَدَلاَّهُمَا بِغُرُورٍ فَلَمَّا ذَاقَا الشَّجَرَةَ بَدَتْ لَهُمَا سَوْءَاتُهُمَا وَطَفِقَا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِن وَرَقِ الْجَنَّةِ وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عَن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وَأَقُل لَّكُمَا إِنَّ الشيطان لَكُمَا عَدُوٌّ مُّبِينٌ" (القران الكريم، سورة الأعراف ، الاية22)

وقد أكدت الشريعة الإسلامية على أن سبب حدوث السلوك الإجرامي هو الشيطان الرجيم، يدخل جسم الإنسان ويأمره بفعل الجرائم، قال تعالى: "الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاء وَاللّهُ يَعِدُكُم مَّغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلاً وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ" (القران الكريم، سورة البقرة ، الاية268)

والشريعة الإسلامية لم تكتف بالتجريم، بل سنت كثيرا من العقوبات على عصيان تعاليم الشارع، ويتضح في القرآن أن أول عقوبة تعرض لها آدم، عليه السلام، هي طرده من الجنة، قال تعالى: "قَالَ اهْبِطُواْ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ" (القران الكريم، سورة الأعراف ، الاية25)

ويتضح في القرآن الكريم، أيضا، أن أول فعل للإنسان خالف فيه أوامر ربه ونواهيه كان في أثناء وجوده في الجنة قبل أن يتأثر بالعوامل البيئية والثقافية على الأرض، وهذا يشير، بوضوح، إلى الضعف المركب الذي أوجده الله تعالى في النفس الإنسانية بالفطرة، وهنا يلحظ أن القرآن الكريم قد سبق النظريات الحديثة التي تحدثت عن الفطرة كأساس للسلوك الإنساني، كما أن في الآيات السابقة دلالة على دور التقليد في حدوث السلوك الإجرامي، وهي نظرية جاءت متأخرة على يد العالم (تارد) في العصر الحديث، ويتضح ذلك أيضا في قوله تعالى: "فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِن سَوْءَاتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلاَّ أَن تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ(20) وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ"(21).(القران الكريم، سورة الأعراف ، الاية20 ،21)

من خلال ما تم عرضه نستنتج أن الحضارة الإسلامية لها دور كبير في بلورة الفكر العقلاني القائم في العصر الحديث ، فالشريعة الإسلامية تحدثت عن الجريمة التي تكون بسبب إغواء الشيطان وفتنته مثل ما حدث لآدم وبنيه، مستغلا ما يوجد في الإنسان من عوامل موجهة لسلوكه والتي تكون اجتماعية بيئية أو نفسية أو اقتصادية ....الخ، وما أودعه الله في بيئته من عوامل الإغراء فالشريعة الإسلامية غنية بمفاهيم عن الجريمة وأسباب

السلوك الإجرامي في القرآن والسنة ومهدت للتفسير الحديث للكثير من الجرائم كما سنت عقوبات وفق كل جريمة ونظمت الحياة والسلوكات البشرية .

4-3- التفسير الحديث للجريمة

حسب نجيب بولماين (2008) أنه بمضي الوقت أخذت قواعد التجريم تستقل تدريجيا عن المعتقدات الدينية، وتأخذ طابعا يستهدف مصلحة الجماعة وتنظيم الروابط الاجتماعية، قبل أن يستهدف إفاءة المشاعر الدينية للجماعة ، وبعد مرحلة أخرى من التطور بدأ أسلوب الفكر العلمي المنطقي يتسرب إلى مبادئ التجريم والعقاب لتحقيق مصلحة الجماعة وروابطها الخلقية، وأخذت دائرة التجريم تضيق تدريجيا، فأصبحت تشمل أصلا الأفعال الضارة بالمجتمع أو بالأدق تلك الأفعال التي تعتقد المجتمعات أنها ضارة بها عن صواب أو خطأ وفي هذا الشأن تفاوتت كثيرا الحضارات المتنوعة بحسب تنوع ظروفها الجغرافية والتاريخية، والسياسية والدينية والاقتصادية (بولماين ،2008، ص52)

وبعد ذلك تناولت العديد من المدارس موضوع الجريمة كلاً حسب اختصاصها ومفاهيمها ومن هذه المدارس الاجتماعية، والنفسية، الإيكولوجية والجغرافية وأصبح المجرم هو نتاج وحصيلة المجتمع (الرشيدي، 2016، ص2125).

فقد أخذ الفكر البشري استقلاله والتخلص من التأثرات الدينية وبدأ يصطبغ بصبغة اجتماعية انعكست على مفاهيم الجريمة والعقوبة فانحصرت دائرة الجريمة في حدود الأفعال الضارة بالمجتمع وبدأت فكرة مسؤولية المجرم عن أفعاله في الظهور وكان طبيعيا إزاء ذلك أن يتجه الفكر الإنشائي عن أساب الجريمة على المجرم وإلى مجتمعه، لقد شهد القرن الثامن عشر ما يعرف باسم الثورة العقلية أو الفكرية في دول أوروبا، وأدت هذه الثورة إلى الاعتماد على العلم في تغيير الظواهر الطبيعية محل القوى الغيبية وقد أطلق على هذه الفترة من التاريخ اسم عصر التنوير، وكان هذا العصر يمثل ثورة فكرية ضد حكم الإقطاع من جهة وسيطرة الكنيسة والحتمية من جهة أخرى وشهد أقوى هجوم عن الدين المسيحي ومسلماته وتفسيراته

للكون وللمجتمع وقد دعا فلاسفة ومفكرون هذا العصر إلى حرية الفكر ونادوا بحرية الفرد وبالمساواة الاجتماعية وتطبيق العدالة وقد شهد هذا العصر جدال ومناقشة حول طبيعة الإنسان وطبيعة الدولة والعلاقة بينهما، وقدس مفكرو هذا العصر الجدال والنقاش وحرية العقل الإنساني وتحريره من أي أفكار جامدة تمليها أي سلطة مهما كانت وكان شعار هو ما نادى به الفيلسوف" ديكارت "فكر لنفسك، والانطلاق من الشك إلى اليقين"(بولماين ،2008، ص54)

وخلاصة القول أن فلاسفة ومفكري عصر التنوير قد ثاروا على المجتمع القائم أنداك وعلى النظم السياسية والاجتماعية السائدة فيه ودعوا إلى العدالة والمساواة والحرية وإلى الاعتماد على العلم في فهم وتفسير الواقع، وقد أدى هذا التفكير إلى إلقاء الشك على التفسيرات الدينية والميتافيزيقية لكل شيء، بما في ذلك السلوك الإنساني الذي لم يعد محتوما بإرادة الآلهة ولكنه أصبح يخضع للإرادة الحرة للإنسان وقد أدت هذه الثورة الفكرية إلى ظهور تفسيرات أكثر واقعية للسلوك الإجرامي تنبثق من تفكير عقلاني وضعي واقعي .

الفصل الثاني : ماهية الانثربولوجيا الجنائية :

أولا- تعريف الانثربولوجيا الجنائية:

حقل من العلوم انشق من علم الإنسان –أنثربولوجيا– و قد اختلف العلماء والباحثون في تحديد هذا الحقل من العلوم فحدده البعض بأنه يختص بدراسة التاريخ الطبيعي للإنسان المجرم ،وذلك من حيث تكوينه العضوي و التشريحي و الفسيولوجي والعقلي ،وقد استعان هذا العلم بقواعد المنهج العلمي من ملاحظة علمية مقصودة ،إلى فحوص مخبرية و تشريحية تناولت أجسام المجرمين وعقولهم سواء من وجد منهم في السجون أو المؤسسات الإصلاحية والعقابية أو منهم في ملاجئ المجانين ومستشفيات الأمراض العقلية وهكذا عرضوا المجرم للكثير من التجارب الحقلية والفحوصات المخبرية والبايولوجية والبايوكيميائية والفسيولوجية والنفسية بحث قاموا بدراسة خصائصه وسماته الشخصية والنفسية وخصائصه

المزاجية والعصبية والعاطفية والانفعالية والإدراكية كما قاموا بدراسة و تشريح مختلف وظائف أعضائه الجسمية ومكوناتها وذلك بهدف معرفة الاستعدادات البايولوجية على السلوك و تمت دراسة وتشخيص جهازه العصبي والمخ والمخيخ والنخاع الشوكي للبحث عن القدرات الفكرية والملكات العقلية وعلاقتها بالسلوك وكذلك درسوا الغدد الصماء و إفرازاتها الهرمونية والكروموزومات والجينات لمعرفة أثر الوراثة عل السلوك ولقد كان هدف العلماء والباحثين من إجراء تلك الدراسات إثبات الاختلاف بين التكوين الخلقي والنفسي لمن يقدم على ارتكاب الجريمة وبين الشخص العادي ،ومن هنا ظهرت الانثربولوجيا الجنائية التي عنيت بدراسة المجرم من الناحية البايولوجية و نادت بوجوب دراسة المجرم بدلا من دراسة الفعل الإجرامي ذاته وذلك عكس مما كان سائدا لدى المدرسة التقليدية التي كانت تعنى بدراسة الجريمة في ذاتها أي الفعل الإجرامي ذاته من حيث كونه نظاما قانونيا و لم تعتن بدراسة المجرم (الدوري ، دت ، ص09).

فالانثربولوجيا الجنائية حسب أكرم نشأت إبراهيم (2011): the science of anthropology أو علم طبائع المجرم يعنى بدراسة المجرم من حيث صفاته التكوينية البايولوجية (العضوية) و النفسية و أثر العوامل البيئية المحيطة به على تلك الصفات و ذلك بقصد تفسير الدوافع و الأسباب للأفعال الإجرامية الفردية و يعني ذلك علم الانثربولوجيا الجنائي لا يعطي تفسيرا لظاهرة الإجرام بوجه عام ولكنه يفسر الأسباب التكوينية التي تدفع المجرم إلى ارتكاب الجريمة (إبراهيم ، 2011،ص13).

و مما سبق نستطيع القول أن الانثربولوجيا الجنائية هي العلم الذي يهتم بدراسة الإنسان المجرم من كافة النواحي سواء من الناحية المورفولوجية التكوينية لجسم الإنسان و أعضائه و من الناحية الفزيولوجية لوظائف أعضاء جسم الإنسان كالعين و الغدد و الجهاز الهضمي ...الخ أضف إلى ذلك الناحية النفسية و ما تحويه من أمراض و غرائز و اختلالات لها صلة بالإجرام و أخيرا العوامل البيئية التي تدفع الفرد إلى ارتكاب الجريمة كون أن الإنسان

هو ابن بيئته و يتغير و يكتسب السلوك وفق الجماعة التي ينتمي إليها بداية من الأسرة إلى باقي المؤسسات الرسمية التي تكون المجتمع أو حتى المؤسسات الغير رسمية.

ثانيا– موقع الانثربولوجيا الجنائية من العلوم الأخرى

يرى الدكتور رمسيس بهنام (1997): في كتابه النظرية العامة للقانون الجنائي " أن من العلوم الجنائية علوم تنقطع لدراسة الجريمة كواقعة و المجرم كشخص بصرف النظر عن حكم القانونية في شأنهما و على ضوء الواقع الكوني الملموس وهي تحتوي على علمين هما: علم طبائع المجرم و علم الاجتماع الجنائي أو الإجرامي(بهنام ،1997، ص84).

ويقرر الأستاذ" جرسبيني "أن العمل جرى على اعتبار علم الإجرام مجرد تسمية مكررة لعلم الأنثروبولوجيا الجنائية أو لعلم الاجتماع الجنائي أو تسمية جامعة تحت لوائها العلمين معا، بل أنهما يمثلان الجزء الوصفي في علم الإجرام و يبين الدكتور" بهنام "أهمية علم الأنثروبولوجيا الجنائية بقوله " و مما لا شك فيه أن علم طبائع المجرم –الأنثروبولوجيا الجنائية –وثيق الصلة بالفقه الجنائي لأن قواعد القانون الجنائي العصري صارت تنص على فئات خاصة من المجرمين يتعين لتحديد المقصود منها قانونا الرجوع إلى ذلك العلم، و لأن الخطورة الإجرامية للمجرم أي درجة احتمال عوده إلى الإجرام لا بد من تحديدها في سبيل اكتشاف الجزاء المناسب له، و لا مفر من الاستعانة بعلم طبائع المجرم في هذا التحديد و لا تخفى أهمية هذا العلم للقاضي في استخدام السلطة التقديرية التي يمنحها القانون إياه. (بهنام ،1997، ص87).

ويرى محمود سلامة (1967) أن الدكتورة سامية حسن الساعاتي " في كتاباتها حول علم الأنثروبولوجيا الجنائية نجدها قد تغيرت إلى مبادئ علم الإجرام الفردي عام 1954 م، و يعد التقسيم الذي طرحه الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصبغي أهم الدراسات في هذا المجال فقد أورد تقسيمات بعض الفقهاء ثم طرح رأيه الخاص نوردها كالتالي: (سلامة ،1967، ص 110).

2-1- تقسيم " دي أسوا : "الفقيه الإسباني :يقسم العلوم الجنائية إلى أربع فئات رئيسية:

-علم الإجرام و من فروعه علم العقاب.

- القانون الجنائي و قانون الإجراءات الجزائية و علم السياسة الجنائية.

- علم التحقيق الجنائي.

- العلوم المساعدة .

و مما يؤخذ على هذا التقسيم أنه وضع علم العقاب كفرع لعلم الإجرام بينما هو علم إلى جانب علم الإجرام ، كما أنه لا يظهر في تقسيمه مكان ظاهر لعلم الأنثروبولوجيا الجنائية.

2-2- تقسيم الفقيه الإيطالي مانسيني: يقسم العلوم الجنائية إلى ثلاث فئات:

- القانون الجنائي.

- علوم تبحث في الظاهرة الاجتماعية النفسية للجريمة :علم الإجرام الأنثروبولوجيا الجنائية -علم الاجتماع الجنائي -علم النفس الجنائي.

- علوم تستهدف ملائمة الوسيلة للهدف :منها السياسة الجنائية

2-3- تقسيم الفقيه الإيطالي " **كفالو** :"يقسم العلوم الجنائية إلى 4 فئات:

أ - القانون الجنائي :و هو قانون مستقل تدور سائر العلوم الجنائية حوله.

ب - العلوم الجنائية المساعدة :فيها :الأخلاق -السياسة الجنائية -الفلسفة العقابية- الأنثروبولوجيا الجنائية-علم النفس الجنائي -علم الاجتماع الجنائي -علم الإجرام

ت - العلوم التكميلية :قانون العقوبات المقارن- تاريخ قانون العقوبات -الطب الشرعي و النفسي.

ث - علوم تتصل بتطبيق قانون العقوبات :علم النفس القضائي -علم البوليس الفني علم السجون. يؤخذ على هذا التقسيم أنه أدرج الأخلاق و الطب الشرعي ضمن العلوم الجنائية.

2-5- تقسيم المدرسة النمساوية :من أبرز روادها :سيلينغ -هانس قروس - قراس برغر يقسمون العلوم الجنائية إلى: (الصغير ،2010،ص19).

أ .علم الحقيقة الإجرامية فيه : علم الظاهرة الإجرامية المورفولوجيا و الانثروبولوجيا الجنائية.

ب .علوم دراسة الوقائع الإجرامية الطب الشرعي –علم الأمراض النفسية و العقلية –علم النفس القضائي الجنائي –التكتيك الجنائي المتعلق بالإثبات.

ج .علوم دراسة مكافحة الجريمة :علم التربية الوقائية –علم العقاب –علم الوقاية من الجريمة

2–6– تقسيم الفقيه الإيطالي :جرسبيني :يقسم العلوم الجنائية إلى 3 فئات:

(الصغير ،2010،ص19).

أ –علوم القاعدة القانونية الجنائية :قانون العقوبات –تاريخ قانون العقوبات –علم الاجتماع الجنائي –فلسفة قانون العقوبات –السياسة الجنائية.

ب –علوم شخصية المجرم و السلوك الإجرامي :الانثروبولوجيا الجنائية –علم الاجتماع الجنائي.

ج –العلوم المساعدة :الطب الشرعي –علم النفس القضائي –علم الأمراض العقلية –فن التحقيق.

ما يلاحظ على تقسيم جرسبيني أنه لا يعترف بوجود علم مستقل يدعى :علم الإجرام لأنه في نظره ليس سوى علم السياسة الجنائية، كما أنه يدخل علم النفس الجنائي ضمن علم الأنثروبولوجيا الجنائية إذ يرى أن الأنثروبولوجيا الجنائية علم واسع يشمل جميع العلوم الدارسة للجانب العضوي و النفسي للمجرم

كما أنه يفصل بين علم الاجتماع الجنائي و الأنثربولوجيا الجنائية " مع أنهما ليسا سوى جزأين مكونين لعلم الإجرام،إذ أن هذا العلم يستعين بالنتائج التي يقدمها إليه كل منهما " ويلاحظ أن الفقيه" جرسبيني "قد عدل عن رأيه الأول و صنف في مؤلفاته اللاحقة علم الإجرام ضمن العلوم الجنائية.

2–7– تقسيم الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي :يرى أن أسلم تقسيم ينبغي أن يعتمد على وحدة الموضوع لكل فئة و بناءا عليه يكون التقسيم كالتالي:

أ –علوم القاعدة الجنائية :القانون الجنائي –تاريخ القانون الجنائي –علم الاجتماع القانوني فلسفة القانون الجنائي –علم العقاب –قانون الإجراءات الجزائية

ب –علوم دراسة الظواهر الجسدية والطبيعية للمجرم :الأنثروبولوجيا الجنائية –الفيسيولوجيا الجنائية –علم التكوين الإنساني –المورفولوجيا.

ج –علوم دراسة الجانب العقلي و النفسي للمجرم.

د –علوم دراسة الناحية الاجتماعية للسلوك الإجرامي

هـ–العلوم الاحتوائية تدرس النتائج العلمية و القواعد الفنية لعلوم أخرى وفيها :علم الإجرام علم السياسة الجنائية.

و –العلوم المساعدة :الطب الشرعي –التحقيق الفني–علم النفس القضائي . و يؤكد الدكتور عبد الفتاح مصطفى الصيفي على ضرورة إرفاق هذا التقسيم بالملاحظات التالية:

1– أن هناك تداخلا بين هذه العلوم الجنائية و يرجع ذلك إلى أنها تشترك معا في وحدة النظام الذي تنتمي إليه، الأمر الذي يجعل حدا فاصلا بين كل منها أم ا ر يكاد يكون مستحيلا.

2– أن من هذه العلوم ما يستعين بغيره منها، فتظهر حاجة السياسة الجنائية إلى علم الإجرام أو الأنثروبولوجيا الجنائية.

3– إن وصف هذه العلوم بأنها جنائية إنما يرجع إلى أنها جميعا تتصل بالسلوك الإجرامي بصفته سلوكا ينجم عن تفاعل مجموعة من العوامل. و مما سبق من تتبع لموقع علم الأنثروبولوجيا الجنائية من العلوم الجنائية عموما و من علم الإجرام خصوصا نخلص إلى ما يلي:

1– يجمع جميع الباحثين وعلى رأسهم رواد العلوم القانونية الجنائية على أن علم الأنثروبولوجيا الجنائية يعتبر من أهم العلوم الجنائية الدارسة للظاهرة الإجرامية .

2- أن علم الأنثروبولوجيا الجنائية هو أحد العلوم الثلاثة المشكلة لعلم الإجرام فعلم الإجرام يتكون من:

* علم يدرس المجرم في حالته الفردية وهو علم الانثروبولوجيا الجنائية.

* علم يدرس المجرم في محيطه الاجتماعي و هو علم الاجتماع الجنائي الذي يشترك بل يتحد مع الانثروبولوجيا الجنائية عند دراستهما للمجرم في محيطه الاجتماعي لأن الانثروبولوجيا في أصلها هي علم الإنسان بصفته كائنا فردا و بصفته كائنا اجتماعيا يتأثر بالمحيط الذي يعيش فيه فيكون بذلك علم الاجتماع الجنائي هو نفسه علم الأنثروبولوجيا الجنائية.

* علم السياسة الجنائية :هو العلم الذي يشتغل على نتائج العلمين السابقين من أجل وضع إستراتيجية مكافحة الجريمة إما بالعقاب أو بالوقاية (الصغير ،2010،ص20).

فالسياسة الجنائية علم يشتغل على نتائج علم الأنثروبولوجيا الجنائية، هذا الكل هو ما يعرف بعلم الإجرام و العقاب فالبحث في الانثروبولوجيا الجنائية و السياسة الجنائية هو بحث في علم الإجرام بالذات لأن علم الإجرام يتولى " وصف الظاهرة الإجرامية سواء بصفتها سلوكا فرديا صادرا عن الإنسان أو بصفتها واقعة اجتماعية "و هو نفس ما تدرسه الانثروبولوجيا الجنائية و تقدمه كنتائج عملية ليبنى عليها علم السياسة الجنائية استرتيجيته وقد تطور مفهوم السياسة الجنائية تبعا لتطور الاتجاهات الفلسفية و العلمية والاجتماعية في مجتمع ما، و من الوجهة التاريخية كان هذا المصطلح يعني "الدراسة الانتقادية للوسائل و الأنظمة التي لجأ إليها المجتمع لمكافحة الإجرام "(الصغير ،2010،ص20).

فبالرغم من اختلاف الباحثين في التقسيم ومحاولة توضيح أن كل علم ينتهج مسارا معينا في تفسير الإنسان وطبيعة سلوكه الشاذة التي تخرج عما يقره المجتمع من نظم وقيم وعادات وتقاليد تندرج في إطار ضمير جمعي يتفق عليه كل أفراده ، إلا أن هاته العلوم تتقاطع مع الانثربولوجيا الجنائية كونهم يركزون على المحرم أو طبيعة الجريمة أو السلوك الإجرامي

وكأن الغاية واحدة وهي الجريمة أو ما يسمى بالإنسان المجرم و خصائصه و الأسباب التي دفعت به إلى ارتكابها وتأثيرها على الفرد والجماعة.

الفصل الثالث التكوين البايولوجي للفرد المجرم :

تمهيد

تعد الجريمة ظاهرةً اجتماعية يرتبط وجودها بوجود المجتمعات، فمتى وجدت المجتمعات وجد الأفراد برغباتهم وأهوائهم وأهدافهم المختلفة التي قد تتضارب وتتعارض أحياناً، مما يجعل البعض يرى في الاعتداء على الآخرين سبيلاً لتحقيق أهدافه الخاصة، فالجريمة قديمةٌ قدم الوجود الإنساني، ولعل أول جريمة حدثت في التاريخ البشري هي جريمة قتل قابيل لأخيه هابيل.

وتحظى أسباب الجريمة والرغبة في السيطرة عليها بأوفر قدر من الاهتمام والقلق لدى المسئولين والعلماء، وقد ظهر العديد من الدراسات الفلسفية والفكرية التي تدعو إلى الاهتمام

بشخص المجرم، ودوافعه لارتكاب الجريمة، بل والأهم من ذلك التفكير فيما يجب عمله نحو المجرم حتى يتحقق صلاحه وعدم عودته للجريمة مرة أخرى.

وهناك كثير من النظريات و المذاهب التي حاول أصحابها تفسير السلوك الإجرامي، وإبراز الدوافع المختلفة التي تكمن وراء هذا السلوك، و سنلقي الضوء من خلال هذا الفصل على التكوين الشاذ للشخص المجرم الذي يختلف حسب العديد من العلماء البايولوجيين عن الإنسان العادي و لذلك سنتطرق إلى النظريات العضوية التي اتخذت من هذا المجال فكرا خاصا بها فسرت من خلاله الجريمة وفق الشخص و تمحورت حول المدرسة اللومبروزية والعلماء الأوروبيين والأمريكيين الذين أيدوا لومبروزو في طرحه بالإضافة إلى عوامل أخرى لها دخل كالوراثة و التخلف العقلي .

أولا- النظريات البايولوجية الجنائية قبل لومبرورز:

1-1- دراسات Delle porta ,L avarta ,De la chambre :

تعتبر حسب أحسن طالب (2002) من أبرز تلك الدراسات الجنائية الرائدة في ميدان الفراسة الجنائية حيث تناولت بحث العلاقة بين تركيب جسم المجرم و ملامح و هيئة جسده كالوجه والرأس والقامة وبين طبيعة سلوكه ،ولعل أهم تلك الدراسات كانت دراسة ديلابورتا التي نشر نتائجها في كتابه الشهير السمات الخارجية للفرد و توصل من تلك الدراسة إلى أن سمات جماجم بعض المجرمين تشبه إلى حد كبير جماجم بعض الحيوانات المتوحشة و هي الفكرة التي أخذها عنه فيما بعد لمبروزو و طورها إلى فكرة الردة الوراثية كما سنرى لاحقا وبالرغم من أهمية تلك الدراسات إلا أن غالبية هذه الدراسات ظلت بعيدة عن الطابع العلمي

المنهجي حيث لم يتهيأ لها السبيل إلى إثبات أهميتها حتى ظهر ما عرف بعلم فراسة الدماغ الذي يعزى ظهوره إلى مؤسسة العالم الفرنسي "(فرانتز جوزف غال 1828-1758) حيث ركز على دراسة الجمجمة و تضاريس المخ و علاقتها الاحتمالية بالإجرام (طالب ، 2002،ص51).

1-2- دراسة الطبيب النفسي بول بروكا Paul Broca :

حسب أكرم نشأت إبراهيم (2001) سعى بول بروكا إلى الربط بين الجريمة وشكل الجمجمة والقامة وملامح الوجه أو الملامح العضوية كما سماها وأضاف الملامح النفسية فيما بعد أي التكوين النفسي والعقلي للفرد و علاقته بالسلوك الإجرامي ،وهكذا توالت الدراسات الانثربولوجية التي تناولت دراسة و تشريح جماجم المجرمين و قد شكلت هذه الدراسات الرائدة البداية لظهور علم الانثربولوجيا الجنائية في معناها الصحيح العلمي ،كما ساعد ظهور هذا العلم بوجه خاص تلك الدراسات التشريحية الجنائية التي قام بها عدد من الأطباء السجون الانكليزية مثل Wilson ,tombson ,Nicholson وكانت جميع تلك الدراسات انثربولوجية جنائية تناولت البحث عن نموذجية انثربولوجية للمجرم ومدى إمكانية تمييزه عن غيره عن طريق بعض الملامح الجسمانية وعلى سبيل المثال فقد وجد ويلسون في دراسة تشريحية لرؤوس 464 مجرما ، أن هناك نموذجا إجراميا خاصا يتميز به رأس المجرم ،اللص المحترف بشكل واضح كما وجد تمبسون في دراسة مماثلة تناولت 5000 مجرم أن هناك بعض الصفات الجسمانية المشتركة التي يتميز بها المجرمون دون غيرهم (إبراهيم ،2011، ص 46).

فالدراسات قبل النظرية اللومبروزية كانت رائدة إذ سعى الكثير من العلماء إلى تفسير الإنسان المجرم وفق ملامح طبيعية ترتبط به منذ ولاته إلى غاية ارتكابه للجريمة وكأن سلوكه يكون متوقعا من طرف المجتمع ، لتأت بعد ذلك المدرسة اللومبروزية الرائدة في التفسير البايولوجي للجريمة بفضل جهود صاحبها الطبيب سيزار لومبروزو وتعزز الأفكار التي نادى بها هؤلاء العلماء بحتمية الجريمة.

ثانيا- النظرية اللومبروزية و تفسير الإنسان المجرم :

2-1- التعريف بصاحب النظرية " سيزاري لومبروزو:

ولد سيزار لمبروزو في مدينة فيرونا الواقعة شمال إيطاليا، منحدرا من عائلة ثرية يهودية الأصل دخل لومبروزو كلية الطب في جامعة بافيا الإيطالية وتخرج منها عام 1858، ظهر اهتمام لومبروزو بالمجرم الرجعي أو المجرم المولود منذ سن مبكر ففي شبابه كان يجوب ريف لومبارديا لكي يرى الفقراء والمهمشين وحتى المجانين حتى يتعرف على هيئتهم وكان يقوم بتعليق منشورات في بعض القرى كي يلتقي القرويين المريضين بداء البلاجرا وهو داء ناتج عن سوء التغذية، من هنا كانت نقطة تركيز لومبروزو الأولى حيث كان يعتقد أن الإنسان ذو البنية الضعيفة أو الغير نامية بشكل صحيح قد تؤدي إلى اختلاف بينه وبين الشخص الطبيعي، في عام 1859 انضم لومبروزو إلى الفريق الطبي العسكري الإيطالي، وفي تلك الفترة كان هناك حملة في ايطاليا لمكافحة اللصوصية وتم دعوته في تلك الفترة إلى إقليم كالابريا وهناك درس لكنة أهل المقاطعة وعادتهم وفكرهم. ظهر اهتمام لمبروزو بالمجرمين عام 1864 ما أثار اهتمامه هو الوشم الموجود على أجسام بعض الجنود ومدى الفحش الذي تمثله بعض هذه الوشوم وحاول الربط بين الجنود المجرمين أو الغير صادقين والوشم على أجسادهم، أدرك لومبروزو أن الوشم وحده لا يكف لفهم الطبيعة الإجرامية، وأنه لابد من تحديد سمات الشخص غير الطبيعي والمجرم والمجنون باستخدام طرق تجريبيه مبنية على العلم الوضعي وفي 1866 عين محاضرا زائرا في جامعة بافيا وفي 10أبريل 1870 تزوج من **نينا دي بنيديتي** وأنجب منها خمسة أطفال، بما فيهم **جينا** المولودة الثانية التي كتبت السيرة الذاتية لوالدها، في عام 1871، أصبح مدير المركز لجوء بيزارو، وكانت تجربه مهمة لصقل مهارته وقدرته العملية، خلال تلك الفترة وضع لومبروزر الاقتراح الذي عرضه على السلطات الوزارية وهو إنشاء مركز لجوء للأفراد المختلين عقليا المرتكبين جرائم خطيرة والأفراد المختلين عقليا الخطيرين على المجتمع وفي السنة التالية عاد إلى

مدينة بافيا وبدأ دراسات من شأنها أن تؤدي إلى نظرية الرجل المجرم توفي في 19 أكتوبر 1909 (موسوعة ويكيبديا،ar.wikipedia.org)

2-2- محتوى النظرية اللومبروزية :

يقول مخلوفي محمد العربي (2007) أن العامل البيولوجي يعتبر عاملا أساسيا في تفسير السلوك، وقد ظهر هذا الاتجاه عند المدرسة الايطالية التي أسسها سيزار لومبروزو Lombroso Cesareفذكر أن المجرم شاذ من الناحية الجسمية والنفسية، فالناحية الجسمية تتضمن صفات خاصة مثل بروز عظام الخدين، أما من الناحية النفسية فيتميز المجرم بقلة الإحساس بالألم وانعدام الخجل فهو مجرم بالميلاد، فهو يرتد إلى الإنسان البدائي، وهذا الارتداد هو أساس نظريته وضح لومبروزو نظريته البيولوجية في كتابه "الإنسان المجرم 1876 "حيث اخضع الجريمة إلى الدراسة العلمية عوضا من اللاهوتية والميتافيزيقية .(العربي ،2007،ص28)

حيث جاء بمصطلح atavism أو التخلف و أشار أيضا إلى وجود علاقة بين الجنون والجريمة ،ورأى وجود علاقة بين الصفات الجسدية والعقلية والجريمة منذ الولادة ،فالمجرم عند لومبروزو يتصف بالتخلف أو الارتداد في سلم التطور أي انه أقرب إلى التوحش والبدائية وله من الصفات انحدار الجبهة وكبر حجم الأنف والشعر الخفيف الاجعد وبروز عظمة الخد والتشابه الكبير بين الجنسين ، وقد توصل إلى هذه الصفات الجسدية بعد أن فحص 383 جمجمة لمجرمين متوفين و 6000 من المجرمين الأحياء ، وخاصة بعد تشريحه لمجرم يسمى" **فيلالا** " حيث وجد تجويفا في قاع الجمجة شبيها بذلك الموجود لدى الحيوانات العليا كالقردة ،وفحص مجرما آخر يسمى "فرني "الذي قتل حوالي 20 امرأة وكان يشرب دماء ضحاياه ، وفحص أيضا الجندي "ميسديا" الذي قتل 8 من رؤسائه وزملائه علما أنه لم يكن مجرما قبل ذلك وبعد قتل زملائه غاب عن الوعي 12 ساعة و عندما استيقظ لم يتذكر شيئا ،وبناء على ذلك يربط لومبروزو بين الصرع والجريمة حيث وجد أن هذا الجندي

يملك أشد الصفات الحيوانية توحشا وخلص إلى القول : إن بعض المجرمين مولودون ولا سبيل إلى إصلاحهم سوى بالعلاج ، ويقدر نسبة المجرمين بالولادة ب 65–70 بالمائة ، من مجموع المجرمين (الوريكات ،2004،ص 79).

2–3– أنماط المجرمين عند لومبروزو :

حسب عائد عواد الوريكات (2004) يقسم لومبرزو المجرمين إلى خمسة أصناف:

أ– **المجرم بالولادة:** وميزه بوجود الملامح و السمات الارتدادية في التكوين الجسمي وبفحص هذه الصفات كما يلي :اختلاف حجم وشكل الرأس مقارنة بالنمط الشائع في سلالة المنطقة التي ينتمي إليها وعدم انتظام وتشابه نصفي الوجه وكبر زائد في أبعاد الفك والعظام الوجنتين وتشوهات في العينين وكبر زائد أو صغر غير عادي في حجم الأذنين أو بروزهما من الرأس بشكل مائل مثل أذني الشمبانزي والتواء الأنف أو اعوجاجه أو وجود بروز فيه أو مشابه للمنقار أو انفطاسه وامتلاء الوجنتين وبروزهما وامتلاء الشفتين أو ضخامتهما وبروزهما وذقن طويلة أو قصيرة أو مفرطة كتلك التي عند القردة وغزارة في شعر الرأس والجسم وطول مفرط في الذراعين ووجود أصابع زائدة في اليدين أو القدمين وعيوب في التجويف الصدري و شذوذ في تركيب الأسنان وكثرة الوشم على أجسام المجرمين ،أما الصفات النفسية والعقلية فهي انعدام أو ضعف الإحساس بالإثم وعنف المزاج والغرور والاندفاع والتهور وعدم المبالاة والكسل وعدم احترام النساء وأخيرا الشعور الدائم بعدم الاستقرار النفسي والعاطفي (عايد عواد الوريكات ،2004،ص 80).

ب– المجرم المجنون :وتضم هذه الفئة كل شخص مصاب بنقص أو ضعف في قواه العقلية يؤدي إلى اختلال وظائفها مما يفقده ملكة التمييز بين الشر والخير ويجعله على درجة من الخطر تقتضي إما إيداعه في إحدى المصحات لعلاجه من مرضه أو إبعاده عن المجتمع في حالة استحالة هذا العلاج، وقد قسم لومبروزو المجرمين المصابين بأمراض عقلية إلى ثلاثة أقسام هم : المجرم ألصرعي، والمجرم السيكوباتي، والمجرم المجنون، مع الاهتمام بحالة المجرم الأخير لما يرتبه الجنون في المجتمع من آثار

أخلاقية واجتماعية تنشأ من ارتكاب جرائم يجزع لها الرأي العام، حيث يكون لدى المجرمين المجانين هوس ببعض الجرائم بالأخص فمثلا يكون لدى بعضهم هوس لارتكاب الحرائق العمدية وهوس بارتكاب القتل العمد تؤدي لارتكاب تلك الجرائم بشكل متكرر وقد لاحظ لومبروزو أن لكل شذوذ عقلي مساهمته الخاصة في الإجرام خاصة في نوع معين من الجريمة، فالشخص الذي يتسم بالغباء عادة ما يرتكب جرائم مثل الاعتداءات والقتل والاغتصاب والحرق العمد لمجرد استمتاعه لرؤية النيران والأشخاص الذين يتسمون بالبلاهة أو ضعف القدرات العقلية يستسلمون بسهولة لدوافعهم الأولى أو اقتراحات الآخرين، فبالتالي يكونوا شركاء في الجريمة وعادة ما ينجرف الأشخاص المكتئبين وراء حزنهم الكبير أو بتأثير الهلوسة للانتحار، وكذلك من الممكن أن يقوم هذا الشخص بالقتل فقط كنوع من أنواع الانتقام وفي بعض الأحيان يقتل أطفاله حتى لا يلحقهم نفس مصيره.

ج-**المجرم بالعادة** :وهو المصاب بنقص عقلي وضعف خلقي، فإذا صادف ظروفاً اجتماعية سيئة كالبطالة، أو إدمان الخمور، فإنَّه يعتاد على ارتكاب الجرائم، وهذا الصنف من المجرمين يعتبر مصدراً مستمراً للإجرام، بسبب طبيعتهم النفسية المستعدة دوماً لارتكاب المزيد من الجرائم وهناك شبه إجماع في الفقه على أن الفئات الثلاث السابقة تمثل درجة متقدمة من الخطورة الإجرامية تحتاج إلى إفراد تدابير وقائية خاصة لكل منها لمنع استشراء عدواها للآخرين. (عايد عواد الوريكات ،2004،ص 80).

د- **المجرم بالصدفة** :الصنف الرابع وهو المجرم بالصدفة وهو لا يسعى إلى ارتكاب الجرائم ولكن تنزلق قدمه وينقاد إليها لأسباب كثيرة غير مقنعة أو كافية، بعبارة أخرى إنَّه من الأصل لا يوجد لديه أساس ميل للإجرام لكن تأثير العوامل والمؤثرات الخارجية الطارئة التي بدورها تضعف من مقدرته على كبح جماح نفسه فيقدم على الجريمة ومن تلك المؤثرات تعاطي المسكرات أو المخدرات، وكذلك الاحتياج الذي يدفع الرجل إلى السرقة، والجوع الذي من الممكن أي جعل الرجل لصاً ولو لمرة واحدة، ولوحظ أحياناً أنَّه

يرتكب الجريمة من أجل تقليد الآخرين أو للفت أنظار أفراد الجماعة لشخصه، وهذا يقتضي تدبير خاص له لأجل علاجه والحيلولة دون تحويله إلى مجرم بالعادة. وتؤثر الكحوليات والمخدرات بشكل كبير جداً على هذا النوع من المجرمين كما اكتشف فيري في فرنسا، في الفترة من 1827 إلى 1869 حيث أنَّه في حين انخفاض الجرائم ضد الأشخاص بشكل كبير وسريع في الفترة من أغسطس إلى ديسمبر، فإنَّه على العكس من ذلك أظهرت الاعتداءات الجسدية الخطيرة، زيادة ملحوظة في شهر نوفمبر في فترة استيراد النبيذ الجديد بفرنسا. (عايد عواد الوريكات ،2004،ص 80).

ذ –**المجرم بالعاطفة** :يختلف تماماً هذا النوع عن زميله المجرم بالفطرة أو بالولادة، حيث يتميز بمجموعة من الصفات النبيلة، ويقترف جرائمه نتيجة لعاطفته المرهفة والمتأرجحة والتي تتأثر بأسباب متعددة أهمها الغيرة والحسد والحماس والاندفاع والشذوذ عن الشرف والأخلاق والحب، ويمكن لهذا الصنف العاطفي أن يرتكب جريمة القتل ضد شخص قام بالإساءة إلى أسرته أو شخص خان ثقته ويرى البعض أنَّه يمكن أن يندرج تحت مجموعة المجرم والمصاب بالهيستريا، وغالبا ما يرتكب هذا الشخص الجرائم السياسية. (عايد عواد الوريكات ،2004،ص 81).

لا شك أن لومبروزو له الفضل في توجيه الاهتمام إلى شخص المجرم كأساس للظاهرة الإجرامية خاصة من زاوية تكوينه العضوي، بعد أن كان الاهتمام منصباً على الجريمة كفعل مادي أصم ولا ينسى العلم لهذا الباحث فضله في الدفع بالدراسات الإجرامية نحو إتباع المنهج العلمي القائم على الملاحظة والتجربة، ودوره أيضاً في إنشاء وتطوير علم الأنثروبولوجيا (علم طبائع الإنسان) ووضعه لأول تصنيف علمي للمجرمين قائم على الخصائص البيولوجية والعضوية والنفسية، محاولًا بيان الرابطة بين تلك الخصائص وبين السلوك الإجرامي ولهذه الأسباب لقب لومبروزو بالأب الروحي لعلم الإجرام.

2-4- نقد و تقييم النظرية اللومبروزية :

انتقد لومبروزو ومن حدا حدوه بسبب ما قالوه عن علاقة أشكال معينة من الناس بالجريمة فالشكل كما هو ظاهر من كلام لومبروزو ليس دافعا لارتكاب الجريمة و إنما هو علامة على أن صاحبه مجرم فالمتأمل في الحالة الأولى التي فحصها لومبروزو وهو اللص المحترف فيليلا و ما استخلصه لومبروزو من ذلك نجد انه يعتقد أن الإنسان البدائي كان به خلل عضوي و انه كان يشبه القردة ثم تطور مع الزمن عضويا ومعنويا في صفاته وان بعض خصائصه قد انتقلت إلى بعض الناس عن طريق ما يسمى بالردة الوراثية فأصبحوا مجرمين وظاهر من كلامه انه يؤمن و يسلم بما قاله "شالز داروين" في نظريته الارتقاء والتطور كما سنرى فرويد يؤمن بالفكرة ذاتها وثلاثتهم يهود و هذه النقطة تفرض علينا عدة استفسارات أولهما ماهية نظرية داروين و ثانيهما عن قصة القرد الذي يتحدث عنه كل من داروين و لومبروزو وثالثهما عن حقيقة علاقة الشكل بالسلوك.

2-4-1- نظرية داروين و موقف العلم الحديث منها :

حسب منصور الرحماني (2006) يعود فكر هذه النظرية إلى قدماء اليونان الوثنيين ولكنها لم تنتقل إلى الأمم المحيطة بهم لغرابتها من جهة و بسبب أن شرائع السماوية قد تحدثت عن الإنسان الأول فوق هذه الأرض وانه لا يختلف في شكله العام و لا في صفاته عن سائر الناس من جهة أخرى ولكن هذه الفكرة قد بعثت من جديد في أواسط القرن التاسع عشر عن طريق كتاب يبحث في أصل الأنواع لداروين (1809-1882) وفي هذا الكتاب كتب داروين أن الكائنات الحية الموجودة على الأرض لها أصل واحد مشترك وبمرور الزمن حصلت تغييرات وتطورات حتى وصلت إلى الأشكال التي هي عليها اليوم وحصلت دعاية كبيرة لهذه النظرية وأصبحت عند الكثيرين من المسلمات وكان أتباع هذه النظرية ينتظرون دفعا قويا من العلم لها لكن النتائج كانت عكسية و مخيبة

لأمالهم فبدأ داروين والذين سبقوه ممن قالوا بهذه النظرية لم تكن لهم أية معلومة عن كيفية تكاثر المخلوقات و التركيب العلمي الكيميائي لها وكيفية بقائها على قيد الحياة ولإعطاء المعقولية لنظريتهم قاموا بالادعاء على أن الحياة عبارة عن تصادف ظهرت تصادفا وتطورت تصادفا لكن القول بالمصادفة سخر منه العلماء إذ يوجد في الخلية تصاميم معقدة بحيث لا يمكن أن تكون عبارة عن تصادف و هذا ما قاله عالم الرياضيات والفلكي المشهور الانكليزي فريد هولي في إفادة له" كومه من خردة الحديد أخذتها زوبعة كبيرة ثم نثرت هذه القطع و تكونت طائرة بوينغ 747 تصادفا فمثل هذه النتيجة مستحيلة و غير ممكنة فكذلك بالنسبة إلى تكوين الخلايا الحية وإذ كان الإنسان بمؤهلاته الكبيرة لم يستطع أن ينشئ ولا خلية واحدة فأنى للطبيعة المكونة من التراب و الماء و الهواء أن تطور أن تطور مخلوقات متعددة الخلايا فتتحول السمكة إلى نوع من الزواحف و يتحول القرد إلى إنسان ؟(رحماني ، 2006،ص61)

وفي القرن العشرين لحقت نظرية التطور هزيمة جديدة بدراسة المتحجرات فإذا كان الإنسان مثلا قد مر بعدة مراحل من شكل القرد إلى شكله الحالي وقد عثر على متحجرات للقردة فانه لم يعثروا على المراحل الانتقالية التي مر بها و لذلك يقول عالم المتحجرات "دارك" أن مشكلتنا هي عندما قمنا بتدقيق المتحجرات واجهتنا هذه الحقيقة في الأنواع أو في مستوى الأصناف انه ليس هناك تطور عن طريق مرحلة بل وجدنا أن الأحياء ظهرت إلى الوجود فجأة و في آن واحد و على شكل مرحلة وبدون قصور ، وعليه ما استند إليه لومبروزو من هذه الناحية ليس صحيحا فالإنسان البدائي لم يكن قردا فالإنسان الأول هو ادم عليه السلام وكان شكله كشكل بنيه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " إذا قاتل أحدكم فليجتنب الوجه فان الله خلق ادم على صورته "بمعنى أن الله خلق ادم على صورة هذا الشخص المضروب أو المقاتل وكما لم يكن الإنسان الأول قردا فانه كذلك لم يكن

مجرما كذلك حتى تنتقل صفاته المادية و المعنوية إلى هؤلاء المجرمين رحماني ، 2006،ص62)

2-4-2-أصل فكرة قردية الإنسان :

هم أهل آيلة وهي القرية التي كانت حاضرة البحر، فكانت الحِيتان إذا كان يوم السبت، وقد حرّم الله على اليهود أن يعملوا في السبت شيئاً، لم يبق في البحر حوت إلا خرج حتى يخرجن خراطيمهن من الماء، فإذا كان يوم الأحد لَزِمْنَ سُفْلَ البحر فلم ير منهن شيء حتى يكون السبت فذلك قوله تعالى" واسألهم عن القرية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت إذ تأتيهم حيتانهم يوم سبتهم شرعاً ويوم لايسبتون لا تأتيهم " فاشتهى بعضهم السمك فجعل الرجُل يحفر الحفيرة ويجعل لها نهراً إلى البحر، فإذا كان يوم السبت فتح النهر، فاقبل الموج بالحيتان يضربها حتى يلقيها في الحفيرة، فيريد الحوت أن يخرج فلا يطيق من أجل قلة ماء النهر فيمكث فيها، فإذا كان يوم الأحد جاء فأخذه فجعل الرجُل يشوي السمك فيجد جاره روائحه فيسأله فيخبره فيصنع مثل ما صنع جاره حتى فشا فيهم أكل السمك، فقال لهم علماؤهم: ويحكم إنما تصطادون يوم السبت وهو لا يحلّ لكم فقالوا: إنما صدناه يوم الأحد حين أخذناه، فقال الفقهاء: لا ولكنكم صدتموه يوم فتحتم له الماء فدخل، قال: وغلبوا أن ينتهوا، فقال بعض الذين نهوهم لبعض :"لم تعظون قوما الله مهلكهم أو معذبهم عذابا شديدا {يقول: لم تعظوهم وقد وعظتموهم فلم يطيعوكم، فقال بعضهم" معذرة إلى ربكم ولعلهم يتَّقون"، فلما أبَوْا قال المسلمون والله لا نساكنكم في قرية واحدة، فقسموا القرية بجدار ففتح المسلمون باباً والمعتدون في السبت باباً ولعنهم داود عليه السلام، فجعل المسلمون يخرجون من بابهم، والكُفّار من بابهم، فخرج المسلمون ذات يوم ولم يفتح الكفّار بابهم، فلما أبطئوا عليهم تسوَّر المسلمون عليهم الحائط، فإذا هم قردة يثب بعضهم على بعض ففتحوا عنهم فذهبوا في الأرض، فذلك قول الله تعالى" فلما عتوا عمّا نهوا عنه قلنا لهم كونوا قردة خاسئين {، وذلك حين يقول } :لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن

مريم{الآية فهم القردة، قلت والغرض من هذا السياق عن هؤلاء الأئمة بيان خلاف ما ذهب إليه مجاهد رحمه الله من أن مسخهم إنما كان معنويا لا صوريا، بل الصحيح أنه معنوي صوري والله تعالى أعلم. وقوله تعالى } :فجعلناها نكالاً {قال بعضهم: الضمير في فجعلناها عائد إلى القردة، وقيل على الحيتان ، وقيل على العقوبة، وقيل على القرية حكاها ابن جرير. والصحيح أن الضمير عائد على القرية، أي فجعل الله هذه القرية والمراد أهلها بسبب اعتدائهم في سبتهم نكالا أي عاقبناهم عقوبة فجعلناها عبرة (ابن كثير،2020،www.alro7.net)

2-5- النظرية البايولوجية عند انريكو فيري وا(1856-1929):

حسب نجيب بولماين (2008) نشر فيري في كتابه الشهير " علم الاجتماع الجنائي "سنة 1881وهو يرى أن الجريمة تقع بفعل عوامل شخصية وطبيعية واجتماعية، والعوامل الشخصية عبارة عن التكوين العضوي والفيزيولوجي والنفسي للمجرم وحالته المدنية وطبقته الاجتماعية ودرجة ثقافته وجنسه وسنه، والعوامل الطبيعية عبارة عن البيئة الجغرافية بكافة عناصرها، كالمناخ والتضاريس وإختلاف الفصول وطبيعة التربة والعوامل الاجتماعية متشبعة ولا تقع تحت حصر، وقد تظهر في نظام الأسرة وكثافة السكان والتنظيم الاقتصادي والسياسي والإداري والتشريعي ويعتقد فيري انه في بيئة معينة يقع عدد ثابت من الجرائم في ظل ظروف طبيعية وشخصية واجتماعية غير ملائمة إذا وصلت مثل هذه الظروف إلى درجة التشبع الإجرامي وربط حتمية الجريمة بحالة التشبع الإجرامي، ويصنف فيري المجرمين إلى فئات متعددة فهم ليسو من نمط واحد لأنهم يختلفون باختلاف شذوذهم البيولوجي والاجتماعي، فهناك المجرم المجنون الذي يصاب بمرض عقلي يفقده الإدراك ويدفعه إلى ارتكاب الجريمة نتيجة لذلك،وهناك المجرم بالميلاد الذي يشبه إلى حد بعيد النموذج الذي قرره لومبروزو، مع تركيز الأول على صفاته النفسية، وهناك المجرم المعتاد الذي يرتكب أكثر من جريمة ويصبح محترفا ولا يستطيع أن يتحول عن السلوك الإجرامي

بسبب اعتياده وأكثر أصناف هذا النوع هم اللصوص والنصابين وهناك المجرم بالعاطفة الذي يتصف بالانفعال الشديد والمزاج العصبي والغيرة ويندم ويلوم نفسه على ذلك وقد يصل به الأمر إلى الانتحار وهناك المجرم بالصدفة الذي ينتقي لديه الميل للإجرام ولكنه قد يرتكب الجريمة بسبب ضعفه في عدم القدرة على مقاومة ظروف مهنية كالبطالة. (بولماين ،2008،ص 68)

2-6- النظرية البايولوجية عند رافاييل جارفيلوا (1852-1934):

احد تلامذة لمبروزو و الرائد الثاني للمدرسة الوضعية الايطالية إلا انه خالف لومبروزو و فيري رافضا مبدأ الاختيار و فكرة المجرم بالولادة وهو ينحدر من أسرة نبيلة وأصبح مشرعا وأستاذا للقانون الجزائي وعضوا دائما في الحكومة ولا غرابة في أن يصبح مهتما بالقوانين الجزائية والإصلاح وله مجموعة من المؤلفات وهي : الأنثى المجرمة 1895، الرجل المجرم 1886، والجريمة أسبابها وطرق علاجها 1911. يبدأ جارفيلو من الافتراض التالي وهو من اجل أن نفهم المجرم يصبح علينا من الضرورة بمكان فهم تعريف الجريمة وهذا ما نادى به دوركايم عالم الاجتماع الفرنسي ومن هنا يصنف الجريمة صنفين فهناك تصنيفين للجرائم لدى جارفيلو: (الوريكات ، 2004، ص83)

2-6-1- **الجريمة الطبيعية** : وأولاها أهمية بالغة و رأى أنها لاتحترم مسألتين ايثاريتين في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع العاطفة و الشفقة ووجدان المجتمع pity و هي رفض إيقاع الأذى و المعاناة على الآخرين و الأمانة probity وهي احترام حق التملك للآخرين وعليه فان المجرم تنقصه الأمانة والشفقة تجاه الآخرين وملكياتهم ومع هذا نجد جارفيلو يرفض التعريف القانوني للجريمة والذي ينص بشكل عام على أن الجريمة هي فعل مخالف للقانون الجزائي يتطلب تحديد عقوبة أو إجراء احترازي و نعود إلى الجريمة الطبيعية لنقول أنها أنانية لولا عدم التجربة الايثارية التي يقوم عليها المجتمع الإنساني ولقد رفض جارفيلو أن مسببات الجريمة هي الظروف البيئية والاجتماعية ورأى أنها ذات طبيعة عضوية وانتقد فكرة المجرم بالصدفة التي نادى بها لومبروزو و كذلك فيري ولقد قسم جارفيلو المجرمين إلى

أربعة أقسام : المجرم القاتل ،المجرم العنيف ،المجرم السارق، المجرم الجنسي .أما فيما يتعلق بالعقوبة والتي أودعها مؤلفه علم الجريمة سنة 1885والذي ترجم إلى الانجليزية سنة 1914 فقد رأى أن المجرم يفتقر إلى الصفات الايثارية الأساسية وهو شخص غير كفؤ وصالح للمجتمع الذي يعيش فيه ،وهذه قضية تتعلق بالتطور أي أنها مشكلة تطورية والحل يكمن في التخلص منه و هذا مقارنة مع المدرسة الكلاسيكية التي وضعت قيمة رمزية للعقوبة لا وظيفة لها بناء على السبب للجريمة (عايد عواد الوريكات ، 2004، ص83).

2-6-2- الجريمة المصطنعة: وهي الأفعال المنتهكة لمكونات ثقافية مصطنعة، أو ما يسمى بالعواطف غير الثابتة كالديانات والعادات والتقاليد (الزهاورة ،2009،ص15).

ومن خلال ما تم تقديمه نستنتج أن الطبيب سيزاري لزمبروزو أكد على فكرة المجرم الطبيعي أو المجرم بالفطرة الذي يولد يحمل سمات جنائية تدفعه لارتكاب السلوك الإجرامي إلا أن طرحه لاقى نقد من قبل العديد من المختصين الذين رفضوا فكرة أن الإنسان مسير وليس مخيرا، مما دفع تلاميذه لإعطاء متغيرات جديدة للنظرية مجسدة في عوامل بيئية و اجتماعية نفسية تدفع بالفرد لانتهاك القانون والضمير الجمعي لارتكاب السلوكات الشاذة المجسدة في الجرائم التي صنفها جارفيلوا إلى جرائم طبيعية يتفق عليها كل الأشخاص على اختلاف ديانتهم وزمانهم وأماكن تواجدهم على أنها جريمة كالقتل مثلا والذي يعتبر منذ ألاف السنين سلوكا غير مقبولا على الرغم من تعاقب الحضارات والأزمنة، وصنف آخر يتجسد في انتهاك مكونات ثقافية تتميز بها كل منطقة على الأخرى ومن حضارة إلى حضارة أخرى اصطلح عليها الجرائم المصطنعة.

ثالثا- النظريات البايولوجية الجنائية بعد لومبروزو:

3-1- النظريات البايولوجية الأوروبية

تقول مريم اوشاطر (2008) : أن كثيرا من الباحثين ممن واصلوا البحث على درب الطبيب لومبروزو" أرنست كريتشمر " والذي اشتهر بدراساته عن العلاقة بين الاضطراب العقلي والبنيان الجسمي ،حيث ظهر اهتمامه بالجريمة سنة 1936 وذلك بعد اقتناعه خلال ممارسته للطب العقلي أن هناك صلات هامة بين البنيان الجسمي وبعض أشكال الاضطرابات العقلية والجريمة ، كان كريتشمر في قياسه للبنيان الجسمي دقيقا ومنظما بدرجة مدهشة فلكي يحقق اتساق القياس وإمكان تكراره وضع قائمة فحص محكمة تمثل الأجزاء الرئيسية من الجسم وحول كل مجموعة من العبارات التي تصفه وكان الباحث يملأ القائمة خلال وقوف المفحوص عاريا أمامه ونتيجة للتحليل المركب لهذه التقديرات والمقاييس الموضوعية وصل كرتشمر إلى وضع الناس في أربع مجموعات أسماها Somato type ، ولقد ادعى كرتشمر أن نظريته في البناء الجسمي وعلاقة ذلك بالأمراض العقلية والجريمة مبنية على منهجية علمية ذات خصائص أنثربولوجية طبية ، إلا أن ما يعاب على أبحاث هذا العالم والتي وضعت في الأصل لدراسة الأمراض العقلية هو محاولته إقحام النموذج الجسدي و خصائصه و علاقة ذلك بالإجرام (اوشاطر ، 2008، ص15).

أما سمير يونس (2006) فقد تطرق إلى التكلم عن " **ديتيليو** "الذي يعتبر أحد الرواد الرئيسيون في المدرسة الوضعية الإيطالية، وبالضبط يصنف ضمن رواد المدرسة الوضعية الجديدة في أوربا، انطلق من الإنتاج العلمي اللمبروزوي في دراسة الفعل الإجرامي، لكنه أولى اهتمام أكبر لدور البيئة الاجتماعية في حدوثه توج عمله بوضع نظرية التكوين الاستعداد الإجرامي ، عند عرضه لنظريته بالشرح، وقف عند نقاط أساسية في طرحه الكريمنولوجي، من بينها كما يتمتع الإنسان بتكوين نفسي وتكوين عقلي وتكوين عصبي يجعل له قابلية الإصابة بأمراض معينة كالسل والتهابات المسالك البولية وغيرها، يوجد أيضا تكوين إجرامي فإذا ما صادف هذا التكوين أو الاستعداد مؤثرا خارجيا يوقده، انطلقت غرائز

الفرد فيقع الفرد في هاوية الإجرام أي بمعنى بالموازاة لقابلية الشخص أن يتعرض –على مستوى جسمه– لمرض معين، هناك قابلية أخرى تقوم على أساس التكوين النفسي والعقلي والعصبي للتحرك الإجرامي، تضل في مرحلة كمون أو انتظار إلى غاية توفر مثيرات تنشط هذا الاستعداد، وتدخل الشخص إلى مرحلة ممارسة الجريمة والانحراف، هذه المحيطة بالشخص، إلا أن دورها يبقى نسبيا كما يرى (دي توليو) أن الاستعداد الإجرامي لا يوجد على مستوى كل أفراد المجتمع، إلا أنه في حالة وجوده يمكن أن يصنف حسب درجته إلى أحد الصنفين التاليين: (يونس ،2006،ص57).

أ– استعداد إجرامي أصيل: وهو يمثل حالة الشخص الذي يكون التكوين العضوي لديه –وقد يكون حصيلة أسباب عصبية أو نفسية أو غددية أو حيوية– سببا في حدوث الظاهرة الإجرامية .

ب– استعداد إجرامي عرضي: وهو يمثل حالة الشخص الذي يكون فيه الجانب الشخصي لديه (من الناحية العضوية)، ليس مركبا لكي يؤهل الشخص لكي يصبح مجرما، وإنما الظروف البيئية الاجتماعية المحيطة بالشخص هي التي تؤدي إلى ذلك .

ج– وعلى ضوء درجة الاستعداد الإجرامي لدى الشخص، تتحدد درجة تأثير العوامل البيئية الاجتماعية في بروز النشاط الإجرامي ففي حالة الاستعداد الإجرامي الأصيل، يكون دور البيئة الاجتماعية في المعادلة الإجرامية، مجرد كاشف على وجود جانب التكوين الإجرامي للمجرم، ويعود سبب حدوث الجريمة إلى الاستعداد الإجرامي الأصيل ويمكن تمثيل ذلك في المعادلة التالية : (يونس ،2006،ص59).

– استعداد إجرامي أصيل + عوامل اجتماعية ⟵ ظرف سببي للسلوك الإجرامي ⟵ مجرم بالتكوين

–أما في حالة الاستعداد الإجرامي العارض، يبرز تأثير البيئة الاجتماعية في ظهور السلوك الإجرامي فهي تعد الأساس في هذه العملية، ويمكن تمثل ذلك في المعادلة التالية:

استعداد إجرامي عرضي + عوامل اجتماعية ⟵ ظرف مهيأ للسلوك الإجرامي ⟵ مجرم عرضي

لقد أولى أهمية أكبر لتأثير البيئة الاجتماعية في وقوع الفعل الإجرامي، وهذا إلى درجة أنه جعلها الأساس في تفسير السلوك الإجرامي الذي يصدر عن المجرم العرضي لكن رغم الإضافة النوعية في طرحه، إلا أنه وجهت له انتقادات على المستوى المنهجي حيث من هذه الناحية، تميزت أعماله ببعض القصور، فيما يخص حجم عينة البحث، فقد كانت غير ممثلة لصغر حجمها كذلك لم ينتهج اعتماد استخدام المجموعة الضابطة الخاصة بغير المجرمين خلال إجراء عملية المقارنة مع المجرمين (سمير يونس ،2006،ص59).

كذلك بالرغم من التوجه الاجتماعي (البيئي الاجتماعي) على مستوى طرح دي توليو، يبقى صاحب نظرية الاستعداد الإجرامي وفيا معرفيا للطرح العضوي في تفسير الجريمة، حيث بقي طرحه بالأساس بيو –نفسي كذلك لا تعد هذه النظرية (الاستعداد الإجرامي) بالنظرية العامة في تفسير الجريمة والانحراف، وإنما هي خاصة بفئة المنحرفين بالتكوين –من غير الواضح –على الأقل بالنسبة للباحث– هو كيف يوجد هناك استعداد إجرامي لدى المجرم العرضي، الذي تدفعه الظروف البيئية الاجتماعية إلى الإجرام، فالجريمة هي حصيلة العوامل الاجتماعية، ووجود هناك استعداد –حسب دي توليو– يدعو إلى التناقض. (يونس ،2006،ص59).

ومنه نقول انه اتجه الكثير من الباحثين الأوروبيين إلى تفسير الإنسان المجرم والبحث في خبايا سلوكاته الشاذة مع التركيز على الحالات الموجودة في السجون وحتى مقارنتهم مع الأشخاص الغير مجرمين فقد توصلوا إلى نظريات و حقائق ساهمت في بلورة علم الانثربولوجيا الجنائي.

3-2- الدراسات البايولوجية الأمريكية بعد سيزار لومبروزو :

مهد هذه المدرسة هي الولايات المتحدة الأمريكية وجاءت كردة فعل طبيعية على الانتقادات الموجهة للمدرسة الوضعية الكلاسيكية وهي تتفق مع هذه الأخيرة في بنائها النظري مع

اختلاف طفيف راجع في الأساس إلى المستجدات العلمية المكتشفة آنذاك، وهذه المدرسة على منوال سابقتها عرفت تعددا في الأفكار والآراء واختلافا في بعض المفاهيم سنتناولها بشيء من الإيجاز كما سيأتي بيانه فيما يلي:

34-2-1- أرنست هوتون Hooton Ernest :

عالم أمريكي من بين أهم مؤلفاته " المجرم الأمريكي " دراسة أنثروبولوجية صدرت في سنة 1939 ،أحصى حوالي 14 ألف حالة من المجرمين المُدانين بارتكابهم جرائم وحوالي 3 ألاف من الأشخاص الأسوياء الذين لم تثبت في حقهم أي إدانة جزائية ،هذا العالم يعد من أبرز المتخصصين في علم الأنثروبولوجيا البيولوجية قام بدراسات حقلية على مجموعة كبيرة من نزلاء السجون وتوصل إلى مجموعة من النتائج نلخصها فيمايلي :

- إن االمجرمين يتوزعون على فئات متباينة كل واحدة منها تتميز بصفات معينة وفي هذا الخصوص قام بتحديد مجموعة من الصفات كـ :حجم الأذنين ؛ شكل الأنف ؛ مدى ضخامة الفكين ؛ العينين ؛ طول القامة ؛ الوزن ؛ كل الجمجمة ،فالمجرمون يعانون من انحطاط خلقي يتمثل في وجود تشوهات في تكوين أعضائهم وهي في عمومها موروثة (Pierre Grapin,1973,p54)

-فقد اعتمد هوتون الدراسة المقارنة بين المجرمين ونظرائهم الأسوياء وهذا في حد ذاته يصنف ضمن التحولات التي عرفتها المدرسة الوضعية في سياق الرد على هجومات الاتجاهات الاجتماعية والثقافية، لكن محاولات هوتون هي الأخرى لم تسلم من الانتقادات وقد تلقت هي الأخرى نصيبا من النقد نشير إلى أبرزها: انه اعتمد هذا العالم على نزلاء السجون والمؤسسات العقابية وجعلها كمرجع لأهم نتائجه وهذا يتناقض مع المبدأ الأساسي التي نادت به المدرسة والمتمثل في تطبيق المنهج العلمي التجريبي في الدراسة فلا أحد بإمكانه تجاهل وجود عدد كبير من المجرمين يفلتون من العقاب أو توقع عليهم عقوبات الغرامة أو بالحبس غير النافذ وتبعا لذلك فإن دراسة هوتون تعد قاصرة(عليلي ،2013، ص ص 73،74)

- وقوع هوتون في فخ من هو المجرم الحقيقي فهناك الكثير من يفلت من التابعة لعدم ثبوت الدليل لإدانتهم كإطلاعهم أو اكتسابهم لمعرفة قانونية كافية تجعلهم أكثر حرصا على تجنب المتابعة الجزائية، فأحيانا تكون مصالح الأمن عاجزة عن معرفة مرتكب الجريمة وإن فعلت ذلك فلن يكون قبل مضي مدة زمنية طويلة ربما تصل في بعض الأحيان لسنوات عديدة كذلك في تصنيفه للمجرمين ينطلق هوتون من نقطة أن المجرمين الذين يرتكبون نوعا من الجرائم يشتركون في خصائص معينة فمثلا الأشخاص الذي يحترفون السرقة تجمعهم صفات مستقلة عن المجرمين القتلة وهذا لم تؤكده إلى يومنا هذه الدراسات العلمية بل على عكس من ذلك فهناك مجرمون يرتكبون عدة جرائم في أن واحد كالسرقة، القتل، الاغتصاب، الاحتيال وغيرها من الجرائم وخير دليل على ذلك هو أن المشرع الجزائي ينكر هذا التقسيم ولا يوليه أية أهمية تذكر وقد أقر المشرع الجزائري كباقي زملائه الشارعين مبدأ التعدد المادي ، بالإضافة إلى ذلك وإيمانا من قبل المشرع على وجود بعض المجرين الخطيرين الذين لا يتوانون في ارتكاب عدة جرائم في أن واحد أقر مبدأ الظروف المشددة الذي يطبقه القاضي بشكل آلي متى تبين له توفر الشروط القانونية المنصوص عليها(عليلي ،2013، ص ص 73،74)

3-2-2- ويليام شيلدون : William Sheldon

فقد ضمت دراسته حوالي 4 ألاف حالة تراوحت أعمارهم ما بين 16 و 20 سنة وقد استعان لأول مرة بالصور الفوتوغرافية الملتقطة للأشخاص المكونين للعينة ،إن تكوينه العلمي كان له الأثر الفعال في تبنيه للعلوم العضوية التطبيقية ومحاولة إيجاد تطبيقات لها في دراسة المجرمين فاستعان كثيرا بعلم الجينات لتفسير مسألة الانحطاط الذي يلتصق بشخص المجرم واعتمد هو الأخر على مبدأ تصنيف المجرمين وتوصل إلى تحقيق ثلاثة نماذج تتمثل فيما يلي :

أ- النموذج الداخلي و يضم الأشخاص الذين يتميزون بضخامة الجهاز الهضمي وترهل أعضاء الجسم واستدارة وبالتالي يكونون في حالة ارتخاء دائم فهم يميلون إلى الراحة وقلة

الحركة أي في حالة سكون بخلاف ما يقتضيه السلوك الإجرامي الذي يفترض أن صاحبه يتميز بالحذر والخوف والانتقال السريع من مكان إلى أخر حتى لا يكون عرضة لأية مساءلة من قبل المكلفين بالأمن(عليلي ،2013، ص75)

ب – النموذج العظمي وهو يضم الأشخاص الذين يتمتعون بقوة بدنية وعضلات مفتولة كما أن ضخامة الجسد والعظام تغريان صاحبهما بالمغامرة وإبراز القدرات وإرادة السيطرة على الآخرين فهؤلاء لديهم ميول عدوانية وتتجسد هذه الصفات في الاعتداء وارتكاب الجرائم الواقعة على السلامة والتكامل الجسدي للأفراد كما هو الحال مع جرائم القتل والضرب والاغتصاب.

ج– النموذج الدقيق ينطبق على الأفراد الذين يتميزون بالضعف البدني والهزال فغالبا ما يكون أصحاب هذا النمط ذوي أجساد ضعيفة وانخفاض الصدر وضمور في الجهاز العضلي والعظمي والهضمي، فحسب شيلدون هذا النوع من الأفراد يتميزون بالتحفظ والانطواء وتجنب الاختلاط هذا الوضع يجعلهم بعيدون عن المغامرة والتصرفات الطائشة التي لا تمثل بأي شكل من الأشكال طموحاتهم و تصوراتهم في الحياة الاجتماعية (عليلي ،2013، ص 75)

و لكن الفرضيات التي صاغها في نقطة البداية لا تتناسب في كثير من الأحيان مع السلوك الإنساني فالمتعارف عليه إلى غاية يومنا هذا أن العلوم الإنسانية والاجتماعية لم تصل بعد إلى مرحلة إجراء التجارب على الجنس البشري ويقتصر ذلك فقط على العلوم التطبيقية كذلك في معرض حديثه وشرحه لنظريته تطرق إلى مسألة الانحطاط الذي يصيب التكوين الوراثي أو الجيني للإنسان وانتقالها عن طريق الوراثة إلى الأجيال اللاحقة، فالمتفق عليه علميا في وقتنا الحاضر أنه لم يثبت وجود أية جينات مسئولة عن توريث السلوكات الإجرامية من الآباء إلى الأبناء كما هو حاصل مع التشوهات الخلقية ومن المؤاخذات المحسوبة على هذه الدراسة هو حجم العينة التي لا ترتقي إلى حد التمثيل المناسب حتى نستطيع تعميمها على جميع الأفراد وعلى جميع المستويات. (عليلي ،2013، ص 75).

لقد اجتهد العديد من العلماء الأمريكيين في دراستهم للإنسان المجرم محاولين تأكيد دور الجانب الوراثي في حدوث الجريمة وان الإنسان الذي ينتمي لعائلة مجرمة تكون نسبة إجرامه كبيرة مقارنة مع الأشخاص الذين ينتمون إلى أسر سوية وبفضل أبحاثهم ودراساتهم العلمية التي قامت على مناهج وضعية تجريبية في حالات كثيرة استطاع علم طبائع المجرم الخروج إلى النور واعتماده كعلم قائم بحد ذاته بعيدا عن الميتافيزيقا والخرافات التي التصقت في القرون الماضية بتفسير الجريمة.

رابعا- عناصر أخرى كان لها الفضل في تفسير السلوك الإجرامي وفق هذا الطرح البايولوجي و هي:

4-1- الوراثة :

يرى مهند صالح طراونة (2004) أن المشكلة التي تثار في مجال البحث تنحصر فيما إذا كان الإجرام أو الاستعداد لارتكاب الجريمة يمكن أن ينتقل من الأصل إلى الفرع؟ وإذا كان الوضع يختلف من حالة إلى أخرى، فما هو المعيار الذي يمكن على أساسه معرفة ما إذا كان الاستعداد الإجرامي قد انتقل بالوراثة؟ و على هذا الأساس تم تناول العديد من الدراسات لإثبات ذلك: (طراونة ، 2004،ص40)

4-1-1-الطريقة الأولى: دراسة شجرة العائلة:

هذا الأسلوب يستند إلى دراسة عائلة معينة لمعرفة مدى انتشار الإجرام بين أفرادها ولتحديد مدى إمكانية انتقاله من الأصول إلى الفروع في هذه العائلة وكانت أولى هذه الدراسات وأهمها في هذا المجال تلك الدراسة التي أجريت على عائلة "**جوك** " الأمريكية والتي قام بها "**دوجدال**، حيث لاحظ أثناء زيارته لسجون ولاية نيويورك ارتفاع معدل الجريمة بين مجموعة من الأفراد المنحدرين من أصل واحد وأوضحت الدراسة التي أجريت حول هؤلاء الأفراد أن أصلهم المشترك كان مدمناً على الخمر وكانت زوجته مشتهرة بارتكاب جرائم السرقة وأوضحت الدراسة أن ذرية هذه العائلة على مدى سبعة أجيال متعاقبة ضمت 709 شخصاً،

كان بينهم عدد كبير من القتلة والسارقين والداعرات ومدمني الخمر والمتشردين وعدد آخر من المتسولين والمصابين بأمراض عقلية (طراونة ، 2004،ص40)

ومن الأبحاث التي أجريت في مجال هذه الدراسة تلك التي أجريت على تاريخ عائلة "**كاليكاك** "والتي قام بها العالم الأمريكي "**جودارد** "وقد تبين للباحث أن الجد الأكبر لهذه العائلة قد أنجب ابناً من امرأة سيئة السمعة وأن هذا الابن قد أنجب بعد ذلك ذرية من 480 فرداً كان بينهم عدد كبير من المنحرفين والمجرمين ومدمني الخمور والبغايا والمصابين بمرض عقلي في حين أثبتت الدراسة أن الجد الأكبر كان قد تزوج من امرأة أخرى طيبة السمعة وأنجب ذرية مختلفة أثبتت الدراسة أنه لم يكن لديها نفس الانحرافات السابقة، الأمر الذي دعا إلى التأكيد على دور الوراثة في مجال الإجرام (طراونة ، 2004،ص40).

إن من أهم ما يؤخذ على هذا الأسلوب في دراسة تفسير السلوك الإجرامي أنه أغفل تماماً دور البيئة في ارتكاب الجريمة فإذا كان الأب أو الجد مجرماً فإن إجرام الأبناء أو الأحفاد قد يرجع للتأثير السيئ للبيئة التي يعيشون فيها وهي بلا شك بيئة مهيأة في الأغلب لارتكاب السلوك الإجرامي ثم أنه وبنفس المنهجية في التفكير لم تبين هذه الدراسات لماذا لم يكن للوراثة دور في الابتعاد عن طريق الإجرام عندما كان أحد الأبوين غير متصف بالإجرام أي الدراسة أغفلت العوامل الداخلية الخاصة بأحد الأبوين .

4-1-2- الطريقة الثانية : الدراسة الإحصائية لأسر المجرمين :

تقوم هذه الطريقة على أساس دراسة العلاقة بين الوراثة والظاهرة الإجرامية لا تركز على دراسة الإجرام في ذرية فرد معين وإنما تمتد الدراسة إلى أقاربهم كالأخوة والأعمام والأخوال، كما أنها تتسع لتشمل مجموعة غير منتقاة من المجرمين وذلك لتفادي تأثير البيئة الواحدة عليهم وتقوم هذه الوسيلة على أحد أسلوبين: إما اختيار مجموعة من المجرمين لمعرفة مدى انتشار الإجرام بين أسلافهم وأقاربهم، وإما اختيار مجموعة من الشواذ وبيان مدى انتشار ظاهرة ارتكاب الجريمة بين أسرهم وأقاربهم و من الدراسات في هذا الشأن تلك الدراسة التي قام بها العالم الألماني "**ستمبل** " حيث أجرى دراسته على عدد من المجرمين العائدين وعدد

من المجرمين الذين وعدد من غير المجرمين، كما شملت الدراسة حوالي 20 ألف من ذوي أقربائهم ارتكبوا الجريمة لأول مره، وكذلك دراسة أخرى قام بها العالم الإنجليزي "**جورنج** أكد فيها على دور الوراثة في نقل الاستعداد الإجرامي من الأصول إلى الفروع وقد دلل هذا العالم على هذا الدور بأن الأبناء الذين عاشوا منذ سن مبكرة بعيداً عن آبائهم لوحظت لديهم نفس النسبة من الإجرام التي وجدها لدى الأبناء الذين عاشوا في كنف عائلاتهم وقد لاحظ كذلك نفس النسبة من الجرائم (طراونة ، 2004،ص42)

و لكن جميع هاته الدراسات في هذه الطريقة اعتمدت على الإحصاء فقط و استخلصت منه النتائج دون أن تأخذ في اعتبارها العوامل البيئية و الظروف المحيطة بالفرد.

4-1-3- الطريقة الثالثة : دراسة التوائم :

الطريقة التي تقوم على أساس تلقيح بويضة واحدة بواسطة حيوان منوي واحد ثم انقسام هذه البويضة الملقحة إلى جزأين ويطلق على هذا النوع "التوائم المتماثلة" حيث أن هذا النوع من التوائم يتشابه أفراده في اغلب الخصائص والثاني ينشأ عن تلقيح بويضتين مختلفتين ويسمى "التوائم غير المتماثلة" وتكون نسبة التشابه بين أفراد هذا النوع في الخصائص أقل من درجته بالنسبة للتوائم المتماثلة ،أجرى الكثير من الباحثين دراستهم على التوائم بنوعيها مثل جوها نز لانج –لاجراس– روزانواف وقد خلص الجميع إلى نتائج أهمها : (طراونة ، 2004،ص44)

– تأكديهم في هذا المجال على دور الوراثة في الدفع إلى سلوك سبيل الجريمة خاصة فيما يتعلق بالتوائم المتماثلة.

– و لكن الدراسة تعرضت للنقد كون عدد التوائم التي أجريت عليها الدراسة قليلة والذي لا يسمح بتعميم النتائج كذلك المجموعات التي أجريت التجارب عليها كانت منتقاة وهذا يتنافى مع أساسيات الإحصاء.

وما يمكن استخلاصه من كافة الدراسات التي أجريت لبيان دور الوراثة في الظاهرة الإجرامية أن العوامل الداخلية تلعب دوراً ما في مجال تفسير الظاهرة الإجرامية وذلك عن طريق انتقال بعض الخصائص أو الإمكانيات وراثياً من الآباء إلى الأبناء تجعل لديهم استعداداً ما إلى ارتكاب الجريمة إذا تضافرت مع هذه الإمكانيات أو الخصائص الداخلية عوامل أخرى مستمدة من البيئة التي يعيش فيها الفرد.

4-2- الخلل العقلي و تأثيره على الجريمة :

تعرف امال هزيم (2013) الخلل العقلي أنه المرض العقلي أو الجنون وهو اختلال في القوى الذهنية يؤدي إلى تغير نشاطها عن النحو الطبيعي و عليه يختلف عن الضعف العقلي والأمراض العقلية متنوعة أهمها : (أمال هزيم ، 2013، ص 16).

4-2-1- الفصام schizophrénie: يطلق عليه أسم انفصام الشخصية ويعد من أخطر الأمراض العقلية على الإطلاق لما يترتب عليه من أثار على شخصية المريض خاصة و هو في سن الشباب وهذا النوع من المرض العقلي يتجلى لدى المصاب باختلال التفكير و اضطراب في الشخصية و ببرود في الانفعال و بالانطواء في عالم الخيال و الوهم و قد تنتاب المريض حالات من الهلوسة في السمع والبصر فكل هذه الأعراض في المرض قد تدفع بالمريض إلى ارتكاب أفعال إجرامية .

4-2-1- الذهان التأويلي (بارانويا) : تعد البارانويا نوع من انفصام وهو مرض يصيب الإنسان في ناحية معينة من عقله و يتمثل في فكرة خاطئة تسيطر على المريض ويكون تفكيره فيها مختلا تماما بينما يكون تفكيره سليما وعاديا فيما عداها ، والمريض بالبارانويا قد يظهر للناس حسب الفكرة التي تسيطر عليه وهذه الفكرة قد تجعله يقبل على ارتكاب جرائم

العنف إذا اعتقد أن الضحية كانت في موقف عداء له كما انه قد يقبل على السرقة أو التخريب إذا ساء عنده اعتقاد أن الضحية يستحق ذلك العقاب إضافة إلى كل هذا قد يتجه المريض في الميدان العاطفي إلى الاعتداء على الفساد و إلى الشذوذ الجنسي .

4-2-3- الهوس والاكتئاب : يتسم الهوس بحالات تتعاقب على المريض في فترات مختلفة و في نوبات متتالية دون سبب إذ يتجلى الهوس في حالة ابتهاج و سرور يعتري الشخص ففي حالته الانفعالية يصاحب المريض شعور بالإثارة و التوهج و توهم القدرة على القيام بأي نشاط و قد يترجم هذا النشاط بأنماط مختلفة من السلوك الشاذ العنيف و الاندفاعي الذي يفتقر إلى الضبط والتحكم و السيطرة ، أما **الاكتئاب** فقد يتجلى بمظهر القلق والتشاؤم واليأس و يتخلل هذا أحيانا فترات من التعقل و الرزانة و الهدوء و يتجلى ذهان الاكتئاب في الشعور بمشاعر سالبة كالحزن الشديد و فتور الهمة وانخفاض الروح المعنوية و انكسار النفس و يعتقد المريض أنه لا قيمة له .

4-2-4- التخلف العقلي وعلاقته بالجريمة

يرى أحمد العبادي (دت) : ان التخلف العقلي يتضمن في طبيعته إعاقة النمو الطبيعي للقوى العقلية قبل اكتمالها وقد تكون أسبابا وراثية تسبق الولادة أو قد تكون ناشئة عن عملية الولادة ذاتها أو قد تعقب عملية الولادة بفترة قصيرة ولذلك فان نقص العقلي الوراثي هو الذي ينشأ عن عوامل وراثية تنتقل من السلف إلى الخلف عن طريق الإخصاب و قد حاول "جودارد "أن يثبث من خلال دراسته عائلة "بالكاليكاكي"أن هذا الضعف العقلي صفة موروثة بين أفراد العائلة ،وقد قامت دراسات وبحوث متعددة تناولت العلاقة بين الذكاء بوجه عام و التخلف العقلي بوجه خاص وبين الجريمة و السلوك الإجرامي ،وتركز غالبية هذه الدراسات على بعض الفرضيات الأساسية التي تفترض أن المجرمين متخلفين عقليا و أن مثل هذا التخلف يؤدي إلى لارتكاب الجريمة (العبادي ،دت ،ص03)

وللتخلف العقلي مراتب تتمثل في العته وهو الإنسان الذي لا يزيد نموه العقلي عن 24 درجة وعمره العقلي عن ثلاث سنوات و ينذر قيام المعتوهين بارتكاب جرائم لضعف أجسامهم مثل التشرد ، العري المنافي للحياء ،وفي المرتبة الثانية البله وهم أعلى مرتبه من العته و نسبة الذكاء الأبله تتفاوت بين 25 و 49 درجة و عمره العقلي يتراوح بين 3 و 7 سنوات ويقتصر جرائمهم في التسول و السرقات التافهة والنمط الثالث هو الحمق إذ يعتبر أعلى مراتب التخلف العقلي ونسبة الذكاء تتفاوت بين 50 و 69 درجة وعمره العقلي يتراوح بين 7 و 10 سنوات وتتعدد جرائمهم في النشل و السرقات الكبيرة كالسلب و السطو والتي عادة ما يرتكبونها بتحريض من المجرمين المحترفين (إبراهيم ،2011،ص80).

خلاصة الفصل :

مما سبق طرحه نستخلص أن أصحاب الاتجاه البايولوجي يرون العلاقة بين السلوك الإجرامي والتموين الانثربولوجي العضوي الطبيعي الفزيولوجي والمورفولوجي لجسم الإنسان من حيث الملامح العامة أو الصفات التشريحية فضلا عن الخصائص الوظيفية لأعضاء الجسم المتصلة بالجهاز العصبي والغدد الصماء ،ولكن الطرح البايولوجي بقى أحادي الطرف في تفسير الجريمة والمجرمين مما تعرض للعديد من الانتقادات التي ترى أن الإنسان مخير في سلوكاته وأفعاله وليس مسيرا وفق أصحاب هذا الاتجاه الذين بالغوا في ربط العيوب الخلقية الجسدية كعامل وحيد للجريمة لتتولى تحليل المجرم اتجاه آخر ساهم إلى حد كبير في تمييز بعض الخصائص والأمراض النفسية التي تدفع الإنسان لارتكاب الجريمة .

الفصل الرابع : التكوين النفسي للفرد المجرم

تمهيد

ليس هناك من شك في أن ظاهرة الجريمة تعد من اخطر الظواهر الاجتماعية التي تهدد الكيان البشري في أمنه، واستقراره، بل وحياته وانطلاقاً من الخطورة التي تتسم بها هذه الظاهرة تجد علماء النفس يولون هذه الظاهرة اهتماماً منقطع النظير من حيث الدراسة حتى تمخضت هذه الدراسات عن نشوء عدة اتجاهات فكرية في دراسة الظواهر الإجرامية والبحث في حقائقها و من بين تلك النظريات نجد مدرسة التحليل النفسي الذي تناولناها أولا باعتبارها أم النظريات النفسية التي ساهمت في بلورة العديد من العلوم والدراسات النفسية

أولا- مدرسة التحليل النفسي:

1-1-التعريف بالمدرسة التحليل النفسي:

ترى خلفة سارة (2017) أن مدرسة التحليل النفسي هي المدرسة التي نشأت تحت تأثير أعمال و أبحاث كل من سيجموند فوريد (1856-1939)، والفرد أدلر (1870-1937)، لكن فرويد كان تأثيره أكثر وضوحا وغزارة، ولهذا سميت" **مدرسة التحليل النفسي**"أيضا بـ "

النظرية الفرويدية."و بدأ فرويد بالتأكيد على اللاشعور، وعلى ما أسماه بالدوافع اللاشعورية (القوية) وتأثيرها في سلوك الإنسان، وعلى أهمية مرحلة الطفولة المبكرة لدى الأفراد، وعلى الاضطرابات العاطفية والوجدانية عند الفرد، وعلاقتها بتفسير السلوك الإنساني، السوي منه والمريض على حد سواء. ولكنه ركز على مفعول امتدادات الاضطرابات اللاشعورية وتشعباتها في بروز أو ظهور الشخصية المرضية (نفسيا)، أو بروز و ظهور السلوك غير السوي، أو الشاذ أو الإجرامي. فمن منطلق التركيز على مرحلة الطفولة المبكرة في تشكيل الشخصية الفرودية، يرى فرويد في اللاشعور والكبت والحرمان، وعقدة الذنب وعقدة أوديب، وعقدة الكترا، والشعور بالنقص، أحد مظاهر الاضطرابات النفسية التي تؤثر في سلوك الإنسان، وحاول بواسطتها تفسير بعض السلوكيات والانحرافات والاختلالات العصابية والمرضية، بغض النظر عن الوضع والمحيط الاجتماعي وبغض النظر عن تأثيرات المحيط الإجرامي(تأثير الثقافة الإجرامية) (خلفة ، 2017،ص93).

ويعتقد كثيرون أن اكتشاف اللاشعورية على يد فرويد يعد طفة عظيمة في حقل العلوم النفسية والعقلية وعاملا كبيرا في سبر غور النفس البشرية وتفسير السلوك الإنساني (الرشود، 2006، ص95)

ومنه نستطيع القول أن مدرسة التحليل النفسي تعتبر رائدة في مجال تفسير السلوكات كونها تمثل مرتكزا لتفسير العديد من الأمراض والعلل النفسية .

1-2- أقسام الشخصية عند سيغموند فرويد:

حسب فرويد، الشخصية تنطوي أساسا على ثلاثة عناصر أساسية متصارعة ومتناقضة وهي **الـ"هو"** أي الدوافع القوية لدى الفرد التي تبحث عن إشباع بأية طريقة، أو هي النزعة الأنانية أو مجموع الرغبات الفردية بشكلها البدائي، وحب الذات واللذات والشهوات، غير المسيطر عليها، وهو ما يعني الذات في صورها البدائية، أو الدوافع الفطرية للفرد، أو أصول الدوافع والغرائز التي تتطلب إشباعا فوريا وتمثل اللاشعور، أو العقل الباطن و**الأنا العليا**

:"SUPER EGO"وهي عبارة عن الصور المثالية والفضائل الأخلاقية التي نتعلمها في الصغر، أو التي تلقنها العائلة للأطفال، وهي بمثابة الضمير الحي، والوازع المثالي وتمثل "ما فوق الشعور" لدى الأفراد (النزعة العلوية لدى الفرد) وهنا يكون الضبط داخليا وليس خارجيا. وأخيرا **الأنا** :"ego" وهي الذات في صورها العاقلة (العقل الظاهر) المسيطرة التي تكبح جماح "الأنا العليا" (التي تهدف إلى الإسراف في المثالية، والتعالي عن الملذات والشهوات، وتدفع إلى الزهد والمزيد من الأخلاق المثل العليا) من جهة، والـ "هو/هي"، أو الرغبة في الملذات والشهوات والنزعة الأنانية، وإشباع الرغبات الفردية بدون حدود أو قيود، من جهة أخرى. وتمثل "الأنا" الإدراك والوعي لدى الفرد(خلفة ، 2017،ص93)

وإذا عجزت " الأنا" عن تسيير وتقويم كل من الـ"هو/هي" و"الأنا العليا"، وقع الإنسان في صراع داخلي، حيث يؤدي هذا الصراع في النهاية إلى تغلب إحداهما على الأخرى. فإما أن تتغلب "الأنا العليا" ويتجه الفرد بذلك إلى الزهد والتعبد، أي الابتعاد عن الواقع بطريقة أو بأخرى(وهذا في حد ذاته يعتبر سلوكا شاذا)، وإما أن تسيطر على "هو/"هي، أي الذات المفرطة في الرغبات والملذات، وبذلك يتجه الفرد إشباع رغباته وشهواته وملذاته وبدون قيد أو حدود وبكل الطرق، ومنها الطرق الإجرامية وهكذا يسلك الفرد سلوكيات غير سوية(ومنها السلوكيات الإجرامية)، كي يلبي كل ما تطلبه ذاته الأنانية. إن عجز "الأنا" عن أداء دورها الرقابي، التوازني، قد يؤدي إلى ظهور السلوكيات الانحرافية في صور وأشكال ودرجات مختلفة، وذلك يرجع إلى الاستعدادات الفردية(تأثير لمبروزو هنا واضح)، والى المحيط الاجتماعي، أو قد يؤدي العجز عن التوفيق بين ."الهو/هي" والأنا العليا"، أي وجود "الأنا" غير المتكيفة في النفس البشرية، إلى الإحباط، ثم الإحباط الشديد، ومنه إلى السلوك العدواني أو الإجرامي حسب أصحاب النظرية (خلفة ، 2017،ص93)

1-4- تفسير السلوك الإجرامي عند فرويد:

يرى عبد الحكيم العفيفي (2006) أن الإنسان يولد معه غريزتان أساسيتان تعمل كل منهما ضد الأخرى ويحملها الإنسان في جهازه النفسي وهما غريزة الحياة والحب والبناء، وغريزة الموت والكراهية والفناء وتتصارع هاتان الغريزتان في تشكيل السلوك الإنساني ، فكل عمل يقوم به الإنسان ويكون وراءه هدف ايجابي بناء يعد عملا من أعمال الغريزة الأولى (الحياة) وعلى عكس ذلك فان أي عمل يقوم به البشر وراءه هدف سلبي هدام يعد عملا من أعمال الغريزة الثانية (الموت). (العفيفي، 2006، ص 136).

–لقد أكد سيغموند فرويد من خلال نظريته في تفسير الجناح والانحراف أن الجريمة تعزى إلى اختلال في الجهاز النفسي للشخصية المتمثل في الهو والأنا، والأنا العليا من حيث بناء هذا الجهاز، وقوته وضعفه والعلاقة بين عناصره الثلاثة وبين الواقع المحيط من ناحية أخرى. إلى جانب ما ينشأ في النفس من صراع ودوافع مكبوتة تؤدي إلى أساليب سلوكية لاشعورية شاذة للدفاع عن ذات الفرد. وهذا يؤدي إلى السلوك اللاسوي بمختلف صوره (السلوك الذهاني، أو السلوك العصابي، أو السلوك الإجرامي. (خلفة ، 2017،ص94)

– عندما يخفق الأنا في إشباع متطلبات الهو تنمو ميكانيزمات الدفاع، فتستعين بالتعويض والنكوص والإسقاط والكبت وبذلك يلعب اللاشعور دوره في توجيه السلوك الإنساني وعليه تكون مظاهر الانحراف عبارة عن حيلة دفاعية ضد القلق كمشكلة الهروب، أو بديلا للاستمناء الذاتي كالسرقة، ويتمثل الصراع في وجود الذات (الأنا) محاطا بثلاث قوى: أولها الدوافع الفطرية وحاجات الإنسان ورغباته، وهي تتطلب إشباعا يستند إلى اللذة دون اعتبار لمقتضيات الواقع، وثانيها هو الضمير الخلقي الذي يفرض حوائل وموانع تحرم تحقيق تلك الدوافع والرغبات استنادا إلى القيم الخلقية والاجتماعية المتمخضة عن الدين أو الحياة في المجتمع. أما ثالث هذه القوى فهو متطلبات البيئة والوضع السائد وهذا يؤدي إلى حالة من اللاتوازن وعدم الاستقرار النفسي مما يؤدي بالتالي إلى أن تجد الأنا حلا لها في السلوك غير السوي وبما في ذلك السلوك الإجرامي. (خلفة ، 2017،ص94)

-إن السلوك المنحرف من وجهة نظر التحليل النفسي هو سلوك لاشعوري هدفه التعويض أو الإبدال والتخلص من الصراع الذي يعانيه الفرد من جراء الصراع بين المكونات النفسية الثلاثة للشخصية من ناحية، ومطالب المجتمع وقواعده السلوكية من ناحية أخرى، فمحدودية قدرة الفرد على الكبت الدائم للدوافع (الهو) وغرائزها بصورة كافية يقوي احتمال أن يصبح الفرد منحرفا حتى وان أفلح في كبت دوافعه ويقوي من ميل الفرد إلى الانحراف استجلابا للعقاب إن نزعاته الغريزية تكون غير محببة ومحظورة ومستهجنة فهو ينحرف لكي يعاقب تخفيفا للشعور بالذنب وترى مدرسة التحليل النفسي أن الجانح يلجأ إلى العدوان دفاعا عن قلقه وعدم اطمئنانه، فالإحباط يثير الشعور بالعدوان و لكن الجانح يعرف أن التعبير عن هذا العدوان سيقابل بعدوان مضاد له، وهو هنا يرى أن خير وسيلة لضبط الخوف والقلق من العدوان المتوقع هي في البدء بهذا العدوان الذي يأخذ صورا وأشكالا عديدة(خلفة ، 2017،ص95)

1-4- نقد نظرية التحليل النفسي:

حسب منصور الرحماني (2006) لقد بالغ فرويد مبالغة غير معقولة في القول بالغريزة الجنسية والعقد الناجمة عنها وذهب مذهبا بعيدا ابتداء من تأويله لرغبات الطفل و ما استنتج ذلك من القول بالعقد النفسية ومنها ما يسمى بعقدة اوديب مما يدل على الهوس الفرويدي بالتفسير الجنسي لكل شيء و ليس السلوك المنحرف فقط .

- إن الأخذ بمنطق المدرسة التحليلية يقودنا إلى التسليم بحتمية الوقوع في الجريمة تبعا للصراع الذي يتم في الجانب اللاشعوري من النفس البشرية وما يصاحبه من خلل أو اضطراب نفسي ولكن هذا يتعارض مع اعتبار الجريمة مخلوقا قانونيا يتجاوب مع متطلبات الحياة الاجتماعية .

- كل الآراء التي قيلت في تفسير السلوك المنحرف تبقى مجرد فرضيات تحتمل الخطأ بنفس مقدار احتمالها الصواب إذ لا يوجد مقياس للتأكد من مدى صحتها أو خطأها كما

هو الشأن في الدراسات العضوية والطبيعية بصفة عامة فالقول بأن السلوك الإنساني بما فيه المنحرف هو نتيجة حتمية للاضطرابات النفسية يصدق معه ضده وهو القول بأن الاضطرابات النفسية هي نتيجة حتمية للسلوكات التي يقوم بها الفرد لأن النفس كما تؤثر تتأثر أيضا واقتصار النظريات النفسية على جانب واحد فيه من القصور ما فيه .

– ما فعله فرويد من تقسيمه للنفس البشرية إلى ثلاث مراتب له نظير في التراث الإسلامي فقد قسم حامد أبو الغزالي قبل فرويد بنحو تسع قرون النفس إلى ثلاث مراتب و هي النفس الأمارة بالسوء و التي يسميها فرويد النفس ذات الشهوة و النفس اللوامة و هي الأنا الدنيا عند فرويد و النفس المطمئنة و هي الأنا العليا و كل هذه الأقسام مذكورة في القران الكريم .

– وقعت هذه النظريات فيما وقعت فيه النظريات العضوية من القول بأن العامل الواحد (العامل النفسي) و هذا يعبر عن قصوره لان الظاهرة الإجرامية متعددة العوامل .

– ربط فرويد الأحلام بشيء واحد و هو ما خزن في اللاشعور حيث تظهر هذا المخزنات الأحلام فهذا حتى و إن كان جزء منه صحيحا فان فرويد كعادته توسع كثيرا و قاده توسعه إلى الخوض في الحديث عن أصل الإنسان فيرى فروي دان الأحلام بقبة وراثة في النفس كما إن الزائدة الدودية بقية وراثة في الجسم فانا نحلم كما لو كنا نعيش قبل عشرين ألف سنة أي بنفسية تعيش في بيئة الوحوش والغابات والكهوف المظلمة ولذا نجد جملة من الأحلام فير مرتبطة ببيئتنا التي نعيش فيها و لا مرتبطة بالكتب التي نقراها (رحماني ،2006 ، ص 79).

ومنه يمكننا القول أن الأخذ بمبدأ التحليل النفسي في تفسير الجريمة يجعلنا نتناسى البيئة التي ينتمي إليها الفرد والتي تساهم كثيرا في تشكيل سلوكياته الاجتماعية ونفسيته التي تترجم من خلال أفعال واقعية داخل المجتمع .

ثانيا– نظرية ألفريد أدلر: (1870– 1937)

2-1- تفسير السلوك الإجرامي عند أدلر:

يرى سمير يونس (2006) أن الطرح العام على مستوى المعالجة السيكو- إجرامية (انحرافية) أن السلوك المنحرف أو المجرم يفسر بالأساس من الناحية الحتمية النفسية، مع فتح المجال أمام الاعتراف بدور البيئة الاجتماعية في المساهمة في ذلك ،لكن يبقى دورها نسبي وثانوي، مقابل العامل النفسي أو العقلي، إذ يقول ادلر "أن شعور الإنسان بالنقص هو المصدر الأول لكل نشاط إنساني، وأن غاية كل إنسان هي السيطرة والتفوق، والجريمة في نظر (أدلر) شأنها شأن المرض النفسي والشذوذ الجنسي، تأتي نتيجة) صراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماع (يونس، 2006، ص70).

كما ينطلق ألفريد أدلر حسب خلفة سارة (2017) من افتراض أن السلوك الإنساني نابع من تفرد الإنسان الذي تحركه الحوافز الاجتماعية وهذا التفرد ناشئ عن وجود الذات الخلاقة الهادفة في سلوكها لتحقيق غاية يخطط لها الإنسان بشكل شعوري واضح. ومن هنا كانت نظرية أدلر غائية لأن الأهداف هي السبب الذاتي للأحداث السيكولوجية، فهي تحرك في الإنسان الميل إلى التفوق والتغلب على نواحي النقص فيه بتنمية علاقاته الاجتماعية وهكذا تتضح الأبعاد النفسية الاجتماعية في نظرية أدلر ، حيث أكد أدلر سنة 1937 مؤسس علم النفس الفردي " على ما لدى الإنسان من رغبة الانتماء إلى جماعة وحصوله على مكانة ومنزلة منها، في هذه الحالة أما أن تنمو لديه رغبة اتجاه السلطة والسيطرة أو يصاب بعقدة نقص وحينما يصبح الفرد على دراية بفشله وقصوره فانه غالبا ما يلجأ إلى تعويض شعوره بالنقص تعويضا مبالغا، وعلى ذلك قد يصبح الانحراف بالنسبة للفرد وسيلة لجذب الانتباه لذاته وتعويضا لما يعانيه من إحساس بالنقص أو الدونية، هذه العقدة إما تنتج عن الشعور بالدونية لوجود إما نقص جسماني أو عقلي أو اقتصادي، مما يثير في الفرد ردود أفعال عنيفة عند الفشل في التعويض عنها" كما عمد أدلر إلى تعديل نظريته، فمع تسليمه بإمكان

ارتباط السلوك الفردي بعوامل نفسية معينة، فان هذا السلوك كما يعتقد تمليه الأهداف المقصودة منه، فهو يرى أن كل الظواهر النفسية التي من شأنها أن تعين على تفسير السلوك الفردي يمكن فهمها وإدراكها، إذا نظرنا إليها على أنها تهيئ لتحقيق هدف معين، فالهدف النهائي للسلوك هو تحقيق احترام الذات وقهر الشعور بالنقص، يمكننا القول أن النموذج الغائي الذي يسعى أدلر إيضاحه قد يظهر بطرق مختلفة فحسب رأينا لكل نموذج طموحاته وأحلامه، فقد يظهر في العمل على تحقيق المثل الأعلى الذي يتخذه الفرد لنفسه في الحياة أو للسعي وراء النجاح والعمل والعلم مثلا (خلفة ، 2017 ، ص 100) .

بالرغم من انتماء (أدلر) إلى مدرسة التحليل النفسي إلا أنه بدوره يركز هذه المرة في تفسير السلوك الإجرامي على الشعور بالنقص وفطرة الإنسان على حب التفوق، حيث يرى "أن شعور الإنسان بالنقص هو المصدر الأول لكل نشاط إنساني، وأن غاية كل إنسان هي السيطرة والتفوق، والجريمة في نظر (أدلر) شأنها شأن المرض النفسي والشذوذ الجنسي، تأتي نتيجة صراع بين غريزة الذات أي نزعة التفوق وبين الشعور الاجتماعي(خلفة ، 2017 ، ص 100).

يؤكد" أدلر "على أن الشعور بالنقص الزائد منذ الطفولة يدفع الفرد إلى تبني أنماط غير مناسبة من السلوك للتعويض عن مشاعر النقص، الأمر الذي يجعله يلجأ إلى منط خاص به ليخفض مخاوفه ومشاعره حول النقص الذي يعاني منه، في حين لم يهمل جوانب تنشئه الطفل الأسرية المسئولة عن اضطرابات سلوكه مثل الحرمان والتدليل، حيث يرى أن سلوك الفرد متعلم اجتماعيا وأن تقصير الوالدين في تعزيز محاولات الطفل نحو النجاح والتفوق قد يقوده إلي العصاب والإحباط ويشعره بالفشل وعدم النجاح ويقلل من ميله الاجتماعي، ويزيد من عزلته ويمنعه من التفاعل مع الآخرين في المجتمع ويدفعه إلى تبني أهداف خاصة له متسلطة ومتعجرفة ولا تحق ذاته المثالية، التي لا تخدم أهداف المجتمع ، ويصبح أنانيا

ومنطويا حول نفسه، كما يؤكد أن الفشل وشعور الإنسان بالتعاسة واليأس والاستسلام وعدم القدرة على تحقي أهدافه الاجتماعية تقوده إلى السلوك غير السوي (سالي، 2020، ص6).

2-2- نقد نظرية أدلر:

رغم أن مدرسة أدلر في التحليل النفسي تبدو محدودة الأثر في تفسير المشاكل السلوكية بوجه عام، إلا أن أفكاره كانت محل انتقاد عند الكثيرين إذ سلموا أن لكل فعل إجرامي له كمبدأ عام –هدف لا شعوري أولا– ولكن تجدر الإشارة هنا إلى تلك الجرائم التي ترتكب بطريق الخطأ والإهمال فما الهدف منها؟ إضافة إلى أن أهداف الفرد من وراء سلوكه دائما لا تكون واضحة، فتبقى كامنة لا تكشف عنها أية مظاهر خارجية. (خلفة سارة ، 2017 ، ص 100).

رابعا- الأمراض النفسية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي :

حسب أكرم نشأت إبراهيم (2011) تعتبر الأمراض النفسية اضطرابات عاطفية تنتج عن تجربة نفسية واعية في ذهن المريض أو كامنة في عقله اللاشعوري وهناك من يرى بأنها اختلالات جزئية في الشخصية ناشئة عن اضطراب نفسي وتتجسد في القلق النفسي والذي يبدأ بنوبات حادة من القلق كما تأت النوبة مرة أو أكثر أثناء مرض القلق وخصائصها الهامة هي السرعة التي تبدأ وتتطور فيها أعراضها ويسيطر على المريض خلالها شعور هلع وفزع وتخوف وتوقع وشيك بالتلاشي أو بالإغماء أو الشلل أو الموت وتصاحبها بعض

الأعراض الحسية كسرعة النبض أو خفقان في الصدر والبطن أو جفاف الحلق أو صعوبة التنفس ، بالإضافة إلى مرض التسلط كبروز فكرة متسلطة في شكل نزعة متسلطة نحو الحرق وهو ما يطلق عليه اسم نزعة الحريق حيث يجد المريض في نفسه دافعا قويا لا يستطيع مقاومته يدفعه بقوة نحو إحداث حريق فيقوم بذلك مرغما أما الهستيريا وينشأ هذا المرض عن رغبة غير واعية ذات طابع جنسي للمصاب به وقد تنشأ بسبب اثارات غير واعية وغير جنسية أيضا وتحدث نوبات هستيرية كتصدع الوعي المجسد في النومشة كان ينهض المريض من نومه و يمشي ويرتكب أعمال انحرافية (الحرق ،الاعتداء) ثم يعود للنوم مرة أخرى و عندما يستفيض لا يعي شيء ، أما ازدواج الشخصية يصيب المريض الذي يجعله يعيش شخصيتين متناقضتين في جسد واحد فغالبا إما تكون إحداهما خيرُة و تسعى للخير أما الأخرى شريرة و تسعى للانحراف.(إبراهيم ، 2011،ص–ص84،86)

خامسا– التخلف النفسي وعلاقته بالسلوك الإجرامي :

5–1– مفهوم التخلف النفسي (السايكوباتي) :

حسب عبد الرحمن العيسوي (2001) يطلق مصطلح السيكوباتية على الأشخاص الذين يمتلكون ذكاء متوسط أو فوق المتوسط والذين هم ليسوا من العصابين ولا الذهانين، ولكنهم منحرفون اجتماعيا العقلية حالة حدية وقد يطلق عليهم أيضاً اصطلاح الشخصيات الناقصة جبلياً أو تكوينياً ويتضمن هذا التصنيف الشخصي الكذوب مرضياً أو الألفاك أو الكاذب أو المصاب بالشذوذ الجنسي، أو شخص عديم الأخلاق والشخص المتشرد أو المتسكع أو المتسول أو المومس والشخص الذي يكره بني الإنسان وبعض الأشخاص المضطربين انفعالياً، والأشخاص الشواذ غريبي الأطوار أو المنحرفين (العيسوي ،2001 ، ص 20) .

وذكر بركات (1995) أن الشخصية السيكوباتية صفة تطلق على من يغلب على تصرفاتهم الانحراف الاجتماعي والخروج عن القوانين والمعايير الأخلاقية إذا استعرضنا تعريفات

الصحة النفسية لدى الإنسان لوجدنا أن السيكوباتي يبتعد ابتعاد كثيرا عن كل اعتدال في المعايير الطبية والإحصائية والاجتماعية والقيمية فهو شاذ في تصرفاته وفي تكوينه وفي تعاملته مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه إلى حد أن الناس يشكون منه ومما يصدر عنه من أفعال (بركات ، 1995، ص 30).

5-1-1- سمات الشخصية السايكوباتية (التخلف النفسي)

حسب تقوى حسن محمد (2017)لا يتأثر كما أن الأعراض لا تتماشى مع الأعراض الذهانية أو العصابية يسعى المريض وراء اللذة ويسعى لإشباع المباشر لحاجاته ورغباته مهما كانت ضارة ومؤذية وغير قانونية وغير أخلاقية في هذا الصدد يشبه السيكوباتي الطفل المدلل ضعف الحكم عدم الاستفادة من الخبرات السابقة.

منذ الطفولة يظهر السيكوباتي اضطرابات سلوكية ذات طبيعة مضادة للمجتمع يرفضون الامتثال للقيم والاتجاه جرئ في الكذب .معايير الخلقية، وعدم الإحساس بالمسئولية أو تفتقر حياتهم للثبات والاستقرار والاتجاه، والتمسك أو التشبث بالهداف، وعدم الشعور بالندم والأسف.

توصف استجاباتهم الانفعالية بالبرود القسوة والطفلية والوحشية والحمق والتهيج ليس لديهم قدره على التحكم في انفعالاتهم، وليس لديه محاولات انتحار جادة تظهر عندهم كثير من أنواع الشذوذ الجنسي دون أن يشعر بالخجل أو الصراع حولها يمثل الزواج لهم مرحلة انتقالية تنتهي بالفشل.

ذكاء متوسط أو مرتفع مع جاذبية مصطنعة .لدى الكثير منهم طرق جذابه تساعدهم على إعطاء انطباعات جيدة لدى ضحاياهم البعض الآخر عدوانيون وأنانيون. (محمد ، 2017، ص 14).

5-1-2- التخلف النفسي و الجريمة :

حسب احمد محمد خليفة (1955) بلغت الصلة بين التخلف النفسي والجريمة حدا من التوثيق بحيث يمكن القول بأنه حيث وجد التخلف النفسي توجد الجريمة فالتخلف النفسي هو دوما مرتع خصب للجريمة ذلك لأن خصائص التخلف النفسي هي مقومات الجريمة وقد اجتمعت في مكان واحد فبالنسبة للمتخلف النفسي فان العبرة لا تعظ والعقاب لا يقوم و المستقبل لا يعني و الحاضر وحده هو الزمن كله واللذة الفورية هي الدافع و الهدف فلا غرابة أن يكون المتخلف النفسي فارسا في كل حلبة من حلبات الإجرام فالسرقات و الاحتيال و أنواع الإيذاء و الاعتداء كلها أو بعضها أو غيرها من أوجه نشاطه المعتاد يقدم عليها دون تردد و لا تقف جرائمه عند حد و لو كان القتل (خليفة ، 1955 ، ص ص 173 ، 174)

سادسا– الغرائز و اختلالاتها الإجرامية :

حسب كاظم جبارة سلطان (2016) تعد الغريزة مصدر الطاقة الحيوية عند الإنسان وهي محكومة بتوجيه العقل وبفعل هيمنته، وتمتد جذورها إلى العصور القديمة ذلك (إن مفهوم الغريزة بوصفها دافعا فطريا بوجود الإنسان ونشأته. كما أن مفهومها هذا إنما هو نتاج عمليات تطور الفكر الفلسفي والنفسي) وشهد مفهوم الغريزة اهتمام العلماء والفلاسفة على مر العصور بدءا من سقراط وأفلاطون مرورا بأرسطو وغيرهم من الفلاسفة، الذين درسوا الغريزة وأنواعها ومميزاتها على مر العصور ذلك أن الصلة في المعرفة الإنسانية تمتد عبر التاريخ دون أن تعرف الحدود الجغرافية تعد الغرائز اندفاع بايلوجي فطري، تدفع الفرد في التصرف بأسلوب معين فهي نمط معين من الاستجابات الفطرية المعقدة المتجه نحو تحقيق غاية إذ " إن الغريزة نمط من الاستجابات نميزها عن الفعل المنعكس باعتباره استجابة فطرية منفردة مثل دقات القلب أو إغماض الجفن في حين أن طيران الطيور يعد غريزة، لان الطيران يشمل على مجموعة من الأفعال غير مكتسبة فضلا عن أن الغريزة مهارة وراثية تكتسب عن طريق التأثير المتضامن لعناصر داخلية المنشأ وعناصر خارجية.(سلطان ، 2016، ص1010).

لا يمكن للفرد الاستغناء عن الغرائز، فهي دوافع أساسية بدون إشباعها يتهدد الفرد بالتدمير أو يتهدد بالفناء إذا لم يشبع غريزة الجوع يتهدد بالموت جوعا، كذلك أن غريزة الجنس إذا لم يتم إشباعها لم يحدث التوالد إذ أن " غريزة الجنس تحافظ على بقاء النوع والغرائز تدفع إلى سلوك لا يمكن أن يستغنى عنه الفرد أو نوعه عموما " يتحرك الفرد وفق غريزة أو دافع تدفعه للقيام بسلوك معين أو نشاط معين سواء كان " حركيا أم مثال ذلك غريزة الجوع فكريا أم تخيليا أم انفعاليا أم فسيولوجيا تحقيقا لهدف معين هو إشباع هذه الغريزة " التي تدفع الفرد إلى البحث عنها حيث توجد لغرض إشباعها. (سلطان ، 2016،ص1010).

6-1- أنواع الغرائز :

6-1-1- الغريزة الأولى الغريزة الجنسية: يطلق عليها البعض الغريزة الحيوانية إمعاناً في ذمها وتحقيرها، وغالباً ما يجتهد المربون والمسئولون بإدانتها والنهي عنها، وتهديد من يتجاوب معها، مع أنها هي عامل الإخصاب، فبدونها ينقطع النسل، وتخلوا الأرض من الأحياء عليها، من الحيوانات والناس، ولذلك جاءت القوانين والأعراف لا لتهاجمها، بل لتنظم تفعيلها.(عبد الفتاح القلقيلي، www.alhadath.ps ،2020)

6-1-2- الغريزة الثانية غريزة الخوف من الموت: أو غريزة حب الحياة: هي من الغرائز المذمومة في الثقافات عموماً، وفي الثقافة العربية خصوصاً، وعند الناس عموماً، وعند الرجال خصوصاً، باعتبارها جبناً يخجل منه الرجال لأنه، وحسب الأعراف الاجتماعية في الشرق والغرب، ينقص من رجولتهم، وبذلك يكون النقيض، أي الشجاعة، صفة حميدة. (عبد الفتاح القلقيلي، www.alhadath.ps ،2020)

6-1-3- الغريزة الثالثة غريزة حب التفوّق: هذه الغريزة مذمومة وممدوحة في ذات الوقت. ممدوحة عندما تسمى طموحاً، ومذمومة عندما تسمى أنانية، ولكنها في كل الحالات أهم عامل من عوامل تطور الحياة، وكل الأنظمة، السماوية منها والوضعية، وضعت شرائع

وقوانين لتشجع التنافس وتحميه من الانحراف (كالاحتكار)، ومن الاستبداد والطغيان(عبد الفتاح القلقيلي، www.alhadath.ps ،2020)

6-2- أصناف الاختلالات الغريزية :

تصنف الاختلالات الغريزية تبعا لماهية الاختلال إلى ثلاثة اختلالات و هي :

- اختلال جموحي ناشئ عن تضخم الطاقة الانفعالية يؤدي إلى سرعة وشدة الهياج .
- اختلال جموحي ناشئ عن ضمور الطاقة الانفعالية للغريزة يؤدي إلى الخمول
- اختلال انحرافي ناشئ عن انحراف الطاقة الانفعالية عن هدفها يؤدي إلى الشذوذ

كما تصنف الاختلالات الغريزية تبعا لكونها أصلية أو طارئة إلى اختلال أصلي موجود منذ الولادة و اختلال طارئ حدث بعد الولادة في إحدى مراحل الحياة .(إبراهيم ،2011،ص 95).

6-3- الاختلالات الغريزية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي :

تتمظهر هذه الاختلالات في الغريزة الجنسية و المقاتلة و الاجتماع فالغريزة الجنسية سواء في جموحها او ما يعرف بالشبقية عند الذكور والغلمة عند الإناث تنشأ عن تضخم الطاقة الانفعالية للغريزة الجنسية فالمصاب بالجموح الجنسي تحدوه رغبة شديدة في إشباع الشهوة مما يدفع هؤلاء إلى ارتكاب جرائم الاغتصاب و ممارسة البغاء و جرائم الفساد أما الخمود الجنسي فيؤدي إلى العزوف عن العملية الجنسية مما ينجر عنه فشل بعض الأزواج والوقوع في الطلاق أو الدفع بالطرف الذي تكون له رغبة جنسية طبيعية إلى الخيانة الزوجية ما ينجم عنها من شكوك تنتهي في الكثير من الأحيان بالعنف أو حتى القتل ، أما الانحراف الجنسي فتتمظهر حالته في المثلية الجنسية و الاعتداء على الأطفال و الحيوانات ....الخ.أما غريزة المقاتلة فتضخم طاقة انفعال الغضب تجعل صاحبها عاجزا عن كبح

غضبه مما ينجر عنه سلوكات عدوانية قتالية مشحونة بالعنف و مجسدة بالسب و الشتم و الضرب و الجرح أو حتى القتل أما اختلالات غريزة الاجتماع فخمودها يؤدي إلى عدم التعاون ويضفي على صاحبها عدم المبالاة بقواعد وسلوكات العيش و القيم المنصوص عليها اجتماعيا مما يؤدي إلى التمرد على معايير المجتمع و الوقوع في سلوكات مجرمة قانونيا و عرفيا .(علم النفس الجنائي ،universitylifestyle.net ،2020)

سابعا– العواطف و انحرافاتها الاجرامية :

مثلما يكتسب الإنسان عواطف سوية صالحة مفيدة تسمو به إلى مكانة رفيعة في المجتمع كعواطف حب الوطن والخير والاحترام والفضيلة فانه يكتسب عواطف رديئة منحرفة تسوقه إلى مسالك الانحراف والإجرام كعواطف حب الشر والرذيلة والفساد المتمثلة بالتردد على أوكار البغاء وصالات القمار وحانات الكحول وتعاطي المخدرات لاسيما إذا كانت إحدى هذه العواطف الرديئة هي العاطفة السائدة لدى الفرد ،كما أن عاطفة اعتبار الذات التي تعتبر بحق ضمانة لحسن السلوك قد تنحرف بسبب ضعف فكرة الشخص عن نفسه فتؤدي إلى انطلاق نزعاته الضارة على أهوائها دون رقيب بعد أن ارتضى لذاته مستوى منحطا فيعكر صفو المجتمع بتصرفاته المنافية للخلق السليم والضار بالآخرين مما يعتبر في اغلب الأحوال جرائم كما قد يؤدي الغلو في عاطفة اعتبار الذات إلى تسلط الغرور والكبرياء على نفس صاحبها فيدفعه إلى عدم المبالاة بنظم الجماعة والإقدام على تصرفات تدخل أحيانا في عداد الجرائم (إبراهيم ، 2011،ص102).

خلاصة :

العوامل النفسية للجريمة لاقت اهتماما ملحوظا من قبل العديد من الباحثين والمختصين في هذا المجال خاصة في العصر الحديث فاليوم تتجه العديد من الدراسات إلى وجهة نفسانية وعلاقتها بتشكيل نفسية المجرم ولكن ما يؤخذ على هذا الاتجاه أيضا مغالاته في الانحياز للعوامل النفسية إلى حد غيَب اثر العوامل الاجتماعية التي تمثل محورا هاما في تفسير طبيعة الإنسان المجرم خاصة وأن الإنسان يولد صفحة بيضاء ويتلقى قيمه ومثله ومعاييره و

مبادئه من المجتمع الذي ينتمي إليه لذلك فالإنسان ابن بيئته وتساهم في حد كبير في تحديد شخصيته مستقبلا وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي حول العوامل البيئية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي .

الفصل الخامس أثر العوامل البيئية في تكوين الإنسان المجرم

تمهيد

يعتبر الإنسان وليد مجتمعه و هذا ما ينطلق منه العديد من المفكرين الاجتماعيين في تفسير الظواهر باعتبار الظروف المادية والاجتماعية لها أهمية كبيرة في تطوير السلوك الإجرامي و بذلك تنقل مجال الاهتمام من الفاعل المجرم إلى مصدر الفعل الإجرامي وهو المجتمع الذي يدفع إلى حد كبير المجرم إلى ارتكاب سلوكه المنحرف فالمجتمع يعتريه عدة تنظيمات بنائية يصيبها العديد من التوترات والخلل والاغتراب مما تنعكس على قدرة الفرد على التكيف و الامتثال للقواعد والمعايير التي تضبط سلوكه، ولهذا سنسعى من خلال هذا الفصل إلى إظهار الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية تتخلل الإنسان العديد من المواقف والاتجاهات التي تساهم في تشكيل سلوكه و تضم أربع بيئات أساسية بداية بالبيئة العائلية و ما يعتريها من

تصدعات ومشاكل ونزاعات تؤثر على تماسكها وتلاحمها كالتفكك الأسري وغلاء المعيشة و البطالة والتربية الخاطئة ، أما البيئة الثانية فهي المؤسسة الاجتماعية التي لا تقل أهميتها عن أهمية الأسرة باعتبارها من تتولى الطفل في مرحلة جد حساسة تكون فيها شخصيته الطفل لازالت قيد التشكيل وهي البيئة المدرسية التي لا تمثل فقط بيئة للتعليم و إنما أيضا للتربية فكلما كانت مدرسة فاشلة ومليئة بالفوضى وغياب القدوة التي يحتل فيها الأستاذ مركزا هاما كون أن التلميذ يتأثر كثيرا بشخصية المعلم ،أما البيئة الثالثة فهي بيئة العمل التي تستقطب الإنسان بعد تخرجه وإكمال دراسته فهي تساهم كثيرا في خلق مواطن صالح يساهم في بناء مجتمعه فكلما عرفت اختلالات سواء من خلال الاختيار الخاطئ للمهنة الذي تدفع إليه في الكثير من الحالات ظروف المعيشة التي لا تعطي للفرد الوقت الكافي لاختيار مهنة تتناسب مع طموحاته فتكون مع الوقت عاملا هدم يسبب اضطرابات نفسية للفرد ، وكذلك سلوك بعض رؤساء العمل المنحرف فالكثير من الفتيات من تساوم في شرفها من قبل مسئول فاسد أضف إلى ذلك بعض التشريعات و التطبيقات الخاصة بالعمل والتي يخترقها الإنسان ولا يعيرها أي اهتمام مما يخلق اللامبالاة و الفوضى و حتى الوصول إلى الانحراف والجريمة.

اولا: البيئة العائلية

إن المسؤولية الاجتماعية التي ينبغي أن تنميها الأسرة عند أبنائها منذ السنوات المبكرة لحياتهم تكون عبر عملية التنشئة الأسرية يتم بموجبها تحويل الطفل الرضيع من مجرد كائن حيوي إلى كائن إنساني حيث يمتص من خلالها القيم والمثل والمعايير والعادات والتقاليد و الأعراف في المجتمع ، ويكتسب الصفات الإنسانية ويصبح بموجبها مواطنا صالحا مؤمنا بربه وبوطنه وبعروبته وقادرا على دفع عجلة الإنتاج قدما إلى الأمام ومسهما في تحقيق استقرار المجتمع وأمنه وسلامته ورضائه ويرسم المشرع الأسلوب الأمثل أو الإطار الأمثل الذي تتم في ضوئه عملية تنشئة الطفل في إطار من الحرية والكرامة والإنسانية مستبعدا

بذلك أساليب القهر والبطش والتسلط والعنف والابتزاز والاستقلال أو الإهمال والنبذ والطرد و الاستبعاد وتتفق هذه المبادئ التي أكدها المشرع مع ما يذهب إليه علم النفس الحديث و التربية الحديثة في الوقت الحاضر على ضرورة صوان كرامة الطفل وكفالة حريته و المحافظة على حقوقه كإنسان وحمايته من الأذى والظلم واستغلال الأطفال في الأعمال المنافية للآداب أو المضادة للمجتمع ، أو في الأعمال الشاقة أو الليلية والقيام بأعمال النشل ، السرقة ، ترويج المخدرات والاعتداء الصارخ عليهم في ورش العمل أو ما يعرف اليوم باسم ظاهرة أطفال الشوارع (حسين احمد عبد الحميد رشوان ،2012،ص97). ولهذا فعملية التنشئة الاجتماعية تتكون من مراحل نظامية كل مرحلة منها تسهم في تعليم الناشئة المهارات الاجتماعية ولعب الأدوار الوظيفية وبلورتها في شخصياتهم واكتساب القيم الحميدة ونبذ السلوكيات والقيم الضالة، المنحرفة، والتمرس على الأعمال الجيدة وأدائها على نحو ينمي المجتمع ويمكنه من بلوغ الأهداف المتوخاة علماً بأن الأسرة كمؤسسة اجتماعية ليست وحدها مناطة بمهمة بلورة المسؤولية الاجتماعية عند الأبناء بل هناك مؤسسات أخرى تسهم في هذه العملية، وهي المدرسة وجماعة الأصدقاء والنادي ودور العبادة ووسائل الأعلام والبيئة الاجتماعية المتمثلة في هذه المؤسسات التي تعمق الوعي الاجتماعي والثقافي عند الأبناء حتى تجعل منة كائناً اجتماعياً يستجيب للمؤثرات البيئية ويخضع لأحكامها ونظمها وان التعاون والتنسيق بين هذه المؤسسات ينبغي أن يكون موجوداً عند قيام هذه المؤسسات بزرع مفردات المسؤولية الاجتماعية عند الناشئة لكي تكون هذه المفردات موحدة وفاعلة في التأثير على قيمهم وممارساتهم وعلاقاتهم الاجتماعية، وتلعب الأسرة دوراً كبيرا لما لها من أهمية في عملية التنشئة الاجتماعية السليمة والإشباع العاطفي والتأثير على شخصية الطفل والعمل على تدعيم المعايير المرتبطة بأدوار السلوك وتثبيت المعتقدات العامة المشتركة بالإضافة إلى الضبط الاجتماعي المتمثل بقيود وقواعد منظمة للسلوك تمارسه الأسرة بما يتناسب مع قيم المجتمع بحيث تحول هذه القيم من ارتكاب الأبناء للانحرافات. وبهذا تكون الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى التي تحدد وتصقل شخصية الفرد طالما أنها تلعب دوراً

هاماً وبارزاً في تقرير النماذج السلوكية للفرد ولعل هذا هو السبب الرئيس في أن نسبة كبيرة من البحوث ومدارس الفكر في علم الإجرام خلال هذا القرن قد اهتمت بالعلاقة بين الحالة الأسرية والجريمة إذ أنها أحياناً لا تعدو أن تكون إحدى الجماعات العديدة التي قد ترتبط بالسلوك المنحرف، سواء كان هذا الارتباط في ضوء المعايير أو في ضوء العلاقات الاجتماعية ويتبين بوضوح دور الأسرة المؤثر والفعال بالجريمة في المجتمع المعاصر، إذ أن المتغيرات الجديدة كالتحضر، والتصنيع، والحراك الاجتماعي وشبكات الاتصال المعقدة، وانساق القيم المتغيرة، كان لها الشأن في الأثر على بناء الأسرة وأداء وظائفها، فحولت بعض الأسر إلى حالة التصدع. ففي دراسة لكل من (شلدون جلوك) و(اليانور جلوك) سنة 1939م – 1949م على (500) نزيل في إصلاحية (ماستثوسس) ظهر أن حوالي 60% من النزلاء جاءوا من أسر متصدعة وفي دراسة أخرى لكل من (شو) و(ماكاي) حول الوضع الأسري لمجموعة من المنحرفين وجد أن 42.5% منهم جاءوا من أسر متصدعة بالمقارنة مع مجموعة ضابطة حيث أن 36.1% كانوا من الأسر غير المتصدعة وفي ألمانيا توصل (بون هوبر) من دراسة (110) من المجرمين الخطيرين الذين حكم عليهم، أن 45% قد أحاطت بهم ظروف أسرية سيئة (عبد الله مرقس رابي ،www.alukah.ne)

وما يتعلق بالتعامل بين الوالدين والأبناء، فقد وجد (هيلي وبرونر) في دراستهما على (4000) حالة أن 40% منهم قد جاءوا من أسر ينعدم فيها التقويم وتسود التنشئة الخاطئة وبالنسبة إلى الحرمان العاطفي، فقد وجد (هير تزول وستوريا) بفحصهما عدداً من الدراسات حول الموضوع، بأن هناك علاقة بين الجريمة والحرمان العاطفي للأبناء بسبب فقدان أحد الوالدين (عبد الله مرقس رابي ،www.alukah.ne) وهذا ما سنسعى لتوضيحه فيما يلي:

1-1- إجرام بعض أفراد العائلة :

يتأثر الأبناء بسلوك أبائهم فينشئون على طاعتهم استنادا لقول الرسول صلى الله عليه وسلم "ما من مولود إلا يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه " ويعتبر الخروج عن طاعة الأب أمرا غير مقبولا اجتماعيا ولهذا فالعديد من الأبناء يرون القدوة في الآباء فإذا ما وجد الأبناء أبائهم منحرفين (تجار مخدرات ،سارق ،قاتل) فهنا المقومات الأخلاقية و الإنسانية تضعف لديهم وتتحطم في الكثير من الحالات وتصبح الجريمة والاعوجاج وسوء الخلق أمرا عاديا ونفس الشيء بالنسبة للأم المنحرفة التي تكون مستهترة وفاضحة سكيرة مقامرة أو ذات علاقات مشبوهة أو ذات سلوك غير أخلاقي مما ينعكس سلبا على سلوك الأولاد مستقبلا (زاوي دليلة ،2018،ص159).

1-2- التفكك الأسري :

يمثل الكوارث الداخلية التي تتسبب عن فشل لاإرادي في أداء الدور نتيجة الأمراض النفسية أو العقلية مثل التخلف العقلي الشديد لأحد أطفال الآسرة أو الاضطراب العقلي لأحد الأطفال أو لأحد الزوجين،و الظروف المرضية الجسمانية المزمنة والخطرة التي يكون من الصعب علاجها (محمد مبارك ال شافعي،2006،ص10).

كما يشار للتفكك الأسري بنفس المعنى إلى عدة مصطلحات أجنبية أبرزها family disorganisation أي الانحلال الأسري الذي يقصد به اتجاه التفاعل بين الوحدات التي تتكون منها الأسرة ضد المستويات الاجتماعية المقبولة ، بحيث يحول ذلك بين الأسرة وبين تحقيق وظائفها التي لابد لها من القيام بها لتوفير الاستقرار والتكامل بين أفرادها ، وهذه الحالة تصل إليها الأسرة بعد مرحلة التفكك disintegration التي تشير إلى فشل الأسرة و انهيار تكاملها ،واستخدم بعضهم مصطلح family disorganisation بمعنى الانفصال آو الطلاق أو الهجر أو الموت أو الغياب الطويل لأحد الزوجين بينما أطلق مصطلح العائلة المتصدعة the broken family بما يقارب المعنى السابق ليشير إلى الأسرة التي تفككت

بالموت أو الطلاق أو الانفصال بسبب نزاع عائلي domestic discoedوهناك من استخدم مصطلح broken homeأو الأسرة المفككة للإشارة إلى الأسرة التي يغيب عنها على الأقل احد الوالدين بسبب الطلاق أو الوفاة أو الهجر (محمد مبارك ال الشافعي،2006 ،ص15).

و يفضل الاختصاصيون الاجتماعيون في الولايات المتحدة الأمريكية استخدام تعبير الأسرة ذات العائل الواحد single parent family وهناك أيضا مصطلح disengaged family أي الأسرة المترابطة التي يوجد بين أعضائها وأنساقها عوائق شديدة تؤدي إلى الحد من التفاعل بينهم والى العزلة النفسية بين الفرد والأخر وقد استخدم بعض الباحثين العرب مصطلح التفكك العائلي بمعنى اختلال السلوك في العائلة ، والتربية العائلية الخاطئة ، و حالات الخصام بين الوالدين بينما استخدم مصطلح تفكك الأسرة ليشير إلى انهيار الوحدة الأسرية وانحلال الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل عضو أو أكثر في القيام بالتزامات دوره بصورة مرضية ومن هذا توصل محمد مبارك آل شافعي إلى عدة عناصر يتضمنها مصطلح التفكك الأسري وهي : انهيار النسق الساري داخليا أو خارجيا أو كليهما معا ، نتيجة لاختلال السلوك في الأسرة وكذلك عدم قدرة بعض أو كل أفراد الأسرة على التفاعل الايجابي السوي ، عجز بعض أو كل أفراد الأسرة عن أداء أدوارهم المفترضة ، ما يحول دون تحقيق الأسرة لوظائفها بشكل كامل يؤدي ذلك إلى عدم تحقيق التماسك و الاستقرار بين أفراد الأسرة فالتفكك الأسري يعني عدم توافر الجو الصالح في محيط الأسرة الواحدة للتربية وتقويم سلوك الأبناء،فهو إذا انهيار للأسرة بصفتها وحدة اجتماعية وانحلال بناء الأدوار الاجتماعية المرتبطة بها عندما يفشل احد أفرادها أو ما فوقه في القيام بالواجبات والالتزامات التي يتطلبها دوره بشكل صحيح وقد يأخذ التفكك الأسري صورة التفكك الكلي ويتم بانتهاء الحياة الزوجية إلى الطلاق آو تحطيم الأسرة بموت آو سجن احد الزوجين أو كليهما معا. كما يتجسد التفكك الأسري في **التفكك الجزئي الذي يصيب الأسرة :**

وتبدو مظاهره في الانفصال المؤقت والهجر المتقطع بمعنى أن الزوج والزوجة قد يعاودان الحياة الأسرية ويستأنفان علاقتهما المتبادلة في فترات إصلاح ذات البين ولكن من المستبعد أن تستقيم الحياة الزوجية في مثل هذه الحالات بل لابد أن تكون مهددة من حين لأخر بمعاودة الانفصال والهجر وتحدث ظواهر الانفصال والهجر في مختلف الطبقات غير أنها أكثر وضوحا في الطبقات العاملة والفقيرة **والتفكك الكلي آو انحلال الأسرة** : وتبدو مظاهره في انتهاء العلاقات الزوجية بالطلاق أو تدمير وفناء حياة الأسرة بالقتل أو انتحار احد الزوجين أو كليهما و**التفكك المادي أو الاجتماعي** : ويسمى أيضا بالتفكك الفيزيقي ويحدث في حالة وفاة احد الوالدين أو كلاهما أو الطلاق أو الهجر ويضيف البعض إلى ذلك تعدد الزوجات والغياب الطويل الأجل بالإضافة إلى **التفكك النفسي:** ويحدث في العائلة التي يسودها جو النزاعات المستمرة بين أفرادها وخاصة الوالدين حتى لو كان جميع أفرادها يعيشون تحت سقف واحد ،وكذلك يشيع فيها عدم احترام حقوق الآخرين (مصطفى الخشاب ،1985،ص233) .وسنعرض فيمايلي أسباب غياب الوالدين أو احدهما عن العائلة والتعرف على اثر هذا الغياب على جنوح الأحداث .

1-2-1- الطلاق :

يتجسد في انفصال الزواج بسبب منصوص عليه دينا وشرعا وقانونا ، ومن أهم الأسباب التي تجيز طلبه الزنا والهجران لعدة سنوات ،القسوة ،الجنون الذي يكون ميئوسا منه أي شفائه ونجد حق المرأة في طلب الطلاق اقل نطاقا من حق الرجل (ثروت محمد شبلي ،دت،ص13) فالطلاق بدوره يؤثر على الأسرة باعتبارها الخلية الأولى للمجتمع ، فإذا صلحت صلح المجتمع ، وان دمار الأسر وتفككها نتيجة الطلاق يؤدي إلى إعاقة بناء المجتمع وتقدمه فالطلاق أصبح من أهم المشكلات التي تواجه الأسرة خاصة العربية فيؤدي إلى تفويض الأشرة وهدم بنيانها وفك الروابط القوية التي ترتبط بها وانفصال الزوجين و

الإضرار بالأطفال وحرمانهم النشأة الطبيعية من رعاية الوالدين التي قد تؤدي إلى الانحراف والولوج في عالم الإجرام (ثروت محمد شبلي ،دت،ص13)

فللطلاق أثار وخيمة على العائلة إذ يؤدي إلى تفككها لكن الضرر الأقوى يقع على المرأة المطلقة لاسيما في الجانب المادي ،كما قد يؤثر في مستقبل الأولاد فهو بمثابة صدمة قوية لهم ولا سيما في السنة الأولى من وقوعه فيؤدي ذلك إلى ضعف الرعاية المادية والاجتماعية لهم بسبب إنفراد أحد الأبوين لرعاية الأبناء حيث تضعف درجة السيطرة ويقل التوجيه وبالتالي يعاني الأطفال وأفراد الأسرة من الحرمان والتفكك العائلي ويعيشون حياة غير مستقرة ويعانون من افتقاد عواطف الأبوة والأمومة والدفء العائلي وبالتالي ينتظرهم الشقاء بمختلف ألوانه وقد ينتهي بهم الحال للانحراف و الجنوح (سناء الخولي،دت،ص 261) .

1-2-2- وفاة احد الوالدين أوكليهما:

يعتبر الموت مسألة حتمية يتعرض لها كل إنسان ويؤدي موت أحد الزوجين إلى تغير الدور الاجتماعي للشريك الباقي على قيد الحياة ، ويطلق على الزوجة التي مات زوجها ب " أرملة " و الزوج الذي ماتت زوجته " أرمل " و جدير بالذكر أن الطبيعة المتغيرة للأسرة قد أدت إلى نشوء مشاكل جديدة في توافق الزوج أو الزوجة عندما يموت أحدهما لأن بناء الأسرة و خاصة إذا تعلق الأمر بمكان الإقامة الدائمة قد جعل موت الشريكين عاملا من عوامل التفكك الذي ينبغي أن يواجهه الشريك الآخر .

إن الأدوار الجديدة لكل من الأرمل والأرملة يبدو أنها تختلف من جوانب عديدة ويبدو أن هذا يرجع في المحل الأول إلى الاختلافات الجنسية ، ذلك لأنه ولأسباب عديدة يكون الدور الجديد للأرملة أكثر في مجال التوافق سيكولوجيا واجتماعيا إذا ما قورن بدور الأرمل ومن بين هذه الأسباب :

- أن الأرملة لا تجد تشجيعا اجتماعيا على الزواج مرة ثانية أي ميلها إلى عدم تكرار الزواج

– إن الزواج يكون عادة أكثر أهمية بالنسبة للمرأة من الرجل في كثير من المجتمعات في أغلب مناطق العالم ولهذا يكون انتهاء الزواج يعني انتهاء دور حيوي بالنسبة للزوجة .

– إن الأرملة لا تجد تشجيعا اجتماعيا على الزواج مرة أخرى ثانية أي ميلها إلى تكرار الزواج.

– تحمل المشاكل الاقتصادية للأرملة لنفسها ولأطفالها سوف تواجه إمكانية معاودة النظر في مستوى المعيشة الذي يستعرض بشكل أو بأخر .

– تواجه الأرملة في حياتها قيودا مما يواجهه الأرمل ذلك يرجع أساسا إلى أن المرأة بوجه عام أكثر ميلا إلى الاستسلام لظروفها الجديدة كما أن الأرامل النساء لا تكن أمامهن فرص مثلها وهو إمام الأرامل من الرجال لتغير المكانة من خلال الزواج نظرا لما يكتنف ذلك بالنسبة لهن من صعاب و معوقات و تظهر حدة هذه المشاكل خاصة إذا كانت الأرامل قد مات عنهن أزواجهن و هن في سن مبكرة (سناء الخولي ،مرجع سابق،ص385)

إن غياب أحد الوالدين أو أحدهما بسبب الوفاة قد يسبب انحراف أفراد الأسرة ، فاليتيم من سيتدرج نحو الانحراف في ظل غياب عناصر الضبط الاجتماعي ويخطو شيئا فشيئا نحو الإجرام بشتى أنواعه : كالمخدرات ، والسرقة ،القتل ...الخ .بل وسيصبح في المستقبل أداة هدم وتخريب لكيان الأمة وتمزيق لوحدتها ، وإشاعة الفوضى والانحلال بين أبنائها .

1-2-3- الهجر والانفصال :

أ – **الانفصال** : يعني انفصال الطفل عن أمه فهو ترك الزوج أو الزوجة الحياة المنزلية بناءا على اتفاق سابق بين الزوجين على هذا الوضع وهو عدم الاتصال الجسماني واستقلال كل طرف عن الأخر في المخدع والمأكل (مصطفى الخشاب ، مرجع سابق ،ص 13) .

ب – الهجر : و يقال في لسان العرب أنه ضد الوصل، و هو أيضا أن يترك أحدهما دون اتفاق و بدون أن يبدي نظرة في الإبقاء على العلاقات الزوجية أو إنهائها (احمد براح ،2005، ص22).

ب–1–أنواع الهجر : يمكن تصنيف أنواع الهجر إلى نوعين هما :

أ– **الهجر الدائم** : هجر الزوج لزوجته و أولادهم لعدم قدرته على إعالتهم و في نيته عدم العودة إلى الحياة الزوجية ، و يعد بمثابة الطلاق و يطلق على الهجر " **طلاق الفقير** " لأن الطبقات الفقيرة تلجأ عادة إلى هذه الطريقة تهربا من قيود الطلاق الرسمي و ما يتطلبه من مصروفات و يترتب عليه نتائج و مسؤوليات.

ب–2– **الهجر المؤقت** : هجر الزوج لزوجته و أولاده لفترة زمنية محدودة تدوم شهر أو شهرين أو فترة محدودة ليعود الزوج إلى عائلته وتشير الإحصائيات إلى زيادة الهجر في السنوات الأولى من الزواج حيث لا يوجد الأولاد يدعمون حياة الأسرة و يعززون الروابط بين الأب و الأم ، كما تشير الإحصائيات كذلك إلى زيادة حالات الهجر بين السيدات عنها بين الرجال نظرا لما تتسم به الحياة الأسرية الحاضرة من الحرية و ظهور شخصية المرأة و نزولها إلى ميدان العمل وحصولها على أسباب الكسب الخاص التي تغنيها إلى حد ما عن معايشة الرجل.

فالهجر يعد من بين أهم الأسباب المؤدية إلى انحراف أفراد الأسرة خاصة الأبناء ،وفساد خلقهم وانحلال شخصيتهم ،فتخلي أحد الوالدين أو كليهما عن مسؤولياتهم في الرعاية و التوجيه يؤدي إلى فساد الأخلاق و بالتالي الانحراف و الولوج في عالم الجريمة .

1–3– المشاكل وعدم التوافق بين أفراد العائلة :

قد تتخلل الحياة الأسرية مشكلات تؤدي إلى اضطراب العلاقات بين الوالدين والى سلوكات شاذة مما يهدد استقرار الجو الأسري والصحة النفسية لكل أفراد الأسرة فالخلافات الأسرية قد

تكون حادة تتميز بثورة وعادة تأخذ شكل العنف مما يؤثر على نفسية الأبناء ويبحثون عن الحب والعطف والحنان خارج البيت فتكون جماعة الرفاق هي البديل ومن ثمة تعلم العادات السيئة والسلوكات الإجرامية فيصبحون عناصر هدم بدلا من عناصر بناء لأسرهم و مجتمعهم ويلجئون إلى الشارع لممارسة السلوك المضاد لمعايير المجتمع (عبد الرحمن العيسوي،1990،ص248).

1-4- التربية الأسرية الخاطئة :

التربية الخاطئة تعتبر الحجر الأساس في تكوين الشخصية المنحرفة كما أنها من أهم العوامل صلة بالجريمة فقد تكون التربية في بعض الأحيان متسمة بالعنف والقسوة أو متسمة باللين والتهاون أو متراوحة بين القسوة واللين بحيث يجد الطفل أحيانا تسامحا وأحيانا أخرى غضبا وسخطا للأمر نفسه الأمر الذي يؤدي به إلى الحيرة والعجز عن فهم ما يراد به .فهناك العديد من الدراسات بينت هذا ففي ألمانيا أجريت دراسة على 500مجرم تبين أن 60 بالمائة من المبحوثين نشئوا في ظل مبادئ تربوية غير سليمة ،كما قام مركز دراسات وبحوث في سجون فرنسا تبين من خلالها أن 40 بالمائة من المبحوثين كانت تعوزهم في طفولتهم رعاية الأم و أن 50 بالمائة من المجرمين عانوا كذلك الحرمان والرعاية والتربية ، كما توصل " شوكا لينجام " من خلال دراسته على عينة من المجرمين أن أغلبية المجرمين افتقدوا التربية والمراقبة الوالدية (يونس سمير ، 2006 ،ص125)

1-5- الظروف الاقتصادية للعائلة :

إن تأثير الحالة الاقتصادية الضعيفة للأسرة لا يمكن أن يكون عاملا مباشرا بحد ذاته ولكنه يولد على الأقل حالات اجتماعية تساعد على الانحراف خاصة في المدن التي تكون فيها مغريات الحياة كثيرة وكذلك ارتفاع مستوى المعيشة بالنسبة للأسر ذوي الدخل الضعيف وبالتالي لا يمكنها تلبية حاجيات الأفراد مما يدفع إلى الانحراف والإجرام بشتى الأنواع

(رزيق معروف ،1986،ص33) وأول ما يتأثر بالظروف الاقتصادية للعائلة هو المسكن الذي تقيم فيه ذلك أن رب الأسرة عادة ما يختار السكن في الحي الذي يتماشى مع قدراته المادية وموارده فكلما كان المسكن ضيقا ومكتظا تكثر الحركة والاحتكاكات مما يحدث ظواهر إجرامية اجتماعية خطيرة كمواقعة المحارم وانتشار حالات الشذوذ الجنسي (أكرم نشأت إبراهيم ،2011،ص124). فالسكن هو النواة الأولى و المقوم المرفولوجي الذي يجمع أفراد الأسرة ويخلق الانسجام والتوافق ويوطد العلاقات الترابطية وكلما كان غير لائقا انعكس سلبا على سلوك الأبناء ،أضف إلى ذلك الفقر باعتباره عجز في تحقيق الحاجات المادية والمعنوية للفرد (اسماعيل قيرة ،2003،ص17). **فأدام سميت** يرى أن مصطلح الفقر يستدعي أمرين هما تلقائية الروح وفكرة اللامساواة، فالفقر بدون شك مقيد الإنسان إلى الحاجة فكفاية كل نفس تعطي مشاعر الطمأنينة والعكس إن عدم الكفاية يؤدي إلى قلق زماني (Jeans LABBENS ,1978,p74) فالفقر إذاً يساعد على تفاقم المشاكل ويهدد الثبات والترابط الاجتماعي سواءً للأسرة بالدرجة الأولى والمجتمع بالدرجة الثانية (Blandine DESTARMAU ,2002,p162) وحتى تستطيع الدولة الخروج من نطاق العوز والفقر لا بد لها أن توظف جميع طاقاتها الإنتاجية سواء على مستوى المجتمع الريفي أو الحضري للنهوض بجميع القطاعات للخروج من مشاكلها (Barry COMMONER ,1990,p162)

فتدهور الأوضاع الاجتماعية وتعميق اللامساواة بين السكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يؤدي إلى بروز مشاكل وظواهر اجتماعية مقلقة تنعكس على استقرار المجتمع بصفة عامة و الأسرة بصفة خاصة وعلى رأسها الجريمة بمختلف أشكالها كالسرقة ،القتل ...الخ.

إن تفشي وازدياد حدة الفقر من اكبر القضايا التي تواجه السياسة الاقتصادية والأمن الاجتماعي لدول العالم الثالث ،وهي تؤدي بدورها إلى التدهور في كل النواحي الحياة اقتصادية واجتماعية للفرد والمجتمع ، بتدني الإنتاجية وهبوط مستوى الدخل والفقر من

المشاكل التي لها أثار مدمرة للفرد والمجتمع على حد سواء ، فالفقر يمنع الأفراد من تنمية قدراتهم و يقعد بهم عن أداء رسالتهم الاعمارية في الأرض التي كلفهم بها المولى عزوجل . لقوله سبحانه و تعالى " **هو الذي أنشاكم من الأرض و استعمركم فيها** " (سورة هود ،الآية 21) وللفقر أسباب كثيرة فقد ينجم عن قلة الإنتاج الناتجة عن تخلف وعدم كفاءة وسائل الإنتاج ، وعن بعض التقاليد والعادات الاقتصادية والاجتماعية التي تمثل عائقا لزيادة الإنتاج والنمو ، كما انه قد ينجم عن الحروب والكوارث الطبيعية وعلى مستوى المجتمع يؤدي انتشار الفقر إلى التخلف وارتفاع معدلات الجريمة والانحراف وعدم الاستقرار ، إذ لا بد للفقير من البحث عن وسيلة لكسب عيشه تمكنه من التكيف مع الفقر ، وقد يلجأ بعض الفقراء إلى السرقة،التسول،التشرد كأداة للتكيف مع الفقر في سبيل السعي الدءوب لكسب العيش وتامين المستقبل. فالفقر يمثل عاملا حاسما من عوامل الجريمة ،حيث يمثل حالة سيئة من الحياة محددة بالجهل ، سوء التغذية ، المرض ، ارتفاع مستوى وفيات الأطفال ، و قد يحدث بسبب انخفاض التعليم ، قلة الخبرات الفنية ،عدم الاستقرار السياسي مما يضيع الثروات بسبب التبعية الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى والتشرد الذي يعانيه المواطنين فيهربون إلى المدينة حيث لا يجدون السكن والعمل و تضيق الحياة أمامهم فيلجئون إلى الانحراف كوسيلة للتكيف مع الفقر لسد حاجاتهم الضرورية في الحياة (صفاء محمد علي ،دت،ص07) .

فالشؤون المالية إذا تلعب دورا هاما في تحقيق الاستقرار الأسري ويعتبر توفير الأساس المادي من الأمور الحيوية فكثيرا من حالات الفشل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للأسرة يرتبط بالفقر وانعدام الدخل أو سوء التصرف أو انعدام التخطيط لميزانية الأسرة مما يدعو إلى الارتباك الأسري وبالتالي تصدع الأسرة و تفككها ليلجأ أفرادها للبحث عن حلول لمشاكلهم المادية في ظل وضع اقتصادي سيئ مما يجدون الجريمة كحل لمشاكلهم .

و أهم المشكلات التي يعانيها العالم في هذا العصر وأكثر ظهورا وخطورة على الأمة وكيانها الاجتماعي ،الاقتصادي ،السياسي ، الأمني مشكلة البطالة فهي حالة عدم توافر العمل لشخص راغب فيه، مع قدرته عليه في مهنة تتفق مع استعداداته وقدراته ونظرا لحالة سوق العمل تعتبر البطالة بابا رئيسيا ومعبرا خطيرا يعبر منه المجرمون، فالبطالة تجر إلى الانحراف عن الدين القويم وإلى اقتراف الرذائل وسلك سبل المجرمين والعبث بالأمن وانتهاك الحرمات والاعتداء على أملاك الناس بطرق غير مشروعة . (محمد علاء الدين عبد القادر ،2003،ص01) فهي تعتبر حالة شخص لا يملك عمل وهي مؤقتة ولها نتائج، ويعرفها نادر فرجاني: على أنها تعبير عن قصور في تحقيق الغايات من العمل في المجتمعات البشرية وحيث الغايات من العمل متعددة بتعدد مفاهيم البطالة (رابح بوقرة ،2010، ص02)

وبصورة عامة يمكننا القول أن الأوضاع السيئة والمتدهورة التي تعيش فيها الكثير من الأسر ذات الدخل الضعيف، التي تتصف سكناتها بالضيق والاكتظاظ، والنقص الكبير في الشروط الصحية إلى جانب الحالة الاقتصادية المتسمة بالفقر والعوز والاحتياج، والوضع المتأزم لسوق العمل ووضعية السكن المتدهورة التي تعيش فيها الكثير من الأسر الجزائرية توجد مظاهر أخرى فيها الكثير من الدلائل عن تدهور الحالة الصحية لأفراد الأسر المعوزة التي تعاني من أمراض الفقر نتيجة النقص في كمية الاستهلاك الغذائي ونوعيته أو نتيجة تدني الأوضاع السكنية التي تجعل الكثير من الأسر المعوزة تضطر إلى العيش في مناطق موبوءة بالأوساخ والأمراض لا تتوفر فيها أدنى شروط الصحة ما يجعلها بؤرا من بؤر الإجرام المختلفة ،كما يعتبر انخفاض الدخل الفردي بدوره كذلك من أبرز المشكلات التي قد تساهم بصورة كبيرة في انحراف وجنوح الأحداث وتؤدي إلى الجريمة فهو عدم القدرة على الحصول على ضروريات الحياة وإن طال هذا الانخفاض أدى إلى السلوك الإجرامي والانحراف بدافع من الحاجة المادية والعوز الاقتصادي يقول "سروكن" بأن الحياة الاقتصادية

هي عنصر أساسي له آثاره المحددة التي يستند إليها تكيف الإنسان مع مجتمعه وثقافته (محمد علاء الدين عبد القادر ،مرجع سابق،ص98).

فالعامل الاقتصادي إذا هو مسئول عن بعض الانحرافات السلوكية كهروب رب الأسرة من مواجهة مسؤولياته إلى الإدمان على الخمر والكحول والالتجاء إلى مزاولة أعمال لا يقرها القانون كما وجد عالم الإجرام الهولندي " وليم بونكير " في دراسته أن جذور الجريمة تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع. فالنظام الاقتصادي وما ينطوي عليه من عوامل مادية وملابسات اجتماعية هو المسئول بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن معدلات الجريمة في المجتمع ، فجرائم الأحداث ، التشرد ، الاحتيال هي ظواهر ترجع إلى بطالة أولياء الأمور وفقرهم الاقتصادي وعدم توفر خدمات الرعاية الاجتماعية التي تنقذهم من فاقة العوز والحاجة المادية (إحسان محمد حسن،2008،ص89).

إن الظروف الاقتصادية السيئة التي تعيشها العائلة لا تمكنها من إشباع الحاجات الأساسية في المناطق المتخلفة التي تسيطر عليها عوامل ومسببات الجنوح الاجتماعي ومثل هذه الظروف لا تشجعها على منح أطفالها التربية والتعليم لاسيما التربية المتخصصة التي تساهم في اكتساب الخبرة ،المهارة ، استغلال المراكز والأدوار المهنية والوظيفية التي يثمنها المجتمع ،إن ظروفا مادية سلبية كهذه تدفع الأبناء إلى ترك الدراسة وامتهان الأعمال الهامشية التي قد تكون بداية لانحرافهم الأخلاقي والسلوكي كبيع السكاكر والعلك في الشوارع أو تنظيف وغسل السيارات أو صبغ الأحذية وعند مزاولتهم لمثل هذه الأعمال يختلطون مع أبناء السوء الذين يؤثرون فيهم تأثيرا سلبيا يؤدي بالنهاية إلى انحرافهم وخروجهم عن الطريق السوي ومنه نستخلص تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المسئولة عن السلوك الإجرامي في المجتمع ، ذلك أن ظاهرة الجريمة لا يمكن فصلها بأي حال من الأحوال عن الظروف الاقتصادية التي يعيشها الأفراد و الجماعات .

ثانيا– البيئة المدرسية

إن المدرسة باعتبارها مجتمعا مصغرا تتضمن جملة من التنظيمات الاجتماعية والأنشطة والعلاقات فهي مؤسسة اجتماعية ذات أهداف محددة ومعايير وقيم وأنساق اجتماعية تحفظ استقرارها وتُمكنها من أداء وظائفها ،فهي تظم تنظيمات رسمية تحدد العلاقات بين العاملين فيها ومسؤولياتهم كما توجد علاقات غير رسمية بين مختلف الأفراد تحدد طبيعة المرحلة التعليمية المرتبطة بأهداف التربية المدرسية. وإن أداء التلميذ لدوره في المدرسة يتطلب منه القيام بنشاطات متوقعة منه أداءها حسب مستويات الأداء المتعارف عليها في المدرسة من خلال ممارسة هذه النشاطات ، ويتعلم أن هنالك مجموعة من المعايير المحددة للأداء كما يرها " دراين" (محمد العربي ولد خليفة ،1986، ص20).

تعتبر المدرسة المؤسسة الثانية بعد الأسرة في تكوين شخصية الطفل تربويا ونفسيا واجتماعيا بحيث يتلقى فيها المعارف والخبرات التي تنفعه في حياته العملية والعلمية، ومن هذا كان لزاما أن تحرص على أن تقوم بوظيفتها بشكل جيد،ومن هنا تظهر أهمية البيئة المدرسية باعتبارها البيئة الخارجية الأولى التي ينتقل إليها الطفل من البيئة العائلية التي ولد فيها حيث يواجه الطفل في المدرسة فرصا ضخمة للتقليد والاندماج والإيحاء وغيرها من وسائل اكتساب القيم والمبادئ والمدرسة بالنسبة للطفل أول مجتمع متشابك مترامي الإطراف يجد نفسه فيه حيث يلتقي بعدد كبير من الأطفال الذين يقاربونه في السن و يشاركونه نزعاته وأهوائه ويختلف كل منهم على الآخر في طبائعه وميوله واتجاهاته التي يكتسبها من بيئته العائلية وبذلك يواجه أول مجتمع حقيقي يحتاج إلى قدرات بإمكان التكيف معه تختلف عن تلك التي اعتاد عليها من عائلته (يحي خير الدين عودة،2007،ص107).

وهكذا يتضح أن المدرسة تتيح للأطفال التجمع التلقائي بما يهيئ إعادة تكوين علاقات اجتماعية جديدة مبنية على أحاسيس ومشاعر وتطلعات أو تشكل دوافع وأهداف مشتركة ،وإذ كانت المدرسة مركزا لبناء العقول والأجسام السليمة فإنها في الوقت نفسه تتمتع بكيان

اجتماعي يساعد التلميذ ليكون وسيلة لنقل ما يستوعبه إلى أسرته والى المجتمع بأسره (محمد محمود وجيه ،دت ،ص 116)

كما يجب أن تكون للأستاذ الكفاءة وطرائق التدريس والوسائل التعليمية والمناهج ونظام الامتحانات وكذا التوجيه المدرسي ليمكنه من القيام بوظائفه المختلفة بأحسن وجه وفهم التلاميذ وقدراتهم واستعداداتهم وأن يتصف الأستاذ بالصفات العلمية الجيدة، حتى يصل إلى تحقيق الهدف المتوخى في التلاميذ (محمد قريشي ،2000 ،ص72).

وتتميز عملية إعداد الصغار للتكيف مع المدرسة بأنها من اشق العمليات الاجتماعية وأهمها في الوقت ذاته فهي تحتاج إلى دراسة عميقة لكل طفل على حده للجو المدرسي الذي يحيط به والتعرف على الحاجات الفعلية له ومتابعة الآثار العميقة في سلوكه وتصرفاته للوقوف على المعوقات التي صادفته في مجال الأسرة ودرجة عمقها في حياته فالطفل يصل إلى المدرسة وهو محمل بشحنات انفعالية خاصة تعوق من سيره المدرسي فإذا لم يجد التوجيه والرعاية الكافية من جهة وإذا اصطدم بأوامر والتزامات قاسية من جهة أخرى فقد ينحرف عن النظام المدرسي ويظهر ذلك في صورة الهروب من المدرسة والغياب المطرد والتأخر عن مواعيد الدراسة والتخلف الدراسي والانحراف داخل البيئة المدرسية وأهمها حالات الشذوذ وحالات حب التملك (عبد الرحمن محمد مفرح،2004،ص45).

كذلك تؤدي قلة العدالة في التعامل والتمييز بين التلاميذ داخل الصف والعقاب بكل أنواعه البدني والنفسي من قبل المعلم وإدارة المدرسة لتلميذ وصعوبة بعض المقررات الدراسية والاكتظاظ داخل حجرة الدراسة وسوء الإضاءة ونظام الامتحانات ، والشعور بالفرق الشاسع بين قدراتهم على التحصيل والانجاز العقلي وبين القدرات زملائهم سواء نحو الأسوأ أو الأحسن (هادي مشعان ربيع ،2003،ص 123).

ومعنى ذلك أن المدرسة والنظام المدرسي يمكن أن تشكل عاملا من العوامل المؤثرة في انحراف الأحداث فإذا كانت المدرسة مثلا تبعد من جهة الموقع عن مسكن التلميذ بمسافة طويلة يضطر أن يقطعها مشيا على الأقدام مجتازا عديد من الأجواء التي تشتت تركيزه المدرسي أو أن يقطعها مستخدما وسائل مواصلات يشعر فيها بالإرهاق والعناء مما سيدفعه إلى الهروب والغياب عن المدرسة حتى لا يتحمل هذه المشقة ويسهم في ذلك عوامل مختلفة أخرى فقد تكون المدرسة نفسها عاملا مهدما كأن يقوم النظام المدرسي على منع التلاميذ المتأخرين صباحا عن دخول المدرسة أو طرد التلميذ المذنب دون الاتصال بولي آمره و بأسرته كما أن مواد الدراسة نفسها وشخصية المربين والقائمين على التدريس إما أن تجذب التلميذ للمدرسة أو تنفره منها ففي دراسة أجريت في العراق تبين أن 45 بالمائة من الجانحين أميين و40 بالمائة في المرحلة الابتدائية و15 بالمائة منهم كانوا وصلوا إلى المرحلة المتوسطة ،كما أكدت نتائج بحث السرقة عند الأحداث في مصر العلاقة بين التعليم والجريمة حيث تبين أن 60 بالمائة منهم أميون و في نفس الاتجاه ذهب الأديب والمفكر الفرنسي فيكتور "**هيجو** "الذي قال أن فتح مدرسة هو بمثابة إغلاق سجن (جعفر عبد الأمير الياسين ،1981،ص131).

2-1- سوء اختيار المدرسين والقائمين على إدارة المدرسة :

تعتبر المدرسة مؤسسة تربوية اجتماعية ولكنها قد تفشل في تحقيق وظائفها فسوء معاملة المدرسين وقسوتهم قد يجعل من المدرسة مثيرا شرطيا للألم والعقاب ويجد الطفل في الهروب منها الوسيلة المناسبة لخفض التوتر والقلق وقد يفشل الجهاز المدرس في تحقيق التساند والتكامل الوظيفي بين ادوار العاملين بالمدرسة ويظهر ذلك في عدم التعاون بينهم على اكتشاف مشكلات الأطفال في وقت مبكر وتصبح المدرسة في هذه الحالة اقل جاذبية لبعض الطلاب الذين يجدون البيئة الخارجية للمدرسة أكثر إمتاعا لتحقيق رغباتهم فيهربون من المدرسة إلى المناطق الجاذبة كما يسهل تعرضهم للانحراف وخاصة إذا اجتمعوا مع

أصدقاء السوء وخارجها حيث الأصدقاء من العوامل التي تساعد على انحراف الطلاب فيرتبطون معا ويهربون معا من المدرسة وعندئذ يتقطعون عن المدرسة ولا ينتظمون فيها وقد لا تعلم الأسرة إلا بعد فوات الأوان خاصة إذا كانت شخصية المدرس مشوبة بعلل أخلاقية وانحرافات سلوكية فذلك شر يعود ضرره على تلاميذه وخاصة أولئك الذين لم يكتسبوا في بيئاتهم العائلية نوازع خلقية سليمة وتغلب عليهم نزعة المحاكاة التي تدفعهم لتقليد المدرس في سلوكه المنحرف باعتباره القدوة وبوصفهم الأدنى وهو الأعلى طبقا لنظرية التقليد فهاته المدرسة الاجتماعية في شكلها الأول تطورت بنوع خاص من أعمال الباحث الفرنسي تارد Gabriel Tarde والتي رأت في السلوك الإجرامي سلوكا اجتماعيا مكتسبا ،إذ قدمت المحاكاة و التقليد الاجتماعيين على أنهما الأساس في تفسير تعلّم السلوك و من ثم تفسير الجريمة التي تعتبر في نظره ظاهرة اجتماعية موجودة في كل المجتمعات ، تتكون هذه الظاهرة من جرّاء تأثير الوسط أو البيئة الاجتماعية وتقوم هذه النظرية على أن التقليد : هو أساس تعلم السلوك الإجرامي ، فالفرد لا يكون مجرما إلا إذا قلّد غيره من المجرمين المحيطين به و التقليد نوعان:

ا- **تقليد اجتماعي:** و ينتقل عن طريق القيم ،العادات ، التقاليد من جيل إلى آخر في نفس المجتمع أو عن طريق تقليد قيم جماعة يختلط بها الشخص في مجتمع ما.

ب- **تقليد فردي:** ينتقل عن طريق السلوك السوي أو المنحرف من شخص لآخر.

يقول تارد : أنه لابد من وجود مثال أو قدوة لأي نمط من أنماط السلوك الاجتماعي يسعى الفرد إلى تقليده ، فالمجرم يجد مثالا أو نمطا في مجرم آخر(أحسن طالب،2000،ص96)

فالتقليد ينتقل من الأعلى إلى الأسفل أي من الطبقات العليا إلى الدنيا ، ويحدث بتأثير العادة و الذاكرة و الاختلاط، كما يحدث عن طريق الزحام الفضولي أو الفرجة أو التجمهر، فمثلا لو حدث انفعال في التجمهر فسوف ينتقل ذلك الانفعال إلى بقية المتجمهرين ، أو إلى

صفوف الحاضرين ، فالانتقال يصبح جماعيا كذلك يعدو السلوك جماعيا و ليس فرديا بفعل التقليد (عدنان الدوري ،1988)،ص241).

ففي نظر تارد :أن العامل الأساسي للإجرام هو التقليد ، لأن أعمال الإنسان الهامة وتصرفاته أيّا كانت مصدرها " **القدوة** " فالشخص قد يقلد نفسه بحكم العادة أو عن طريق التذكر، و يقلد غيره فظاهرة التقليد هذه عامة في كافة المجتمعات تبعا لاختلاف العلاقات بين الأفراد ، ففي المجتمعات الكبيرة حيث تتعدد العلاقات وتتشابك المصالح ، تبدو واضحة و متجددة ، يكثر عددها و تتعدد صورها ، أما في المجتمعات الصغيرة تكون أقل ظهورا و ثابتة كما و نوعا (عبد القادر قهوجي،1985،ص73) .

فالفرد الذي يعيش في بيئة عنيفة و أفرادها يتميزون بالسلوك العنيف والعدواني يكون له أكبر الفرص في أن يصبح بدوره عنيفا و عدوانيا هذا بتقليد بيئته الاجتماعية والثقافية فهذا الطرح ، يتقاسمه العديد من الباحثين خاصة منهم المنتمين إلى المدارس النفسية والاجتماعية (جمال معتوق ،2008،ص219) كما يرى" تارد" أيضا أن العلاقات الاجتماعية ليست سوى علاقات متشابكة بين الأفراد، وأنه لهذا السبب هؤلاء الأفراد يتحكم فيهم هذا الواقع الاجتماعي الذي هو التقليد ، وعن طريقه يمكن تفسير دور بعض المظاهر النفسية مثل التعود و التذكر (عبدالله فتوح الشادلي،2001،ص129).

– السلوك الإجرامي يُكتسب بالتعلم الذي يتم عن طريق مخالطة المجرمين التفاعل معهم ، و يحدث التوجه نحوه إذا رُجّحت كفة المفاهيم المجندة لانتهاك القانون على كفة المفاهيم المجندة للسلوك الذي تقره الجماعة ، إذ تتم ببساطة و سهولة داخل الجماعات الصغيرة التي تمتاز بقلة العدد ، و يرتبط أفرادها ببعضهم بروابط قوية و شخصية بمعنى أنه وفق التقليد يكون السلوك الإجرامي ما هو إلا سلوك اجتماعي مكتسب بواسطة المحاكاة التي من خلالها يتم تعليم السلوك المنحرف .

ففي دراسة خاصة بالمدرسة توصل الباحثين إلى أن هروب الأطفال من المدرسة كان من الحالات الشائعة بين أكثر من 60 بالمائة من الأطفال الجانحين الذين قدما إلى محاكم الأحداث في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب سوء الإدارة والقائمين عليها فالتهاون في اختيار القائمين على إدارة المدرسة سيؤدي إلى انتشار الفوضى داخل المدرسة مما ينجم عن ذلك من تفرخ حالات الجنوح والانحراف لدى التلاميذ ففي دراسة تناولت 2000 مجرما ظهر أن 40 بالمائة منهم يسبق وان أرسلوا إلى إصلاحيات الأحداث الجانحين بسبب هروبهم المتواصل من مدارسهم ويقول العالمان شيلدون واليانون جلوك أنهما وجدا أن 62 بالمائة من الأطفال الجانحين الذين تناولوهم في دراستهما يكرهون المدرسة كرها شديدا (عدنان الدوري ، 1984،ص334)

ثالثا- بيئة العمل

تعتبر بيئة العمل ونوع النشاط الذي يزاوله الشخص من العوامل التي تؤثر كبيرا في ظاهرة الإجرام و قد يكون ذلك بطرقة مباشرة أو غير مباشرة فالاختيار الخاطئ للمهنة تحت إكراه الوالدين يؤدي إلى تناوشات واضطرابات لدى بعض الأفراد مما يولد مع الوقت السلوك الإجرامي كما أن بعض الأعمال تؤدي إلى التأثير على الأعصاب كالعمل الرتيب والضوضاء والإيقاع السريع بالإضافة إلى الأعمال التي تتعرض مع نظم وقواعد المجتمع كالإجهاض في الوسط الطبي والسرقات البسيطة للتجار والمعاشرة بدون زواج في الوسط الفني بالإضافة إلى جرائم الرشوة والاختلاس والاستيلاء على المال العام ،ومن اخطر انحرافات بيئة العمل هو سلوك المشرف على العمل على بعض العاملين تحت إشرافه ممن يفتقرون لحصانة أخلاقية وينظرون إلى المشرف كقدوة فينساقون معه في القيام بأفعال إجرامية ضارة بالعمل كالسرقة والاختلاس والرشوة (أكرم نشأت إبراهيم،2011،ص134)

رابعا – البيئة الترويحية :

يتحقق الانحراف السلوكي عند قضاء الفرد أوقات فراغه باتخاذ وسائل ترويحية ضارة و أن بعض تلك الوسائل تعتبر بحد ذاتها سلوكا منحرفا وإجراميا واخطر هذه الوسائل تعاطي المخدرات المخدرات وهي آفة اجتماعية كبيرة تشهدها معظم الدول العربية والأجنبية على السواء لاسيما مع مرور الأيام ، إذ تعد واحدة من المشكلات الاجتماعية، التي تهدد الأمن الاجتماعي للمجتمعات المنتشرة لانعكاساتها السلبية على متعاطيها ومروجيها وتٌجاريها ، ومجتمعاتهم المحلية فقد يعاني بعض الشباب أو المراهقين من مشكلة الفراغ بمعنى لا عمل و لا شيئا أخر وبالتالي فان حكمه على الأمور لا يكون سليما ، وقد تدفع البطالة هنا بالشخص إلى الشللية و كثرة المشاركات في المناسبات التي لا تخلو من المعاثر، و قد تكون التجربة الأولى للمراهق هي تعاطي المخدرات كنوع من المتعة و الترويح و من ثم يصبح مدمنا عليها هذا كله من الفراغ الذي يعانيه في حياته خصوصا عند بحثه عن عمل و لا يجده، و يرتبط الإدمان بالناحية الاقتصادية و مع موجات البطالة التي يعاني منها الشاب أو المراهق فإننا نجد نسبة البطالة في ازدياد مطرد و في ذلك بالمقابل نستطيع أن نتوقع في السنين المقبلة زيادة في نسبة الإدمان وتعاطي المخدرات(بنيش حيزية ،2016،ص21)

فالمخدرات يتعاطاها كل فئات المجتمع سواء الفقراء أو الأغنياء التعساء أو العاجزون هروبا من مشاكل الحياة وأعبائها واغلب المتعاطين يتقرون إلى الوفي والقيم الأخلاقية ومن الوسائل الترويحية الضارة أيضا تناول المسكرات ففي دراسة أجراها "جونس في انجلترا " بينت العلاقة بين تناول الكحول والجريمة حيث أظهرت النتائج أن 60 بالمائة من جرائم القتل و 82بالمائة من جرائم الإيذاء و 50 بالمائة من جرائم الاغتصاب ارتكبها أشخاص كانوا في حالة سكر ،وهناك فئة كبيرة من الشباب ممن يقضون وقت فراغهم في المقامرة وهي من الجرائم الخطيرة التي تهدد كيان أي مجتمع والقمار بحسب التراث العربي هو كل لعب بين متنافسين على مال يجمع منهم ويوزع على الفائز منهم ويحرم الخاسر، ومحرم في الإسلام

بكل أنواعه لقول الله تعالى في القران الكريم" يا أيها الذين امنوا إنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلكم تفلحون" (القران الكريم،سورة المائدة ، الآية 90) وتحظر العديد من الدول لعب القمار بمختلف أشكاله ويرجع ذلك لأسباب أخلاقية أو دينية أو اجتماعية أو حتى اقتصادية وهناك من يقضي وقت فراغه في التلفاز إذ يعتبر من وسائل الاتصال الجماهيرية و أداة ترفيهية وتثقيفية ،وتربوية ،واجتماعية وتعليمية ،وأداة توعية في كثير من مجالات الحياة إضافة إلى أن بعض برامجه يغلب عليها الطابع التجاري الذي يعكس سلبيات يمكن مواجهتها وضبطها،يساهم التلفزيون في نقل الثقافة ترويجها حيث ينقل المعلومات ،ولا توجد أية وسيلة تنافسه من حيث التأثير في نقل المعلومات وتنوعها كما يعطي الطابع الديمقراطي للثقافة حيث جعل الثقافة ملكا للجماهير وأخرجها من عزلتها ، وتقدم في قوالب معينة لشريحة محددة من الناس فالتلفزيون له أثر على تكوّن اللغة عند الطفل و نموها، فالنمو اللغوي عند الطفل مرتبط باستماعه إلى كلام الآخرين في المرحلة الأولية من تعلمه اللّغة، قد أثبتت الدراسات التربوية أنه من أبسط شروط اكتساب الطفل اللّغة هي إقامته في السنوات الأولى من حياته علاقات ثابتة بين المحيطين به مباشرة ، لذلك فالتلفزيون يكون واحد من العوامل التي تؤثر في ذلك ويقول الدكتور بول كيتل" :إن آلاف الساعات من مشاهدة التلفزيون تعرّض أبنائنا لنوبات متكررة من العنف أللإرادي ،وربّما تزيد من ابتعاد الأبناء عن الاتصالات الاجتماعية برفقائهم وأسرهم مما يؤدي إلى تزايد مخاطر الإصابة بالاكتئاب الشديد (العربي ،1994،ص105) " فمضامين برامج التلفزيون في شتى المجالات تخضع لمعتقدات وقيم المرسل(القائم بالاتصال) وهذا يتسبب في تعميق هوة الذوبان الثقافي، والغزو الفكري الذي يدمر القيم الاجتماعية كترسيخ صورة البطل الذي يضرب ويطلق الرصاص، ويستعمل أساليب القوة والقسوة، ويرى بعض علماء الإعلام والاجتماع أن المضمون المفعم بالجريمة والعنف والقتل والتعذيب يؤدي إلي ظهور سلوكات منحرفة بين مشاهديه.

فهناك صلة متينة قائمة بين العنف وثقافة الجماهير ،يعني أن الثقافة اليومية التي تستهلكها الجماهير عبر وسائل الإعلام تساهم في تسيير المجتمع ،وتوجيه .و النظرية التي جاء بها "بيتلهايم" تقول أن صدمة الصورة للنظر خاصة إذا كان الناظر إليها غير مهيأ لها يمكن أن تسفر عنها صدمة في النفس يكون لها أسوأ العواقب ،خاصة على ذوي العقول الفتية المليئة بالمشاكل ،والمتناقضات (إبراهيم محمود الإمام ،1987،ص225). و أكدت دراسة قام بها " وليام بيلسون" لمعرفة العلاقة بين مشاهدة العنف في التلفزيون و بين اكتساب صيغ العنف في الحياة العملية أن المشاهدين بكثرة لمشاهد العنف تتميز سلوكا تهم بالعنف بدرجة تزيد مرتين عمن لا يشاهد إلا القليل منها .ومن بين البحوث الحديثة في هذا المجال دراسة مسحية لأربع جامعات أمريكية سنة 1997 وقد شملت 23 قناة تلفزيونية تأثيرها على 2700 من الشباب لمدة 20 أسبوعيا وتوصلت الدراسة إلى أن 57% منهم قد تأّثروا بمشاهد العنف والقسوة التي شاهدوها على ألشاشات ومعظمها من المشاهد المثيرة للخيال ،والتي تشجع الآخرين على تقليدها كونها تقدم العنف كقيمة إيجابية ويرجع أغلب الباحثين أن العنف في التلفزيون يزيد من احتمال العدوانية من خلال:

–تزويد المشاهدين بفرص لتعلم العدوان والعنف.

–تقديم شخصيات شريرة يمكن تقليدها.

وخلص ويلبر شرام في هذا الشأن إلى أن:

–بعض الأطفال الصغار وقليل من الكبار يخلطون بين عالم الواقع والخيال ويقلدون الأعمال العدوانية التي يرونها في تصرفاتهم العادية.

–الأطفال الذين يشاهدون الشاشة وفي نفوسهم ميل نحو الاعتداء يحتمل أن يتذكروا الأعمال العدوانية، ويقوموا بمثلها.

–يرغب الأطفال في أن يكونوا مثل الشخصيات الناجحة التي يرونها في الخيال ويميلون إلى تقليدها سواء كانت شريرة أم فاعلة للخير(وليم شرام،1996،ص273).

إن تعرض عقول الشباب إلى كم هائل من مشاهد العنف و القسوة و الإجرام بصورة مستمرة لاشك أنه يترك بصماته العميقة لديهم كما هو الحال بالنسبة إلى برامج التلفزيون الأخرى التي لا شك أنها تترك أثر في ذاكرتهم فالتلفزيون يترك أثرا فالتلفزيون في حالات الطفل يمكن أن يترك أثار نفسية أو جيدة وحتى الرسوم المتحركة التي تعرض في بعض البلدان أصبحت تفيض بمشاعر العنف والرعب و ذلك بإبراز المشاهد التي تظهر فيها الشخصيات ذات السلوك الإجرامي.

وهناك فئات لابأس بها من المجتمع ممن يفضلون قضاء وقت الفراغ مع شبكات التواصل الاجتماعي برزت في الآونة الأخيرة على شبكة الانترنت وحظيت بانتشار كبير على الصعيد العالمي، بل وقد بات بعضها من أكثر المواقع زيارة في العالم حتى إنها أصبحت تطغى على ما كان يعرف في علم الاجتماع بـ (المكان الثالث) أي المكان الذي يلجأ إليه الإنسان بعد مكانه الأول (البيت) ومكانه الثاني (العمل أو المدرسة أو الجامعة) لقد أصبح واضحاً أن المكان الثالث أصبح مكانا الكترونيا بامتياز ، ومفهوم مواقع التواصل الاجتماعي "مثير للجدل" نظرا لتداخل الآراء والاتجاهات في دراسته، عكس هذا المفهوم التطور التقني الذي طرأ على استخدام التكنولوجيا، وأطلق على كل ما يمكن استخدامه من قبل الأفراد والجماعات على الشبكة العنكبوتية العملاقة، وان مواقع التواصل الاجتماعي تشير إلى حالة من التنوع في الأشكال والتكنولوجيا والخصائص التي حملتها الوسائل المستخدمة عن التقليدية لا سيما فيما يتعلق بإعلاء حالات الفردية والتخصيص وتأتيان نتيجة لميزة رئيسية هي التفاعلية فإذا ما كان الإعلام الجماهيري والإعلام واسع النطاق وهو بهذه الصفة وسم إعلام القرن العشرين، فان الإعلام الشخصي والفردي هو إعلام القرن الجديد وما ينتج عن ذلك من تغير انقلابي للنموذج الاتصالي الموروث بما يسمح للفرد العادي إيصال رسالته إلى من يريد في الوقت الذي يريد وبطريقة واسعة الاتجاهات وليس من أعلى إلى أسفل وفق النموذج الاتصالي التقليدي فضلاً عن تبني هذه المواقع تطبيقات الواقع الافتراضي وتحقيقه لميزات الفردية والتخصصي وتجاوزه لمفهوم الدولة الوطنية

والحدود الدولية والفيسبوك يخلق عالماً اجتماعيا وهميا موازيا للعالم الحقيقي، يعتقد مستخدميه في مصداقية العلاقات التي تنشأ من خلاله، رغم سرعة تكوينها أو التخلص منها، مما يزيح عن كاهل الشباب أي مسؤولية اجتماعية أو نفسية تصحب تكوين العلاقات والصداقات في العالم الواقعي ويأتي هذا متسقاً مع عدم النضج الانفعالي والعاطفي للشباب في هذه المرحلة العمرية، فنشوة

تكوين العلاقات السريعة التي قد تتجاوز القيود الأخلاقية أو الاجتماعية في المجتمعات العربية قد تؤدي إلى الرغبة في الاستمرارية والتعود على استخدام الفيس بوك، ينتج عنها حالة صنفها علماء النفس بأنها إدمان قد يحتاج إلى علاج لما فيه من فضولية للتعرف على الحياة الشخصية للآخرين رغم ما قد يسببه هذا من اضطرابات نفسية لا يعيها الشباب في هذه المرحلة فقد أصبح الفايسبوك متنفساً طبيعياً وآمناً، تقصده فئات عمرية واجتماعية مختلفة للإعلان عن وجودهم وآرائهم، فالنسبة المرتفعة لمستخدمي الفيس بوك على مستوى العالم والبلاد العربية خاصة تعطي مؤشرا يعده علم النفس غاية في الخطورة وهو عدم قدرة إعداد كبيرة من الأشخاص ممارسة حقهم الطبيعي في التعبير أو المشاركة الاجتماعية الفعالة، مما قد ينتج على المدى الطويل مجتمعات أكثر انغلاقاً وعدم وعياً بالمشاكل الحقيقية المعاشة بالفعل وتوهمهم بالمشاركة الفعالة في حل قضاياهم الاجتماعية، فرغم ما تمثله شبكة المعلومات بشكل عام من تنوع ثقافي وفكري، يعد مبهراً للكثيرين إلا أن الانغماس المفرط فيه كما أشارت العديد من الدراسات النفسية في هذا المجال قد يعزز الإحساس بالعزلة والتوحد مع الذات وفقدان الصلة الملموسة بالواقع الفعلي وعدم فهم لغة الجسد والتعبيرات المصاحبة للحالة الانفعالية. (علاء الدين احمد خليفة ، 2010 ، ص 26).

فضلا عن استطاعة الفرد عن طريق الهواتف الذكية مع توفر الانترنت على مشاهدة الأفلام الإباحية والمشاهد الجنسية والصور الخليعة بالإضافة إلى أنها وسيلة أمنة لتواصل

الإرهابيين و المتطرفين و التخطيط لجرائمهم خاصة مع توفر الأسماء المستعارة . فلا يكاد يوجد مجتمع من المجتمعات لا يتحدث فيه الناس عن الجريمة ، وأسبابها ، وطرق مكافحتها أو معالجتها ، نظرا لانتشارها ، وازدياد خطورتها على الفرد والمجتمع ، والتي أصبح طابعها الجرأة والاستهتار والعنف والفساد ، في حين أنه كان بالإمكان التحدث عن الجريمة من باب الاتعاظ وأخذ الدروس والعبر منها ، لمحاولة منعها من الحدوث في مرات أخر وقد حدث جدل كبير حول دور الصحافة في العمل على زيادة عدد الجرائم وانتشارها، وحملوها مسئولية كبرى في " تزيين الجريمة والإجرام في نفوس الناس " لأنها تنشر الجريمة بطريقة سيئة ومثيرة، وتبالغ في وصف الجريمة، وكأنها ترفع من شأن مرتكبيها، مما يزعزع الثقة بمثل وقيم وعقيدة المجتمع ، والصحف التي تباع في الأسواق خير شاهد على ذلك. فمنذ بداية القرن العشرين أخذت الصحافة العالمية وحتى المجلات تزيد من المساحة المخصصة لأخبار الجريمة، حتى أنه ظهرت صحف ومجلات متخصصة في نشر ألوان معينة من أخبار الجريمة، ويمكننا القول أن الصحافة الأمريكية كانت القدوة السيئة للصحافة العالمية في هذا الميدان ، حيث ينظر أصحابها ورؤساء تحريرها إلى هذا اللون من الأخبار نظرة تجارية بحتة، ثم جاء بعد ذلك التلفاز هذه المسألة، مؤكدا عملية تجارة الإجرام والعنف لمختلف دول العالم . وتؤكد الدراسات الإعلامية الحديثة حول التأثير المتبادل بين الإعلام والعنف ، أن أول لقطة فنية لمشهد من مشاهد العنف كانت اللقطة القريبة التي استخدمها المخرج السينمائي (ادوين بوتر) عام 1903 للصٍ مخيف يطلق بندقية في وجه الكاميرا مباشرة لتستخدم كمقدمة وخاتمة لفيلم (سرقة القطار الكبرى) ثم زاد الاهتمام بتصوير وإنتاج مشاهد العنف تحت تأثير انتشار السينما في العالم خلال الحربين العالميتين.(سمير شعبان،2009،ص 18).

خلاصة

إن المثيرات البيئية تلعب دورا كبيرا في إجرام الإنسان فعندما يجد المجرم بيئة خارجية خصبة تترعرع فيها القيم الفاسدة التي تحث على الرذيلة و تمجد العنف والقوة وتسعى إلى تدمير المجتمع فسرعان ما ينتهج السلوك الانحرافي كمبدأ أساسي في حياته ولكن هاته العوامل لا تعتبر وحدها العامل الرئيسي في تفسير الجريمة وإنما لابد من انتهاج مدخل تكاملي خاصة وان الظاهرة الإجرامية معقدة وتتعدد فيها العوامل الداخلة في تشكيلها لذلك سعى المفكرين و الباحثين إلى الطرح التكاملي في تفسير الجريمة والمجرمين انطلاقا من الشمولية أي أنها لاتربط الجريمة باتجاه معين بل السعي إلى الجمع بين مختلف وجهات النظر التي عالجت الظاهرة وهي بذلك تنظر إلى الإنسان على انه وحدة عضوية نفسية اجتماعية ويمكن اعتبار نظرية الاحتواء على أنها متكاملة تجمع العوامل النفسية والاجتماعية وقد اقترحها ريكليس " مفترضا أن هناك نوعين من الاحتواء الأول داخلي يتمثل في قدرة الفرد على الإمساك عن تحقيق رغبته بطرق منافية للمعايير الاجتماعية والثاني احتواء خارجي يتولاه البناء الاجتماعي الذي يتحكم في ضبط سلوك الأفراد ويتمثل في قدرة

الجماعة أو النظم الاجتماعية في أن تجعل لمعاييرها أثرا فاعلا للأفراد وتظهر قوة الاحتواء الخارجي في درجة مقاومته للضغوط الاجتماعية في حين تتمثل قوة الاحتواء الداخلي في مدى مقاومته لعوامل دفع متمثلة في توترات داخلية وشعور بالنقص والعدوانية .

الفصل السادس : منهج البحث الانثربولوجي وتقنياته :

يعرف عبد الواحد مشعل عبد (2016) المنهج الانثروبولوجي على انه منهج شامل لدراسة الإنسان ولا يكتفي بدراسة ناحية واحدة أو مظهر واحد من مظاهر حياته المعقدة أو يقصر اهتمامه على دراسة تكوينه الفيزيقي فقط وإنما يحيط بكل خصائصه ومقوماته البيولوجية والاجتماعية والثقافية سواء في الماضي البعيد أو الماضي القريب أو الحاضر، وأما تعريفه في الدراسات الاجتماعية، فهو جزء من المنهج الكيفي ويعتمد على المعايشة والملاحظة وتكون المعايشة فيه بشكل فعلي ضمن مجتمع الدراسة وهو يستند على تحليل وتفسير الظاهرة أو المشكلة موضع الدراسة، وكذلك هو دراسة السلوك الذي يتخذ نظم اجتماعية كالعائلة ونسق القرابة والعادات الدينية والأعراف وغيرها داخل المجتمع محل الدراسة،وتعريفه في علم الإنسان، هو وصف الخصائص الإنسانية البيولوجية والثقافية للجنس البشري عبر الأزمان وفي سائر الأماكن وتحليل الصفات البيولوجية والثقافية والأنساق المترابطة والمتغيرة وذلك عن طريق نماذج ومقاييس ومناهج متطورة ووصف وتحليل النظم الاجتماعية للإنسان.

(عبد، 2021، https://ibnjonaid.wordpress.com)

و قد تطور منهج البحث الانثربولوجي حسب حسين احمد عبد الحميد رشوان (2006) : عبر مرحلتين رئيسيتين هما: المرحلة المكتبية والمرحلة الحقلية والمرحة المكتبية بدأت ببداية الأنثروبولوجيا في عشرينيات القرن التاسع عشر، حيث كان العلماء يعتمدون في جمع المعلومات على طرق غير مباشرة وعلى مصادر ثانوية، فقد كانوا يجلسون في مقاعدهم الوثيرة في مكاتبهم في أوروبا وأمريكيا، ويرسلون في طلب المعلومات إما من المكتبات أو

من الرحالة والمبشرين ورجال الاستعمار الغربي في المستعمرات التي كانوا يديرونها، لذا عرفت الأنثروبولوجيا في هذه الفترة بأنثروبولوجيا المقاعد الوثيرة . وقد تمخضت عن هذه الطريقة في جمع البيانات عن المجتمعات البدائية الصغيرة معلومات في معظمها متحيزة وعشوائية وسطحية، فقد جمعت هذه المعلومات بواسطة مجموعات لم تتل قسطا من الإعداد النظري الذي يوجه الباحث في حقل البحث، ونسبة إلى هذه السلبيات التي ارتبطت بهذه الطريقة البحثية، فقد اتجه الأنثروبولوجيون منذ مطلع القرن العشرين إلى اعتماد طريقة جديدة في البحث الأنثروبولوجي انتقلت بالمنهج الأنثروبولوجي من المرحلة المكتبية إلى المرحلة الميدانية التي تقوم على طريقة العمل الحقلي ولقد وضع أسس هذه الطريقة رواد الأنثروبولوجيا الحديثة، أمثال "**مالينوفسكي**" الذي قام بدراسة جزر "التروبرياند" عام 1914، و"**راد كليف براون**" الذي قام بدراسة جزر "**الأندمان**" عام 1906، و"**إيفانز بريتشارد**" الذي درس قبائل "الزاندي" و"النوير" و"الدينكا" في العشرينيات والثلاثينيات ، و"**سلجمان**" الذي درس قبائل جنوب السودان عام 1909. (رشوان،2006،ص10).

ويقوم العمل الحقلي على أساس التوجه للعيش المباشر بين المجتمع الذي يراد دراسته لفترة طويلة تمتد بين عام وعامين، والقيام بجمع المعلومات بطريقة مباشرة ، فالباحث يقيم بينهم، ويتعلم لغتهم ويشاركهم جميع أنشطتهم.

ثانيا- طرائق البحث الانثربولوجي :

2-1- الملاحظة بالمشاركة:

تعني أن يُخضع الباحث نفسه إلى الظروف المختلفة لمجتمع البحث من حيث المشاركة في الحياة العادية لأفراده و القيام بأعمالهم المختلفة أي اعتبار نفسه جزءا من المجال المدروس يتفاعل ويتجاوب مع أفراده كأنه عضو منهم يقاسمهم حياتهم اليومية (مرسلي،2003،ص203) .

و في تعريف أخر هي:الطريقة التي يتبعها الباحث ويقوم بأعمال تقوم بها الجماعة المدروسة تقربا منها ، كسبا لودّها ، للدخول إلى أدق التفاصيل في ممارسات أفراد هذه الجماعة الخاصة والعامة ، كأن يمارس الباحث بعض الطقوس الدينية أو الاجتماعية ، من خلال هذه المعايشة الحيّة للمجتمع المدروس يكسب الباحث مهارة هذه الأعمال ، وقدرة على كتابة تجربته الشخصية فيها وممارسته لها ليؤدي في النهاية إلى تصوير واقع المبحوثين بتفصيلات تتسم بالشمولية و الدقة (الشماس،2004،ص134).

أي ملاحظة سلوك الأهالي أثناء اشتراك الباحث في الأنشطة الاجتماعية المختلفة التي يؤدونها ويعتمد هذا المنهج البحثي على قبول الباحث من طرف أولئك المراد دراستهم، واعتماده كأنه واحد منهم، مما يتيح له الرؤية من الداخل كما يحاول الباحث أن يتقمص شخصية الفرد في المجتمع الذي يبحثه، وأن ينظر إلى الأشياء بالطريقة التي ينظر بها أهالي المجتمع نفسهم لهذه الأشياء.

2-2-المقابلة :

مشتقة من الفعل قابل أي واجه ، وهي بذلك تعني المواجهة من حيث قيامها على مواجهة الشخص و مقابلته وجها لوجه من أجل التحدث إليه في شكل حوار يأخذ شكل طرح أسئلة من طرف الباحث و تقديم الأجوبة من طرف المبحوث حول الموضوع المدروس (مرسلي،2003،ص 204) .

وهي تعني أيضا تفاعل لفظي يتم عن طريق موقف مواجهة، يحاول فيه الشخص القائم بالمقابلة أن يستشير معلومات أو أراء أو معتقدات شخص آخر أو أشخاص آخرين للحصول على بعض البيانات الخاصة بالموضوع (مرسلي،2003،ص 204) .

2-3- الاستبيان (استمارة المقابلة) :

هي "مجموعة من الأسئلة المرتبطة بالوضعية الاجتماعية والعائلية للمبحوثين ومواقفهم وآرائهم و هي "وسيلة اتصال بين الباحث و المبحوث تشمل مجموعة من الأسئلة تخص المشاكل التي من خلالهما ينتظر من المبحوث معلومة" (GRAVITEZ ,1967,p333).

2-4-المخبرون: من أهم مصادر البحث الحقلي المخبرون، وهم عادة كبار السن أو العارفين في المجموعة التي يراد دراستها، ويستفاد من أقوال المخبرين في التالي:

- التأكد من المعلومات التي حصل عليها الباحث بواسطة الملاحظة.

- أخذ معلومات لا يمكنه شخصيا الحصول عليها كالمعلومات عن العلاقة بين الجنسين في المجتمعات المحافظة مثلا.

- أخذ معلومات عن الماضي أو عن أشياء لا تحدث إلاّ نادرا، وقد لا يتمكن الباحث من حضورها.

2-5-الطريقة الجينالوجية: وهي طريقة جمع المعلومات بواسطة سلاسل النسب والقرابة، أو ما يعرف بأشجار النسب، وهي طريقة تجمع بواسطتها معلومات عن القرابة والزواج والسكان وخصائصهم الاجتماعية المختلفة، كما يمكن أن تكون مصدرا لشتى أنواع المعلومات الاجتماعية حسب طريقة استخدام الباحث لها(الشماس،2004،ص134)

2-6-طريقة تاريخ حياة:

حسب صلاح خطاب (http://kenanaonline.com) لقد حدد "دولارد" في" محكات تاريخ الحياة عددا من القواعد لجمع واستخدام الوثائق الشخصية ذات الطابع السيري ، فلقد دعا إلى تركيز الانتباه على الطريقة التي يربى بها الطفل خصوصا في مرحلة بداية الحياة

حيث تتم التربية في كل اللحظات وعلى دور العائلة المتغيرة تباعا للمجتمعات وعلى تجربة الفرد مع تناولها باستمراريتها منذ الطفولة وحتى سن البلوغ، وعلى الوضعية الاجتماعية التي تجري التربية فيها مثلما تظهر عليه موضوعيا بالطبع ولكن أيضا مثلما تبدو عليه هذه الوضعية بالنسبة للمعني بها نفسه. لقد نالت تواريخ الحياة من سير، وسير ذاتية بالإضافة عموما إلى كل الوثائق التي تسمى بيانية من رسائل وصحف حميمية وتقارير حول حياة مجموعات إنسانية صغيرة مكتوبة من قبل أحد أعضائها أهمية من الدرجة الأولى في الأنثروبولوجيا الأمريكية والقصد من هذه الطريقة هو توفير الفرصة لجعل كيان ما حياته وتطوره ومصيره مفهوما وحيا، فالوقائع الإنسانية تندرج دوما في وجود زمني ولا يمكن أن تفهم إلا بالرجوع إلى مصير خاص لذا يبدو من المناسب عرض الحياة بتعابير ذات دلالة بالنسبة لأولئك الذين عاشوها

– والخلاصة، إنّ الأنثروبولوجيا، علم منهجي والبحث الميداني من أهمّ مقومات نجاحه وهذا يتطلّب من الباحث معرفة الطريقة التي عليه أن يستخدمها، واضعاً نصب عينيه أنّ المشكلة التي يدرسها، هي في الأساس مشكلة إنسانية كما أنّ الواجب البحثي يقتضي أن يتمتّع الباحث، بدرجة عالية من الحساسية تجاه قيم الناس الذين يتعامل معهم، ومعرفة القوانين التي تحكم سلوكاتهم وأساليب التعامل معهم، وهذا ما يتيح له بناء علاقة وديّة معهم، وتسهّل بالتالي الحصول على ما يريده من معلومات .

خاتمة

عرفت البشرية الجريمة منذ أقدم عصورها وتحولت إلى ظاهرة اجتماعية شاذة في حياة التجمعات البشرية منذ القدم، وأصبحت تمثل مشكلة على مر الأزمنة وباختلاف المجتمعات الإنسانية .وظهرت العديد من الآراء في محاولة لتفسير هذه الظاهرة لبحث دوافعها ولمحاولة السيطرة عليها واتخذت هذه الآراء في البداية طابعًا غير علمي في تفسير الظاهرة الإجرامية؛ حيث كان الفلاسفة يرجعون ارتكاب الجريمة إلى أن الأرواح الشريرة تتقمص جسد المجرم وتدفعه لإغضاب الآلهة وارتكاب جريمته، أو يرجعونها إلى لعنة الآلهة وغضبها التي تنزل بالمجرم فتؤدي به إلى ارتكاب الجريمة، ولذلك كانوا يرون أن الوسيلة الوحيدة لمعالجة المجرم هي في تعذيبه حتى يتم طرد هذه الأرواح الشريرة من جسده أو يتم إرضاء الآلهة. وهذه المحاولات أو الآراء التي قيل بها لتفسير ارتكاب الجريمة لا تتسم بالطابع العلمي وظهرت بعد ذلك وفي القرن الثامن عشر الإرهاصات الأولى لمحاولة إيجاد تفسير علمي للجريمة، وكانت هذه المحاولات تركز على المجرم وانصبت هذه الدراسات على الربط بين الجريمة وبين وجود عيوب خلقية ظاهرة في الجمجمة والوجه وكذلك بينها وبين وجود خلل عقلي أصاب المجرم فدفعه إلى ارتكابها وكان هذا مهد ولادة الانثربولوجيا الجنائية التي سعت كعلم حديث الى تفسير الجريمة وفق النظر إلى الإنسان المجرم سواء في تكوينه المرفولوجي أو الفسيولوجي أو النفسي أو العوامل البيئية المرتبطة بنشأته والتي تساهم في تكوين سلوكاته مستقبلا ولهذا تعتبر علم طبائع الجريمة من العلوم التي ساهمت في تفسير الجريمة .

قائمة المراجع :

– أمزيان، سمية، (2012)، الحكاية الشعبية في الجزائر مقاربة انثربولوجية، كلية الآداب واللغات والفنون، جامعة وهران.

– إبراهيم، محمد عباس،(2006)، الانثربولوجيا علم الإنسان، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

– يونس، سمير (2006)، ظاهرة العود إلى الانحراف ،رسالة ماجستير في علم الاجتماع الجريمة والانحراف، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ،جامعة عنابة .

– عودة، يحي خير الدين، (2007)، البيئة والسلوك الإجرامي ، مجلة الآداب ،الجامعة المستنصرية، قسم الانثربولوجيا التطبيقية،العدد 107، ص ص 45–55.

– ولبر، شرام ، (1996)، لتلفزيون وأثره في حياة أطفالنا، ترجمة (زكريا، سيد حسن) ،الدار المصرية للتأليف والترجمة ،القاهرة.

– هادي، مشعان ربيع، (2003)، الإرشاد التربوي تطبيقاته وأدواته، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن.

– بولماين، نجيب،(2007–2008)، الجريمة والمسألة السوسيولوجية دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية ، رسالة دكتوراه في علم الاجتماع التنمية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة.

– طروانة، مهند صالح، (2004)، العلوم الجنائية والعقاب ،كلية الأعمال قسم القانون ، دط.

– رحماني، منصور، (2006)، علم الإجرام والسياسة الجنائية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، دط .

– مخلوفي، محمد العربي، (2007)، السلوك الانحرافي لدى تلاميذ المرحلة الثانوية ، رسالة ماجستير في علم الاجتماع الجنائي،كلية العلوم الاجتماعية ،جامعة الجزائر2

– وجيه، محمد محمود،(1981)، التعليم أسسه ونظرياته وتطبيقاته ،دار المعرفة الجامعية ، مصر.

– أل شافعي، محمد مبارك، (2006)، التفكك الأسري وانحراف الأحداث، الرياض ، رسالة ماجستير في العلوم الاجتماعية ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض .

– قريشي، محمد، (2000)، القلق والتحصيل لدى تلاميذ المرحلة الثانوية ،رسالة ماجستير في علم النفس، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ورقلة.

– المدواه، محمد، (2020)، تفسير الجريمة منذ العصور القديمة إلى العصر الحديث ، تم الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: midwah2011.blogspot.com

– ولد خليفة، محمد العربي ،(1989)، المهام الحضارية للمدرسة والجامعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .

– محمد، علاء الدين عبد القادر،(2003)، البطالة ، منشاة المعارف ، القاهرة .

– محمد، شفيق، (دت)، الجريمة والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة.

– مجد، العربي،(1994)، التلفزيون والطفل ، وزارة الإعلام الكويتية،الكويت، العدد 429 ، ص ص14–23.

– مأمون، سلامة، (1967)، أصول علم الإجرام ، دار الكتب ، مصر ، دط.

– الشماس، عيسى، (2002)، مدخل إلى علم الإنسان الانثربولوجيا ،اتحاد كتاب العرب ، دمشق ،دط.

– الزهاورة، عمر عبد الله المبارك، (2009)، أثر المتغيرات الاقتصادية على السلوك الجرمي في المجتمع الأردني من وجهة نظر العاملين في جهاز الأمن العام ، جامعة مؤتة .

– عليلي، عبد الصمد، (2012–2013)، الجريمة بين المفهوم القانوني ومدلولاتها في مخيلة الأفراد ، رسالة دكتوراه في الثقافة الشعبية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان .

– خليفة، علاء الدين احمد، (2010)، استخدام الشباب لحاملي لمواقع التواصل الاجتماعي وعلاقته بالعفة و الخصوصية ، مجلة الجامعة العراقية ، العدد 03، ص ص36–45.

– الدوري، عدنان، (دت)، أسباب الجريمة وطبيعة السلوك الإجرامي ، منشورات دار السلاسل ، الكويت ، دط.

– الدوري، عدنان، (1988)، علم العقاب و معاملة المذنبين، دار السلاسل، الكويت .

– عبدالله، مرقس رابي، (2020) ، العوامل الأسرية للجريمة ، مجلة آداب الرافدين، العدد 24، شبكة الالوكة ، www.alukah.net .

– عبد الله، سليمان، (2002)، شرح قانون العقوبات الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

– الشادلي، عبد الله فتوح، (2001)، دراسات في علم الإجرام الظاهرة الإجرامية وتفسيرها و عواملها، دار المطبوعات الجامعية ، القاهرة.

– القهوجي، عبد القادر، (1985)، علم الإجرام وعلم العقاب ، الدار الجامعية للطباعة، بيروت .

– عبد الرحمن، محمد مفرح، (2004)، الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة السرقة المحلات التجارية ،رسالة ماجستير في العلوم الأمنية ،جامعة نايف العربية ،الرياض.

– العيسوي، عبد الرحمن محمد ،(2001)، دراسات في الجريمة والانحراف والجنوح، دار الرتب الجامعية، بيروت.

– صفاء، محمد علي (دت)، علاقة الفقر بالتسول بولاية الخرطوم خلال الفترة 1988 – 1998 ، المعهد العالي لعلوم الزكاة ، الخرطوم.

– الداهري، صالح حسن، (2011)، أساسيات علم النفس الجنائي ونظرياته ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن .

– الخولي، سناء، (دت)، الأسرة و الحياة العائلية ، دار النهضة العربية ، بيروت .

– سمير، شعبان، (2009)، الإعلام ودوره في نشر الجريمة والوقاية منها ،مجلة جامعة ورقلة ،الجزائر، ص ص 18–27 .

– سعداوي، محمد الصغير، (2009–2010)، السياسة الجنائية لمكافحة الجريمة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والتشريع الجنائي الدولي ،رسالة دكتوراه في الثقافة الشعبية ، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.

– رمسيس، بهنام، (1997)، النظرية العامة للقانون الجنائي ،منشأة المعارف ، الاسكندرية.

– رزيق، معروف، (1986)، خفايا المراهقة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، دمشق .

– رابح، بوقره، (2020)، الآثار الاجتماعية والاقتصادية للبطالة في العالم العربي . www.maghrib.com ، تم التصفح يوم 2020/09/12.

– زاوي، دليلة، (2018)، الإدمان على المخدرات وعلاقته بالسلوك الإجرامي لدى الفتاة المراهقة ،رسالة دكتوراه في علم الاجتماع الجنائي ، جامعة الجزائر 2.

– خلفة ، سارة ، (2017)، الجريمة من وجهة نظر التحليل النفسي (سجموند فرويد و ادلر) ، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، ص ص 70–85.

– حسين ،عبد الحميد احمد رشوان ،(2006) ، علم الاجتماع النفسي ، شباب الجامعة ، الإسكندرية .

– حسين، عبد الحميد احمد رشوان، (2012)، التنشئة الاجتماعية :دراسة في علم الاجتماع النفسي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ، القاهرة .

– حسن، عيسى عبد الظاهر، (1985)، الحدود في الإسلام من فقه الجريمة و العقوبة ، حولية كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية ، العدد الرابع، ص ص 114–125 .

– الياسين، جعفر عبد الأمير الياسين، (1981)، اثر التفكك العائلي في جنوح الأحداث ،عالم الفكر ،مصر.

– تقوى، حسن محمد (2017)، بعض سمات الشخصية السيكوباتية لدى مرتكبي جرائم القتل العمد وعلاقتها بعض المتغيرات ، رسالة ماجستير في علم النفس الجنائي ، جامعة الرباط الوطنية ، المغرب .

– بنيش، حيزية (2016):الطلاق وعلاقته بالإدمان على المخدرات ،رسالة ماستر في علم الاجتماع الجريمة والانحراف ،جامعة خميس مليانة.

– بشير، سعد زغلول، (2010)، محاضرات في علم الاجرام، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، www.oucu.edu.eg

– الشديفات، أمين جابر، الرشيدي، منصور عبد الرحمن ، (2016)، العوامل الاجتماعية المؤدية للجريمة في المجتمع الأردني ، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 43، العدد5، ص ص 2123، 2137.

– هزيل، أمال،(2012–2014)، الجرائم ضد الأصول ،رسالة ماجستير في العلوم القانونية علم الإجرام والعقاب ، جامعة باتنة .

– أكرم، نشأت إبراهيم، (2011)، علم الانثربولوجيا الجنائي ،دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان .

– المشهداني، أكرم عبد الرزاقي (2005)، واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي، جامعة نايف للعلوم الامنية ، الرياض.

– قيرة،إسماعيل، (2003): عولمة الفقر (المجتمع الآخر مجتمع الفقراء و المحرومين)، دار الفجر للنشر و التوزيع .

– خليفة، احمد محمد، (1955) ، أصول علم النفس الجنائي ، دد، بغداد .

– العبادي، احمد، (دت)، الاتجاهات النفسية في تفسير السلوك الإجرامي، مجلة الأمن و الحياة، العدد الرابع، ص ص 35–47.

– بن مرسلي، أحمد، (2003)، مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

– براح، احمد ،(2005) ، التغيرات الأسرية الناجمة عن هجرة رب الأسرة إلى الخارج . أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع العائلي ،كلية العوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة البليدة .

– أحسن، طالب، (2002)، الجريمة والعقوبة في المؤسسات الإصلاحية ، دار الطليعة ، بيروت، القاهرة.

– إحسان، محمد حسن، (2008)، علم اجتماع الجريمة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

– إبراهيم، محمود الإمام ،(1987)، دور الإعلامي في توجيه الشباب أبحاث الندوة العلمية الخامسة ،دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، الرياض .

–خليفة، بركات، (1995)، عيادات العلاج النفسي والصحة النفسية، دار القلم، الكويت.

– الخشاب، مصطفى، (1985)، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية ، القاهرة .

–البشرى، محمد الأمين، (1999)، أنماط الجرائم في الوطن العربي ، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية ، مركز البحوث والدراسات، الرياض.

– معتوق، جمال، (2008)، مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي، دار بن مرابط للنشر و التوزيع، الجزائر .

– شبلي، ثروت محمد محمد، (دت)، الطلاق والتغير الاجتماعي في المجتمع السعودي ، المكتب الجامعي الحديث ، القاهرة .

علم النفس الجنائي، (2020) ، تم الاطلاع عليه عبر الرابط التالي: universitylifestyle.net

-خطاب، أحمد صلاح، (2021)، المنهج الانثربولوجي، تم الاطلاع عليه من الرابط التالي:http://kenanaonline.com/users/ahmedsalahkhtab/posts/466622

- Jeans LABBENS(1978) ; sociologie de pauvreté . paris , édition Gallimard .

- Blandine DESTARMAU et Pierre SALAMA (2002) :mesures et démesure de la pauvreté ، paris , presse universitaire de France , 1 er édition .

- Barry COMMONER (1990) :la pauvreté de pouvoir . puff , France , 1 er édition.

- Madeleine GRAVITEZ (1967):Méthododes des sciences sociales. Dalloz.

-Pierre Grapin(1973) :L'anthropologie criminelle, Presses universitaires de France, Paris.

-Albert ,ORIGIEN (2002) :sociologie de la déviance. Armand colin.

-Jean ,LARGUIN (2002) :criminology et science penitentaire memontos . dalloz , paris, 8emme édition.

-Roger,BERNARDINI (2000): droit penal .gualino éditeur , paris.

-Gustave ,NICOLAS Fisher(2003) :psychologie des violences social . dunod , paris .

-